الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

تقرير
حول الانتخابات البلدية والاختيارية للعام ٢٠١٠

تقرير الانتخابات البلدية

اعداد:

د. شفيق شعيب، دكتور في العلوم الاجتماعية

اشراف:

زياد عبد الصمد امين عام الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

اديب نعمة عضو هيئة ادارية في الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

يارا نصار المديرة التنفيذية في الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

ساعد في الاعداد

زينة الاعور

عباس ابو زيد

جو كيروز

كريم بيوض

شكر خاص للانسة جوليا ابو كروم والسيد ايمن مهنى

مقدّمة

القسم الاول: الاطار العام

ا: بين انتخابين بلديين ٢٠٠٤ - ٢٠١٠

١. الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥

٢. الحرب الاسرائيلية على لبنان تموز/ يوليو ٢٠٠٦

٣. احداث أيار واتفاق الدوحة

٤. الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩ وحكومة الوحدة الوطنية

ب: الاطار القانوني ومرحلة الاصلاح الانتخابي

١. الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخاب واستحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية

٢. الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي: مشروع تعديل قانون البلديات في لبنان

٣. التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات

ج: مرحلة ما قبل الانتخابات البلدية

١. الوضع السياسي عشية الانتخابات

٢. الوضع الامني عشية الانتخابات

٣. اداء الاطراف المعنية بالعملية الانتخابية ومراقبتها

أ. وزارة الداخلية والبلديات

ب. الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات وخطة مراقبة الانتخابات

ج. التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات: الدعوة الى اطلاق سراح الانتخابات البلدية

٤. مخالفات مرحلة ما قبل الانتخابات

أ. غياب هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية

ب. الإنفاق والاعلام الانتخابيان

القسم الثاني: سير الانتخابات البلدية والاختيارية

أ: الطبيعة العامة التي ميزت الانتخابات

١. على المستوى الوطني العام

٢. اداء وزارة الداخلية

٣. مشهد التزكية

أ. بلديات التزكية على المستوى الوطني

ب. بلديات التزكية في محافظة جبل لبنان

ج. بلديات التزكية في محافظة البقاع

د. بلديات التزكية في محافظتي النبطية ولبنان الجنوبي

ه. بلديات التزكية في محافظتي لبنان الشمالي وعكار

ب: نتائج مراقبة العملية الانتخابية

١. محافظة جبل لبنان

أ. الملاحظات العامة

ب. نتائج مراقبة يوم الاقتراع

ج. الرسالة الاولى من الجمعية الى وزير الداخلية

٢. محافظتا بيروت والبقاع

أ. الملاحظات العامة

ب. نتائج مراقبة يوم الاقتراع

ج. الرسالتان الثانية والثالثة، من الجمعية الى وزير الداخلية

٣. محافظتا لبنان الجنوبي والنبطية

أ. الملاحظات العامة

ب. تقرير فريق المراقبين العرب

ج. نتائج مراقبة يوم الاقتراع

٤. محافظتا لبنان الشمالي وعكار

أ. الملاحظات العامة

ب. نتائج مراقبة يوم الاقتراع

ج: التقويم الاجمالي للانتخابات البلدية

١. الخلاصة العامة: تقدم تنظيم العملية الانتخابية والاولوية الآن للجوانب النوعية.

٢. القسم الاول: في ديمقراطية الانتخابات البلدية

أ. في حرية الانتخابات

ب. في عدالة الانتخابات

ج. في شفافية العملية الانتخابية

د. الوضع الأمني

هـ. اداء الاطراف السياسية

و. دور المال: الإنفاق الانتخابي والرشوة

ز. مشاهدات المراقبين والمخالفات

٤. حول اداء الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

أ. اتساع التطوع

ب. التغطية الاعلامية المرتفعة

ج. المراقبة الذاتية

د. مضايقات محلية

ه. سجالات اعلامية حول اداء الجمعية

و. تنظيم عملية المراقبة

٥. خلاصة وخاتمة

د: الملحقات

١. ملحق رقم ١: بيانات الجمعية والحملة المدنية لما قبل الانتخابات البلدية والاختيارية

٢. ملحق رقم ٢: معايير المراقبة

٣. ملحق رقم ٣: بيانات الجمعية والتحالف خلال الانتخابات وما بعدها

٤. ملحق رقم ٤: لائحة الجداول في التقرير

٥. ملحق رقم ٥: استمارات المراقبة الثابتة والمتجولة

مقدمة

جرت الانتخابات البلدية والاختيارية في لبنان بعد ان شهدت تجاذبات ومحاولات عديدة لالغائها او تأجيلها. فالكل شاهد على ذلك من خلال الممارسات التي تلت نيل الحكومة التوافقية ثقة مجلس النواب والمناقشات التي واكبت اقرار قانون الانتخابات البلدية والاختيارية.

لقد اعلنت الجمعية في اكثر من مناسبة موقفها حيال اصلاح قانون البلديات. فاكدت على ان المطلوب هو اجراء اصلاحات جذرية على القانون برمته بما في ذلك اعادة النظر في النطاق الجغرافي للبلديات وصلاحيات المجالس البلدية وعلاقاتها بالادارة العامة المشرفة وتعزيز دورها التنموي، وهو ما يتطلب اعادة النظر بالنظام الاداري في البلاد، بما في ذلك آليات انتخاب السلطات المحلية وصلاحياتها.

الا ان التأخر في تشكيل الحكومة ونيلها الثقة، الى ستة اشهر قبل حلول الاستحقاق الدستوري القاضي باجراء الانتخابات البلدية والاختيارية مع انتهاء ولاية المجالس المنتخبة في العام ٢٠٠٤، تكيفت الجمعية مع الامر الواقع وطالبت بوجوب القيام باصلاحات الحد الدنى التي تساهم في تحسين وتحصين العملية الانتخابية على ان تجري الانتخابات في موعدها.

ان اصرار الجمعية على اجراء الانتخابات في موعدها انما ينبع من تمسكها باحترام القوانين ودستوريتها، واحترام حقوق الانسان في الانتخاب وفي دوريتها. فالجمعية قادت حملة وطنية في العام ١٩٩٧، لا زالت تشكل نموذجا للحملات الناجحة التي ادت في نهاية المطاف الى اجراء الانتخابات البلدية في العام ١٩٩٨ بعد انتظار طال، متجاوزا الثلاثين عاما. جاء ذلك بعد حملة جمعت الاف التواقيع وحملت عشرة نواب الى تقديم طعن امام المجلس الدستوري بقانون صدر عن مجلس النواب يقضي بتمديد مهل المجالس البلدية المنتخبة، والذي اصدر بدوره قرارا مبرما يلغي فيه مفاعيل هذا القانون ملزما بذلك السلطة التنفيذية تنظيم الانتخابات.

هذا هو تاريخ الجمعية الذي تعتز به، وها هو هذا التاريخ يعيد نفسه مرة اخرى لينتزع قرارا بتنظيم الانتخابات في موعدها رغم كل المحاولات التي سعت الى عكس ذلك.

لقد شكلت الحملة المدنية لاصلاح قانون الانتخابات البلدية محور اهتمام سياسي ومواطني. فتحولت المبادئ الاصلاحية التي نادت بها الجمعية على مدى سنوات طويلة الى مادة حيوية للنقاش. فمعظم اللبنانيين باتوا يعرفون عن الهيئة المستقلة للانتخابات وعن النظام النسبي وعن الكوتا النسائية وعن خفض سن الاقتراع وعن القسائم الرسمية المعدة سلفا وعن تنظيم الاعلام والاعلان والدعاية وعن وضع سقف للانفاق وتنظيمه، وعن تسهيل اقتراع ذوي الاعاقة وغيرها من الامور الادارية والتنظيمية التي تسهل عملية الاقتراع وتحسنها.

كما شكل اقرار مجلس الوزراء اقتراح القانون المحال من وزارة الداخلية والبلديات، خرقا اساسيا وتحولا كبيرا في المسار الاصلاحي الذي انطلق في العام ٢٠٠٥ مع تشكيل الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية ، والتي تعرف بلجنة بطرس. فلاول مرة تقر فيها مؤسسة دستورية، وهي احدى السلطات الثلاث، بنظام التمثيل النسبي وبالقسائم الرسمية المطبوعة سلفا والكوتا النسائية الى جانب الاصلاحات الاخرى.

الا ان المفارقة هي عدم اقرار مشروع القانون المحال من مجلس الوزراء الى مجلس النواب، في اللجان النيابية رغم ان كل الكتل الاساسية في الثاني، ممثلة في الاول، فكيف يمكن ان توافق على اقتراح هناك ومن ثم تنقضه قبل ان يجف حبره هنا؟

لقد جرت الانتخابات البلدية والاختيارية على الرغم من محاولات البعض اشاعة الانطباع بخطرها على الاستقرار والسلم الاهليين وتهديدها للوفاق الوطني الذي تجسد بتشكيل الحكومة الاولى بعد الانتخابات النيابية. جرت الانتخابات بهدوء وامن نسبيين وبمشاركة جيدة ونوعية من قبل المواطنين، ما يؤكد مرة جديدة، تفوقهم على قياداتهم السياسية وشعورهم بالمسؤولية والجدية والمواطنية.

الا ان اجراء الانتخابات في موعدها، والذي اعتبرته الجمعية في حينه نصف انجاز كون الاصلاحات التي نادت بها لم تمر، وعلى الرغم من التحسن الملموس في تنظيم وادارة عملية الاقتراع، الا ان ذلك لا يعني بتاتا ان الانتخابات كانت مثالية ومكتملة الملامح الديمقراطية. فالمناخ السياسي العام، والمنحى الذي اخذته حدة التنافس بين القوى التقليدية وتغييت مضمون العمل البلدي بما هو عمل انمائي على المستوى المحلي والمناطقي، بالاضافة الى الثغرات التي اعترت النظام الانتخابي والقانون نفسه، كلها عوامل تقود الجمعية الى الاستنتاج بان الانتخابات، كمحطة اساسية وهامة لمشاركة المواطنين من خلال ممارسة حقهم في محاسبة المسؤولين وتجديد النخب السياسية، لم تؤد وظيفتها هذه.

لذلك، فالمطلوب، وبعد اتمام هذا الاستحقاق، هو ان يستمر النقاش حول النظام الاداري في لبنان بما في ذلك النظر في اللامركزية الادارية الموسعة، واقرار قانون لانتخاب السلطات المحلية، يضمن الحد الادنى من الديمقراطية وحسن التمثيل، وقدرا من المحاسبة والمساءلة، ويعزز الدور التنموي للبلديات.

عملية المراقبة

على الرغم من الاجواء السياسية التي سادت قبل الدعوة الى الانتخابات، وعلى الرغم من الخطب السياسية النارية التي واكبت الحملة الانتخابية حيث اعاد البعض الى الاذهان ذكريات الحروب والنزاعات والتجاذبات، جرت عملية الاقتراع في مراحلها الاربع بهدوء واستقرار.

وقد تمكنت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات من مراقبة الانتخابات منذ اليوم الاول للدعوة اليها، من خلال وضع المنهجية والاليات انطلاقا من مراقبة اداء الادارة العامة المولجة تنظيم العملية الانتخابية بما في ذلك وزارة الداخلية والبلديات والقوى الامنية والادارة، بالاضافة الى الاطراف السياسية والمرشحين، ووسائل الاعلام والناخبين.

ولكي تتمكن الجمعية من تغطية الانتخابات في مراحلها الاربع، جندت ودربت ما يزيد عن ١٨٠٠ مراقبا متطوعا توزعوا على كافة الدوائر الانتخابية وسجلوا اكثر من ١٠٠٠ مخالفة، اعلنت عنها تباعا في مؤتمر صحفي نظمته كل يوم اثنين تلا يوم الاقتراع وفي العاشر من حزيران حيث قدمت جردة شاملة عن العملية برمتها، متضمنة فيه مشاهداتها وملاحظاتها بكل موضوعية ومسؤولية.

تواصلت الجمعية خلال هذ الفترة مع معظم الاطراف السياسية المعنية بالانتخابات، وحظيت بمواكبة اعلامية كثيفة فاقت الـ٨٥ اطلالة في برامج سياسية وحوارية ومقابلات خاصة.

وكما جرى في الانتخابات النيابية، استطاعت الجمعية ان تتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات من خلال التواصل الدائم مع فريق العمل فيها ومن خلال المشاركة في غرفة العمليات المشتركة في وزارة الداخلية، ما سهل ايصال المعلومات عن المخالفات الواردة من المراقبين.

وعملا بتجربتها السابقة التي باشرت فيها خلال الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٩ واستكملتها في الانتخابات الرئاسية في موريتانيا (تموز ٢٠٠٩) والانتخابات العامة في السودان (نيسان ٢٠١٠)، نظمت الجمعية فريقا عربيا لمراقبة الانتخابات، شارك فيه ١٥ خبيرا في مراقبة الجولة الثالثة التي جرت في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية، حيث جال المراقبون على بعض الفعاليات والاطراف السياسية والمرشحين قبل الانتخابات وتوزعوا على الدوائر يوم الاقتراع فاصدروا تقريرا نهائيا عن مشاهداتهم حول العملية الانتخابية.

شكر وتنويه

ان نجاح الجمعية في هذه المهمة لم يكن ليكون لولا الجهود التي بذلها اعضاؤها ومتطوعوها ومراقبوها وفريق عملها في المكتب التنفيذي واعضاء الهيئة الادارية بروح وطنية عالية وبتفان ملفت وتطوعية مسؤولة وواعية في سبيل دعم اسس المواطنية الصالحة وتوفير فسحة من الديمقراطية امام المواطنين لتحديد خياراتهم بحرية وعدالة وشفافية. والشكر موصول الى الجمعيات المشاركة في التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات الذين ساهموا بانجاح هذه العملية.

لا بد من التنويه ايضا بالجهات المانحة التي ساهمت بتمويل ونجاح هذا الجهد، لاسيما المعهد الديمقراطي الوطني ووكالة التنمية الكندية ووزارة الخارجية النرويجية ووزارة الخارجية الدانمركية.

واخيرا وليس اخرا، الشكر، كل الشكر الى وسائل الاعلام التي واكبت اعمال الجمعية خلال فترة الحملة من اجل اصلاح القانون، واثناء مراقبة الاقتراع. ولولا وسائل الاعلام والاعلاميين لما تمكنت الجمعية من تحقيق كل هذه الانجازات، وهي مناسبة للتاكيد فيها على اهمية هذه الشراكة والمشاركة بين المجتمع المدني والاعلام.

في هذا التقرير بعض من المشاهدات الحية وكثير من الاستنتاجات، الا انها تبقى تجارب نتعلم منها الكثير من الدروس، لكن العبرة تبقى في قدرتنا على تصويب رؤيتنا وادائنا وتطوير اهدافنا وادائنا، وتصميمنا على مواصلة المسيرة الاصلاحية لارساء الاسس الثابتة لنظام ديمقراطي تتعزز فيه دولة الحق والقانون والمؤسسات، والذي يقوم على مبادئ العدالة وحقوق الانسان.

بيروت في ١٦ تموز ٢٠١٠

الامين العام

زياد عبد الصمد

القسم الاول: الاطار العام

ا: بين انتخابين بلديين ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠

على مدى السنوات الست الماضية، شهد لبنان استحقاقين انتخابيين نيابيين ومثلهما للانتخابات البلدية والاختيارية. وان اكد انجاز هذه الاستحقاقات ما يتميز به لبنان من ديمقراطية نسبية وسط محيطه العربي، فإن حصول الانتخابات لم يتم دون صعوبات وثغرات، كما ان مجرد حصولها – على اهميته – لا يعتبر كافيا للحكم على الجوانب النوعية فيها، كما انه ليس كافيا للحكم بكونها انتخابات ديمقراطية مكتملة الابعاد.

في هذه السنوات، عاش لبنان مخاضا سياسيا ومؤسسيا وامنيا دقيقا، تخللته فترات حرب اسرائيلية على لبنان، وفترات من التوتر السياسي والامني شديدة الخطورة، وكان لها الاثر المباشر على عمل المؤسسات الدستورية وعلى العمليات الانتخابية. فقد جرت الانتخابات البلدية والاختيارية عام ٢٠٠٤ وسط مناخ سياسي محتدم على المستوى الوطني ارتبط، في جانب اساسي منه بالموقف من استحقاق انتخاب رئيس جديد للجمهورية، حيث جرى في تلك السنة تمديد ولاية الرئيس اميل لحود ثلاث سنوات جديدة بعد تعديل الدستور واعتراض ٢٩ نائبا على ذلك. لقد شكلت عملية تعديل الدستور لتمديد ولاية الرئيس لحود، وما رافقها من مواقف وخيارات، وما عبرت عنه من اتجاهات جديدة في ترسيم صورة التحالفات السياسية والوطنية في لبنان، الشرارة التي اطلقت جملة من التطورات السياسية والوطنية بالترافق مع مظاهر عنفية وضعت، في بعض محطاتها، لبنان واللبنانيين امام مخاطر عودة الحرب الاهلية.

شكلت محاولة اغتيال النائب مروان حماده في تشرين الاول/ اوكتوبر ٢٠٠٤، اول المحطات المباشرة في هذا المسار المتفجر. ولم تتأخر ماكينة الاغتيال عن تحقيق هدفها الاكبر باغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ مع النائب باسل فليحان ومجموعة من المواطنين بانفجار استهدف موكبه، الامر الذي اطلق موجات من الاحتجاج على مجمل النظام السياسي والامني الحاكم الذي استقر في لبنان بعد توقيع اتفاق الطائف ودخول البلاد مرحلة السلم الاهلي. شكلت عناوين الاحتجاج اسس الفرز السياسي الحاد الذي سيشهده لبنان بين تحالف قوى ٨ آذار/ مارس (تاريخ التظاهرة التي شهدتها ساحة رياض الصلح ونظمتها مجموعة من الاحزاب والتيارات)، وتحالف قوى ١٤ آذار/ مارس (تاريخ التظاهرة التي شهدتها ساحة الشهداء ونظمتها مجموعة اخرى من الاحزاب والتيارات). وبالترافق مع جملة هذه التطورات، سحبت سوريا جيشها من لبنان في ٢٥ نيسان/ ابريل ٢٠٠٥.

١ـ الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥

جرت الانتخابات النيابية على امتداد اربعة اسابيع بين ٢٩ أيار/ مايو و٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، وهي الانتخابات النيابية الاولى التي تتم ولبنان خارج النفوذ السوري المباشر الذي رافق كل الاستحقاقات النيابية السابقة بعد توقيع اتفاق الطائف في محطات ١٩٩٢/١٩٩٦/٢٠٠٠. ترافقت هذه الانتخابات مع بداية فرز سياسي في صفوف تحالف قوى ١٤ آذار وخروج التيار الوطني الحر من هذا التحالف، كما تميزت بقيام تفاهم انتخابي عابر للتحالفين الكبيرين في بعض الدوائر وهو ما عرف بإسم "التحالف الرباعي" الذي جمع تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي (من ١٤ آذار) وحزب الله وحركة امل (من ٨ آذار) في لوائح انتخابية مشتركة. وقد فاز في هذه الانتخابات تحالف قوى "١٤ آذار" بـ ٦٩ مقعدا مقابل ٥٧ مقعدا لتحالف قوى ٨ آذار مع التيار الوطني الحر ومقعدين للمستقلين.

غداة اعلان نتائج هذه الانتخابات، شهد لبنان موجة جديدة من عمليات التفجير التي طالت اماكن عدة من لبنان، وعمليات الاغتيال طاولت اعلاميين وسياسيين ونوابا وعسكريين ومواطنين تواجدوا في لحظات حصول الاغتيال، وقد اودت بحياة الصحافي سمير قصير والامين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي والنائب جبران تويني والنائب بيار الجميل والنائب وليد عيدو والنائب انطوان غانم والعميد فرانسوا الحاج والنقيب وسام عيد. وقد نجا كل من الوزير الياس المر والاعلامية مي شدياق من الموت بعد تعرضهما لمحاولات اغتيال فاشلة ادت الى اصابتهما اصابات خطرة.

لقد دخل لبنان، منذ ما بعد الانتخابات النيابية، بالتلازم مع جملة التطورات الاقليمية والدولية، دائرة الصراع المحتدم حول الخيارات السياسية والوطنية التي كان كل طرف يدافع عنها. وقد شكلت هذه القضايا، وبخاصة الاستراتيجية الدفاعية للبنان والموقف من المحكمة الدولية، عناوين طاولة الحوار التي عقدت مطلع العام ٢٠٠٦، في مجلس النواب بدعوة من رئيسه، سعيا لتوفير التوافقات الممكنة وتنظيم الحوار بصدد ما هو مختلف عليه، بما يعزز مناخات التوافق ويخفّض منسوب التوتر السياسي الداخلي، والمذهبي، والطائفي المحتدم. وعلى الرغم من مفعولة المهدئ للتوتر السياسي والامني في البلاد، فقد شكل انعقاد طاولة الحوار، في احد وجوهه، تكريسا للخروج عن القواعد المؤسساتية والدستورية في ادارة الشأن العام. كما كرّس عجز مؤسستي مجلس الوزراء ومجلس النواب عن ان تمثلا الاطار الدستوري لهذه الادارة. كل ذلك، اطلق مسارا في الحياة السياسية والوطنية والدستورية والقانونية، سوف تتعمق آثاره وتتوسع تداعياته في الاشهر والسنوات التالية، بما في ذلك النقاش السياسي والدستوري في اسس الديمقراطية البرلمانية، والديمقراطية التوافقية التي دخلت بقوة الى فضاء السجال السياسي والانتخابي.

٢ـ الحرب الاسرائيلية على لبنان تموز/ يوليو ٢٠٠٦

في هذا السياق، ادّت الحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وما حملته من نتائج، الى كسر دائرة ادارة الصراع السياسي من خلال طاولة الحوار، الامر الذي سيضع لبنان امام جملة من التطورات، ما سيؤدي الى مستويات غير مسبوقة من التوتر الداخلي. ففي ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، استقال من الحكومة التي يرأسها الرئيس فؤاد السنيورة، الوزراء الخمسة الذين يمثلون حزب الله وحركة امل (وهم كل الوزراء من الطائفة الشيعية الاعضاء في الحكومة بحكم التوزيع الطائفي)، بالاضافة الى الوزير يعقوب الصراف. وطرح تحالف ٨ آذار (او المعارضة في حينه) ان الحكومة باتت غير شرعية بسبب عدم ميثاقيتها لكونها لا تضم في عضويتها ممثلين عن طائفة اساسية من الطوائف اللبنانية. ترافق ذلك مع امتناع رئيس المجلس النيابي عن دعوة مجلس النواب للانعقاد واغلاق مجلس النواب للأسباب عينها، وحماية للمجلس النيابي من الانقسام والتصدع. وبعد ذلك بقليل، بدأت المعارضة اعتصاما مفتوحا قرب السراي الحكومي، في ساحة رياض الصلح، داعية الى اسقاط الحكومة وتشكيل "حكومة وحدة وطنية" يكون لها فيها حق النقض عبر الثلث المعطى لها. كما كان مطلب اجراء انتخابات نيابية مبكرة احد المطالب الاساسية التي كانت المعارضة ترفعها بين الحين والآخر.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، انتهت ولاية الرئيس اميل لحود دون تمكن المجلس النيابي من الانعقاد وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، ما ادى الى خلو كرسي الرئاسة الاولى في لبنان لاول مرة منذ نهاية الثمانينيات. وقد استمر هذا الفراغ الرئاسي لأشهر ريثما تمكن المجلس النيابي من الانعقاد وانتخاب العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨، إثر اتفاق الدوحة. وقد فاقم هذا الفراغ الرئاسي من حدة الازمة السياسية والدستورية التي يعيشها لبنان.

امام مجمل هذه التطورات، تصاعد التوتر الداخلي في لبنان بالترافق مع جملة من المصادمات ذات الطابع الطائفي والمذهبي لتصل الى ذروتها مطلع أيار/ مايو ٢٠٠٨.

٣ـ احداث أيار واتفاق الدوحة

جاءت احداث ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨ وما رافقها من تداعيات لجهة استخدام السلاح في الصراع السياسي الداخلي، لتضع لبنان امام ابواب الحرب الاهلية، الامر الذي اطلق مبادرة الجامعة العربية الى دعوة القادة اللبنانيين الى الدوحة/ قطر حيث عقدت سلسلة اجتماعات توّجها توقيع اتفاق الدوحة في ٢١ أيار/ مايو، الذي اتاح انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية ضمنت للمعارضة حق النقض، واجراء انتخابات نيابية في ربيع ٢٠٠٩ على اساس قانون انتخابي جديد/ قديم تحددت ترسيماته استنادا الى قانون الانتخابات النيابية لعام ١٩٦٠.

٤ـ الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩ وحكومة "الوحدة الوطنية"

في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، وللمرة الاولى في الانتخابات النيابية التي جرت بعد توقيع اتفاق الطائف، ادلى المواطنون اللبنانيون بأصواتهم في يوم انتخابي واحد. اثمرت هذه الانتخابات عن فوز تحالف ١٤ آذار/ مارس بـ ٧١ مقعدا مقابل ٥٧ مقعدا للمعارضة. وفي اول الاستحقاقات الدستورية، انتخب المجلس النيابي الجديد في ٢٥ حزيران/ يونيو احد اقطاب الاقلية البرلمانية، نبيه بري، رئيسا له. وسرعان ما فُتح السجال السياسي على مصراعيه حول صورة الحكومة العتيدة، وضرورة تمثيلها لكل التيارات السياسية الاساسية في مجلس النواب، رفضا لفكرة الاكثرية الحاكمة والاقلية المعارضة في بلد مثل لبنان لا يحكم الا "بالتوافق". ومجددا، كان اللبنانيون امام صيغة حكومية ضمت الجميع، وفق توازن سياسي دقيق ضمن للاكثرية النيابية ١٥ وزيرا، وعشرة وزراء "للمعارضة"، وخمسة وزراء مستقلين يختارهم الرئيس ميشال سليمان. وبين الوزراء المستقلين من يمثل دور "الوزير الملك" الذي يضمن للمعارضة، عبر اقتراعه الى جانبها في الملفات الاساسية، حق النقض غير المعلن، الامر الذي يتعامل معه الجميع كواقع دون التصريح الرسمي به والاقرار المعلن عنه.

كثرت التسميات التي وصّفت هذه الحكومة، الا انها عبّرت عن خيارات الضرورة التي يكرسها التوازن السياسي القائم محليا، وما يعكسه من توازنات اقليمية ودولية، خارج مفاعيل العملية الانتخابية بحد ذاتها كعملية انتجت اكثرية يتيح الدستور لها تشكيل الحكومة، واقلية تعارض. فبعد تكليف سعد الحريري، شكلت تجربة التشكيل التي امتدت على مدى ١٣٥ يوما، مجالا لاختبار التوازنات الجديدة. وبدت المفاوضات السياسية حول التركيبة الوزارية والتوازن وتوزيع الحقائب، اكثر اهمية وتأثيرا في تشكيل الحكومة من نتائج الانتخابات عينها.

ان ما اطلق عليه تسمية "الديمقراطية التوافقية"، شكل التنظير السياسي المرافق لعملية التفاوض بين الاطراف السياسية في ما يتعلق بتشكيل هيئات الحكم وتوزع مراكز القوى داخل مؤسسات الحكم والاجهزة التابعة لها، وذلك يتجاوز، او يخالف، التصور التقليدي عن الممارسة الديمقراطية ودور الانتخابات في اعادة تشكيل النخب السياسية الحاكمة. وقد تحولت هذه الصيغة الممارسة حاليا من الديمقراطية التوافقية الى ممارسة فعلية بفعل التوازنات الجديدة التي نتجت عن احداث ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨، وكرسها اتفاق الدوحة. وتشكل هذه الصيغة مدار صراع راهن بين من يصر على اعتبارها مؤقتة واستثنائية، وبين من يعمل على تثبيتها كخيار دائم امام اللبنانيين في تعاملهم مع مختلف استحقاقاتهم الدستورية، وهو ما سيظهر جليا في بعض جوانب التعامل مع استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية.

فتَحَتْ عناوين التوافق، والمناخ السياسي التوافقي، والحفاظ على اجواء ما بعد اتفاق الدوحة، المجال امام مختلف القوى السياسية في الحكومة اللبنانية للتعامل مع مختلف الاستحقاقات الداخلية في اجواء تميزت بانخفاض منسوب التوتر السياسي الذي شهدته البلاد على مدى السنوات الاخيرة. وقد اتاحت هذه "المناخات التوافقية" ارتفاع مستويات التواطؤ بين مختلف المكونات السياسية للحكومة في تعاملها مع استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية، وما رافقه من اطلاق وعود وتعهدات والتزامات تحت عناوين اصلاح القانون الانتخابي. في هذه الاجواء "التوافقية" تدرجت الاطراف السياسية، سيما المشاركة منها في الحكومة، من التزام الصمت ازاء اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، المقرون بتسريبات وايحاءات بتأجيلها، الى الدخول في نقاش تفصيلي داخل الحكومة على الاصلاحات التي يمكن ادخالها على الانتخابات البلدية (وهو نقاش لم يخل من الجدة والجدية في بعض جوانبه)، وصولا الى اقرار مجموعة من الاصلاحات في الحكومة واحالتها الى مجلس النواب، حيث بدأت الاطراف السياسية عينها مناقشات اختلطت فيها المواقف، وحصلت فيها تراجعات، واطالة للمناقشة بما يتجاوز الوقت المتاح، الامر الذي انتهى بالتضحية بالاصلاحات والاكتفاء بإجراء الانتخابات في موعدها وفق القانون الساري المفعول (القانون القديم). وبالطبع، لم يكن مثل هذا المسار ممكنا لو لم يكن محصنا "بالتوافق" بين الاطراف السياسية على سقوف الصراع في ما بينها، وهذا ما مكنها ان تعبر جميعها مخاطر الاصلاح بأقل خسائر ممكنة، وعلى حساب الاصلاح عينه.

امام هذا المشهد السياسي الجديد الذي يعيشه لبنان، وربطا بجملة المتغيرات التي حملتها مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شهدناها في السنوات الاخيرة، كيف خاض اللبنانيون استحقاقهم الانتخابي البلدي والاختياري ٢٠١٠؟ وما هي التأثيرات التي فرضتها تطورات السنوات الاخيرة على مجمل عملية الانتخابات البلدية والاختيارية؟ وما هي الدلالات التي حملتها هذه التجربة الديمقراطية الجديدة؟ وما الجديد الذي قدمته في مسار "الديمقراطية اللبنانية" واشكالاتها، وتحدياتها، وبخاصة في حلقة الخروج المتدرج من "الديمقراطية البرلمانية" الى "الديمقراطية التوافقية"؟

ب: الاطار القانوني ومرحلة الاصلاح الانتخابي

اجرت الحكومة اللبنانية نقاشا مستفيضا حول الاصلاحات الخاصة بقانون البلديات واجراء الانتخابات البلدية والاختيارية بالاستناد اليها. وبعد مخاض عسير، اقرت حكومة "الوحدة الوطنية" التي تشارك فيها كافة الكتل النيابية الاساسية، هذه الاصلاحات بعد مناقشة استمرت ثلاثة اشهر. وسرعان ما تبين، بعد احالة مشروع القانون بصفة المعجل الى مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٠/٣/٥، ان اقرار هذه الاصلاحات في مجلس الوزراء لم يكن كافيا لإقرارها في مجلس النواب على الرغم من كون مجلس الوزراء هو مجلس نيابي مصغر من حيث تشكيلته. فخلال المناقشات في اللجان النيابية تنصلت القوى السياسية الاساسية من موافقتها التي اعلنتها على طاولة مجلس الوزراء، واعيد النقاش الى نقطة البداية وصولا الى اسقاط مجمل مشروع القانون المقترح في نهاية الامر، والعودة الى القانون البلدي القديم. اما الاصلاحات والتعديلات الاساسية التي كان يتضمنها مشروع القانون المحال من الحكومة الى مجلس النواب فهي:[١]

- اعتماد النظام النسبي واللوائح؛

[١]- راجع المذكرة التوضيحية حول مشروع قانون الانتخابات البلدية والاختيارية في اسئلة واجوبة. اعداد وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٠

- اعتبار الاسمين الاولين في راس اللائحة الاولى الفائزة، على التوالي رئيسا ونائبا للرئيس للمجلس البلدي المنتخب؛
- اعتماد كوتا ٢٠% كحد ادنى من مقاعد المجالس البلدية لكلا الجنسين
- تخفيض ولاية المجالس البلدية والاختيارية الى خمس سنوات
- إعتماد اوراق الاقتراع المطبوعة مسبقا
- مراقبة الظهور الاعلامي والاعلاني والإنفاق الانتخابي للوائح المرشحة للانتخابات البلدية؛
- السماح بانتخاب موظفي الفئة الثالثة وما دون، واساتذة الجامعة اللبنانية؛
- تمديد تقني لولاية المجالس البلدية والاختيارية الحالية الى ٢٠١٠/٦/٣٠ لاتاحة المجال لتطبيق التعديلات الجديدة.

وبعد اسقاط مشروع التعديلات الاصلاحية على قانون الانتخابات البلدية في لبنان، انطلقت الانتخابات البلدية والاختيارية في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٠، مع دعوة معالي وزير الداخلية والبلديات الهيئات الناخبة الى انتخاب المجالس البلدية والاختيارية استنادا الى قانون البلديات الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٩٧٧/١١٨ المعدل بدوره بالقانون رقم ١٩٩٧/٦٦٥، والذي نصت المادة ١٦ منه على تطبيق احكام قانون الانتخابات النيابية الساري المفعول (٢٠٠٨/٢٥) وبما لا يتعارض مع احكامه. وقد تم تحديد تاريخ الثاني من أيار/ مايو لاجراء الانتخابات في جبل لبنان، والتاسع منه لاجرائها في بيروت والبقاع، ثم في الجنوب والنبطية في ٢٣ منه، واختتامها في محافظة الشمال في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٠. ومن الواضح، ان التأخير في الاعلان عن الانتخابات ادى الى اختلاف الفترة المخصصة للحملة الانتخابية بين مرشحي محافظة واخرى، الامر الذي شكل عاملا سلبيا ضاغطا على تحضيرات بعض المرشحين، كما هي الحال مع مرشحي محافظة جبل لبنان الذين اضطروا الى خوض حملاتهم الانتخابية على مدى اسابيع قليلة جدا.

لقد ارتبط اقرار قانون الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٨ باطلاق مسار اصلاحي خاضته، وبادرت اليه، مجموعة من منظمات المجتمع المدني، وانضمت اليه قوى سياسية واجتماعية متعددةوفي مواقع مختلفة، مستهدفة احداث تعديلات في قانون الانتخابات البلدية والاختيارية باتجاه تضمينه اصلاحات تسمح باجراء هذه الانتخابات وفق معايير اكثر ديمقراطية. وقد تركزت الجهود على الاستفادة من بعض ما تضمنه قانون الانتخابات النيابية من بنود اصلاحية، والبناء عليها في مشروع التعديلات المستهدفة في قانون الانتخابات البلدية. وشكلت مبادرات منظمات المجتمع المدني في لبنان، وفي القلب منها مبادرات الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، والحملة المدنية للاصلاح الانتخابي، اسهاما اساسيا على هذا الصعيد.[٢] ومثلت هذه المبادرات نقلة نوعية لجهة الانتقال من المطالبة بالمبادئ الاصلاحية الى اقتراح مسودة مشروع متكامل للانتخابات البلدية والاختيارية.

[٢]- الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي: تأسست في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ بمبادرة من الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية والمركز اللبناني للدراسات. وهي تضم اليوم ٨٤ جمعية مدنية منتشرة في لبنان، وتدعو الى اصلاح الانظمة الانتخابية ومنها انظمة الانتخابات البلدية والاختيارية.

١. الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات[٣] واستحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية

ترافق العسر في مخاض تشكيل الحكومة اللبنانية، بعد انتخابات حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، وشد الحبال الذي ميز النقاشات على بيانها الوزاري في مرحلة لاحقة، مع شيوع معلومات تداولتها وسائل الاعلام اللبنانية وتضمنتها بعض التصريحات السياسية، عن اتجاه ما نحو تأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية. لذا، سارعت الجمعية في ٢٠٠٩/١١/٢٣، الى اعلان مواجهة محاولات تأجيل الانتخابات مطلقة بذلك حملة سرعان ما اتسعت بمشاركة العديد من منظمات المجتمع المدني تحت عنوان احترام الدستور واستحقاقاته الانتخابية، واحترام استحقاق المواعيد الخاصة باجراء الانتخابات البلدية والاختيارية.[٤]

وقد اكدت الجمعية في موقفها هذا على وجوب الالتزام باجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها المقرر دستوريا في أيار/ مايو ٢٠١٠، مضيفة، انه اذا كان هناك من اسباب فنية تحول دون الالتزام بالموعد المحدد وفق القانون، فليكن التأجيل تقنيا ولا يتجاوز شهر ايلول/ سبتمبر ٢٠١٠. ودعت الجمعية في بيانها الى تضمين البيان الوزاري التزاما صريحا من الحكومة في هذا الصدد. ورأت ان طرح موضوع علاقة قانون الانتخابات البلدية باللامركزية الادارية، للنقاش على جدول اعمال مجلس النواب في الوقت الذي يتم فيه التحضير للانتخابات البلدية، من شأنه ان ينعكس سلبا على مضمون الاصلاح ويجعله محكوما بالمصالح الانتخابية المباشرة.[٥] لذا، دعت الجمعية الى اقتصار النقاش الحالي على الاصلاحات الملحة لقانون الانتخابات البلدية، وبما يحسن ظروف اجرائها والتمثيل، من خلال اجراءات قابلة للتنفيذ في الوقت القصير المتاح قبل موعد الانتخابات المحدد والذي يجب ان يحترم. وان يكون هذا النقاش هادئا وعلميا في اللجان النيابية وبمشاركة منظمات المجتمع المدني والخبراء. واعربت الجمعية عن استعدادها واستعداد منظمات المجتمع المدني المعنية، للمساهمة في هذه العملية وتقديم اقتراحات ملموسة بشأن الاصلاح الانتخابي البلدي، سواء في ما يتعلق بالانتخابات البلدية والاختيارية الحالية، او في ما يتعلق بعملية الاصلاح عموما في المدى المتوسط والطويل. واكدت الجمعية في موقفها هذا على اهمية انجاح تجربة الشراكة بين هذه المنظمات والحكومة اللبنانية وجعلها ممأسسة لما فيه مصلحة لبنان ومصلحة بناء دولة الحق والمؤسسات والمواطنية.

وعشية انعقاد مجلس النواب في ٢٠٠٩/١٢/٨ لمناقشة البيان الوزاري للحكومة، اصدرت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات بيانا صحفيا اكدت فيه على مواقفها التي سبق عرضها.[٦] واضافت، ان تمسكها بموقفها الداعي الى اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها، انما ينبع من عدة دوافع واسباب اهمها هو حق المواطنين في اختيار ممثلين عنهم للسلطات المحلية ما يعزز مبدأ المشاركة الفاعلة،

---

[٣] سيشار لها دائما باسم "الجمعية"

[٤]- راجع الملحق رقم ١، الخاص ببيانات ومواقف الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات. بيان حول الانتخابات البلدية بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٣

[٥]- هذا ما اكدته المناقشات اللاحقة في اللجان النيابية حيث مثلت المصالح الانتخابية المباشرة للنواب المشاركين ولكتلهم النيابية، عاملا اساسيا في الموقف التشهيري السلبي ببعض البنود الاصلاحية وبخاصة النسبية تمهيدا لاسقاطها وهو حصل بنتيجة هذه المناقشات.

[٦]- راجع الملحق رقم ١: بيانات ومواقف الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات. بيان صحفي. بيروت. ٢٠٠٩/١٢/٧.

والحيوية في مسيرة التنمية المحلية، ومواجهة التحديات التي يواجهونها. كذلك، فان الدعوة لاجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها ترتدي اهمية خاصة في ظل سعي القوى السياسية المؤثرة الى تاجيل كافة الاستحقاقات الدستورية، كما حصل مع انتخابات رئاسة الجمهورية وتأخر مشاورات تشكيل الحكومة. فالثقة بقدرة الشعب اللبناني، بمختلف مكوناته، على المشاركة الفاعلة والمسؤولة في الاستحقاقات السياسية، تسقط حجج بعض الاوساط السياسية وتحذيراته من ان الانتخابات يمكن ان تمس سلامة المجتمع وامنه.

الى ذلك، عرضت الجمعية لموقفها بصدد التمييز بين مستويين من الاصلاحات: الاول، هو الاصلاحات التي يمكن ادخالها خلال وقت قصير على قانون الانتخابات البلدية والاختيارية بحيث تعطي اثرا فوريا لجهة تحسين التمثيل المحلي وزيادة فعالية البلديات في التنمية المحلية. والمستوى الثاني من الاصلاحات هو ما يتعلق بالاصلاح المتكامل لقانون البلديات، والقوانين الاخرى ذات الصلة والتأثير في العمل البلدي، بما في ذلك مسألة اللامركزية الادارية. ودعت الى اعطاء الاولوية الان واقتصار الاصلاحات على تلك التي لها الاثر الفوري، والتي لا تتطلب وقتا لاقرارها وادراجها في القانون، بما يسمح باجراء الانتخابات في موعدها. كما دعت الحكومة التي ستمثل امام المجلس النيابي، الى اطلاق الورشة الاصلاحية لقانون الانتخابات البلدية من دون تأخير، بما يسمح باجراء الانتخابات في موعدها. واكدت، ان استكمال الاصلاحات الهادفة الى تطوير العمل البلدي، يمكن ان يُتابع بعد الانتخابات مباشرة وبمساهمة كافة القوى والفعاليات المعنية بذلك.

الى ذلك، قامت الجمعية بمشاورات وطنية واسعة طالت عددا كبيرا من الخبراء المحليين والدوليين، والناشطين في منظمات المجتمع المدني، ورؤساء واعضاء مجالس بلدية، بالاضافة الى المعنيين في وزارة الداخلية والبلديات بما في ذلك معالي وزير الداخلية. كذلك، اجرت الجمعية سلسلة لقاءات مع عدة وزراء ونواب ورؤساء كتل نيابية وقادة احزاب سياسية، بهدف عرض وجهة نظرها ونظر منظمات المجتمع المدني الناشطة في حقل التحرك من اجل ديمقراطية الانتخابات البلدية والاختيارية، والساعية الى احترام الموعد الدستوري لاجرائها. وقدمت الجمعية خلاصات عن هذه اللقاءات من خلال تصريحات صحفية، او من خلال البيانات الصادرة عنها. كما نفذت الجمعية، في هذا السبيل، سلسلة اطلالات اعلامية لمسؤولين فيها، من خلال العديد من وسائل الاعلام المحلية، المرئية والمكتوبة والمسموعة. كذلك، قامت الجمعية ومن خلال الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي، باطلاق حملة توعوية اعلامية بهدف توضيح مضامين بعض الاصلاحات الانتخابية المقترحة، وبخاصة مبدأ النسبية، في مواجهة حملات التشويه التي تستهدفها.

وغداة قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/١/١٣، باجراء الانتخابات البلدية في موعدها الدستوري مع اجراء الاصلاحات الممكنة على قانون الانتخابات البلدية، انجزت الجمعية اعداد مسودة قانون الانتخابات البلدية التي تتضمن اقتراحات اصلاحية محددة، وعملت مع شركائها في الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي على تبنيها واعتمادها. وبذلك، ترجمت الجمعية دعوتها بضرورة تجاوز مرحلة المناداة بالاصلاح ومناشدة السلطات المعنية القيام به، الى مرحلة المشاركة النشطة والفاعلة في تقديم التصور الملموس وعرض المقترحات التي تترجم هذه الاصلاحات المنشودة. وقد اضافت الجمعية، من خلال هذا الاسهام، بعدا اضافيا في عملية تعزيز مصداقية اسهامها الوطني والديمقراطي، ما حولها قطبا اساسيا في اتصالات مختلف الهيئات الوطنية والدولية الناشطة في حقل مراقبة ديمقراطية الانتخابات.[٧] كذلك الامر، تسعى وسائل

[٧]- راجع المعهد الديمقراطي الوطني. التقرير النهائي حول الانتخابات النيابية في لبنان. ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. ص: ٢٣.

الاعلام، على اختلاف ميولها واتجاهاتها السياسية، الى سماع مقاربتها وملاحظاتها التقويمية لمسار ديمقراطية الانتخابات في لبنان.

٢. الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي: مشروع تعديل قانون البلديات في لبنان

مواكبة لتحركات الجمعية ، وبالتلازم والتشاور معها، تحركت الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي لأخذ موقعها في الضغط باتجاه احترام المواعيد الدستورية لاجراء الانتخابات البلدية والاختيارية. وقد شاركت الحملة في المؤتمر الصحفي بتاريخ ١٢/٧/ ٢٠٠٩، تزامنا مع انعقاد جلسة مناقشة البيان الوزاري. كما سلم وفد منها رئاسة مجلس النواب نسخة عن البيان الصحفي بتوقيع عدد من الجمعيات الاعضاء في الحملة، حذرت فيه من تأجيل الانتخابات. وفي هذا الاطار، اطلقت الحملة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٩، دعوتها كافة السلطات السياسية ممثلة في الحكومة والمجلس النيابي، الى الالتزام بالمهل الدستورية والقانونية لاجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، والبدء فورا بمناقشة الاصلاحات الانتخابية التي يمكن ادخالها على قانون البلديات ضمن المهل الحالية. واكدت انها ستقوم بسلسلة خطوات وتحركات تصعيدية دفاعا عن حقوق المواطنين، وللضغط من اجل اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها دون ابطاء وبعد اقرار التعديلات الضرورية على قانون الانتخابات.[٨]

من جهة اخرى، تقدمت الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي بمسودة مشروع قانون البلديات متضمنا الاقتراحات الاصلاحية التي يمكن ادخالها عليه في المدة الزمنية التي تفصل عن الموعد الدستوري لاجراء الانتخابات البلدية والاختيارية. وقد استندت اقتراحاتها التي اوجزتها في ورقة خاصة الى ثلاث وقائع:[٩]

- اجراء الانتخابات البلدية في مواعيدها الدستورية. وبالتالي فان الاقتراحات يجب ان تلحظ الجانب العملي لجهة القدرة على ادخالها ربطا بذلك. مع التأكيد على وجود مقترحات ابعد مدى من المطروح راهنا؛
- الاستناد في المقترحات المطروحة الى بعض ما انجزه قانون الانتخابات النيابية من بنود اصلاحية والبناء عليه في الانتخابات البلدية والاختيارية. وينطبق هذا ايضا على مسألة خفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة؛
- التقاطع مع بعض ما تضمنه مشروع التعديلات التي تقدم بها وزير الداخلية والبلديات في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/١/١٩، والتي لم تكن الحملة على اطلاع عليها عند اعداد مشروع تعديلاتها.

اما المقترحات الاصلاحية التي تم تقديمها فيمكن ايجازها بما يأتي:

الهدف	الاسباب الموجبة	التعديل المقترح
١- خفض حدة التنافس المحلي.	- مدة المجالس البلدية الراهنة ست سنوات وهي مدة طويلة؛	- جعل مدة ولاية المجالس البلدية اربع سنوات حيث هي ست

[٨]- راجع الملحق رقم ١: البيانات والمواقف. بيان الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي. بيروت. ٢٠٠٩/١٢/٢٩

[٩]- راجع الملحق رقم ١: الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي، موجز التعديلات المقترحة والاسباب الموجبة، الانتخابات البلدية ٢٠١٠.

	ـ تداول السلطة بطيء ما يخفف القدرة على المساءلة ويزيد حدة الصراع؛ ـ مجالس بلدية مستقرة قريبة من صورة السلطة المستقرة.	سنوات في القانون الحالي.
٢ـ تحسين التمثيل البلدي.	ـ عجز نظام الاقتراع الاكثري عن توفير التمثيل الصحيح؛ ـ اتساع القناعة لدى مختلف قوى المجتمع بتحسين التمثيل.	ـ التمثيل النسبي وفق صيغ مناسبة ومرفقة.
٣ـ تحسين فاعلية وانتاجية المجالس البلدية.	ـ تشجيع مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية والكفاءات المحلية في المجالس البلدية؛ ـ تحسين مشاركة النساء والشباب ومدرسي التعليم الرسمي.	ـ اعتماد نظام الكوتا النسائية: ثلث اللوائح؛ ـ خفض سن الترشح من ٢٥ الى ٢٢ سنة؛ ـ السماح لاساتذة الجامعة اللبنانية والتعليم الرسمي بالترشح.
٤ـ ضمان حياد العملية الانتخابية.	ـ تعزيز شرعية العملية الانتخابية ونزاهتها؛ ـ تحسين شرط الحياد والاستقلالية للجهات المشرفة على العملية الانتخابية؛ ـ تشريع رقابة منظمات المجتمع المدني.	ـ احياء هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية؛ ـ اضافة مادة على القانون الانتخابي تعترف بحق منظمات المجتمع المدني بمراقبة العملية الانتخابية؛ ـ تعديل شكل لجان القيد الابتدائية على ان لا تتضمن رئيس البلدية للتمانع وتضارب المصالح.
٥ـ ضمان سرية الاقتراع.	ـ انتهاك مبدأ سرية الاقتراع من خلال قيام المرشحين بطباعة اللوائح ووضع العلامات الفارقة بما يتيح معرفة اتجاهات الاقتراع؛ ـ توزيع الاقلام وطريقة الفرز بما يتيح للماكينات الضغط المسبق على الناخبين من خلال القدرة على معرفة التزامهم اللاحق.	ـ اعداد وطباعة قسائم اقتراع رسمية حصرية؛ ـ اقتصار دور هيئة القلم على عد الاصوات على ان تتم عملية الفرز على مستوى مركز الاقتراع بدل قلم الاقتراع.
٦ـ ضمان اقتراع جميع المواطنين من	ـ نصوص تتضمن ضمانة ممارسة حق اقتراع ذوي الاعاقات (قانون الانتخابات النيابية) دون	ـ اتخاذ الاجراءات التنفيذية من اجل تجهيز الوسائل الكفيلة

دون تمييز.	خطوات تنفيذية.	بضمان ممارسة حق الاقتراع للاشخاص ذوي الاعاقات.

الى جانب ذلك، عقدت الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي والهيئة الوطنية لدعم الكوتا النسائية، بالتزامن مع انعقاد الجلسات الاخيرة التي خصصها مجلس الوزراء لمناقشة مشروع القانون البلدي وتعديلاته، سلسلة لقاءات مع القيادات السياسية والرسمية المعنية. وقد عرضت في هذه اللقاءات جملة مواقفها. كما ايدت البنود الاصلاحية التي ضمّنها معالي وزير الداخلية في مشروع القانون، في نسخته الثالثة والاخيرة، التي قُدمت الى مجلس الوزراء لاقرارها. كذلك، نظمت الحملة والهيئة بعض التحركات الضاغطة التي تراوحت بين:

- تحركات رمزية وتوزيع منشورات امام وسائل الاعلام اللبنانية؛
- عقد مؤتمر صحفي بحضور ممثلين عن منظمات المجتمع المدني من مختلف المناطق اللبنانية؛
- اعتصام امام مجلس النواب وتشكيل وفد من خمس عشرة شخصية ممثلة للهيئات المنضوية في الحملة والهيئة الوطنية، لمقابلة رئيس مجلس النواب وتسليمه مذكرة بالمطالب قبل الجلسة العامة للمجلس النيابي المقررة يوم ٢٠١٠/٢/٢٢.

الى ذلك، نشطت الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي في مجال الاتصال مع مختلف المسؤولين. وفي هذا الاطار، اجتمع مسؤولون في الحملة الى دولة رئيس الحكومة ومعظم رؤساء الكتل الممثلة في مجلسي النواب والوزراء. كما التقوا اكثر من ثلث الوزراء في الحكومة ومع عدد كبير من النواب من كتل نيابية مختلفة. كذلك، شارك ممثل عن الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي في جانب من النقاش الذي شهدته اللجان النيابية خلال تداولها بمشروع قانون الانتخابات البلدية، واوصل وجهة نظر منظمات المجتمع المدني وساهم في توضيح بعض المسائل الخاصة بموقفها من هذه الاصلاحات والمحاذير المترتبة عن ارجاء الاستحقاق الانتخابي.

ولم تتوان الحملة عن عرض وجهة نظرها امام الرأي العام بصدد مختلف الاصلاحات المقترحة في المشروع الذي تناقشه اللجان النيابية، وبصدد محاولات تأجيل الاستحقاق الانتخابي، وذلك من خلال نشاطات اعلامية عبر مؤتمرات صحفية او تصريحات لمسؤولين في الحملة ادلوا بها بعد سلسلة الاتصالات التي قاموا باجرائها. وقد ساهمت هذه النشاطات الاعلامية للحملة، في ابقاء اوسع قطاعات الرأي العام في اجواء المناقشات النيابية، وكشف محاولات الالتفاف على الاصلاحات المقترحة، والسعي الى تأجيل الانتخابات، والعودة عن التعهدات المعلنة بدعم هذه الاصلاحات التي سمعها ممثلو الحملة من اكثر من مسؤول سياسي وحكومي وبرلماني. كذلك، ساهمت هذه الاتصالات والمواقف، الى عوامل اخرى، في افشال محاولات خلق المناخات التي تبرر تأجيل الاستحقاق الانتخابي.[١٠]

[١٠]- راجع الملحق رقم ١: البيانات والمواقف. نص المؤتمر الصحفي للحملة المدنية للاصلاح الانتخابي حول الاصلاحات في قانون الانتخابات البلدية والاختيارية. بيروت. ٢٠١٠/٣/٢٩.

٣. التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات[١١]

بعد الانطلاق الرسمي للانتخابات البلدية والاختيارية، اعلن التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات عن اطلاق الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية للعام ٢٠١٠.[١٢] واعرب عن استغرابه من التراجع عن المواقف التي ابلغتها معظم الكتل النيابية لوفود الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي، والتي اكدت فيها تمسكها والتزامها بالاصلاحات التي تضمنها مشروع القانون الذي احالته الحكومة الى المجلس النيابي. وتوقف التحالف عند ما يعبر عنه هذا التراجع من استخفاف بالاصلاحات حيث ان الكتل اياها التي سبق لها ان طالبت بخفض سن الاقتراع وصوتت الى جانب تعديل المادة ٢١ من الدستور لهذا الغرض، تعود، وبعد اقل من عام، لتصوت ضد تعديل الدستور وضد خفض سن الاقتراع، الامر الذي يطرح مصداقية التزام مختلف هذه القوى بصدد ما تصدره من تعهدات، وما تبدية من مواقف اصلاحية. واذ قدّر التحالف الانجاز لمجرد اجراء الانتخابات في موعدها، في بلد تعودت فيه الاطراف السياسية على تأجيل الاستحقاقات الدستورية، اكد ان المسار الاصلاحي سيستمر بعد الانتخابات البلدية والاختيارية.

وقد جادل التحالف مختلف القوى السياسية التي اجهضت المقترحات الاصلاحية في مشروع قانون الانتخابات البلدية. كما رد على مختلف الادعاءات التي سيقت في تبرير اسقاط البنود الاصلاحية المقترحة، من اعتماد نظام التمثيل النسبي، الى مشاركة المرأة واعتماد صيغة الكوتا، الى القسائم المعدة سلفا، الى حرمان موظفي الفئة الثالثة من الترشح، وحرمان ذوي الاعاقة من استقلالية المشاركة، انتهاء بموضوع ولاية المجالس البلدية التي يبقيها القانون القديم ست سنوات.

---

[١١]- التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات: بدعوة من الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، واستنادا الى تجربة العمل المشترك في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، تم تجديد العمل في التحالف من اجل مراقبة الانتخابات. ويضم هذا التحالف اليوم ٦١ جمعية مدنية.

[١٢]- راجع الملحق رقم ١: نص بيان التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات في مؤتمره الصحفي. قصر الاونيسكو. بيروت. ٢٢ نيسان/ ابريل ٢٠١٠.

ج: مرحلة ما قبل الانتخابات البلدية

١. الوضع السياسي عشية الانتخابات

شهد النقاش السياسي عشية الاستحقاق الانتخابي البلدي والاختياري انضباطا بالسقوف السياسية التي كرسها تشكيل حكومة "الوحدة الوطنية". وقد خفّض ذلك منسوب التوتر السياسي الحاد بين الاطراف والمؤيدين. وبعد حسم القرار باجراء الانتخابات البلدية والاختيارية وفق القانون القديم وبغياب اي اصلاحات تذكر، انطلقت الدعوات من مختلف التيارات لخوض هذا الاستحقاق وتحت عناوين مختلفة، حضر فيها السياسي والانمائي، والطائفي والمذهبي، والمحلي، والعائلي والعشائري، وبصورة متفاوتة بين منطقة ومنطقة، وقرية وقرية، ومدينة ومدينة. تضمن بعض هذه الدعوات نداءات للتوافق استندت، في جانب اساس منها، الى ان الانتخابات البلدية ذات طابع انمائي ويجب ابعادها عن السياسة. في المقابل، استندت دعوات اخرى الى البعد السياسي والوطني. وقد اختلطت دعوات بعض الاطراف للتوافق لتحمل وجوهاً عدة في آن. فكانت للانماء حينا، ولخوض ام المعارك السياسية في أحيان أخرى.

في هذا الاطار، سعت القوى السياسية الاساسية في حملاتها الانتخابية البلدية، الى استحضار جملة من العناوين الكبرى ذات الطابع السياسي والوطني والطائفي والمذهبي، والتي يحمل بعضها عناوين وجودية ترتبط بحضور الجماعة واستمراريته وفعاليته. وقد استُخدمت هذه العناوين في شد عصب الجماعة وفي الضغط على الخصوم. فقد حضرت المقاومة والدفاع عنها وعن خيارها. كما حضر الشهداء وضرورة الانتصار لهم. وحضرت المصالح العليا للطائفة. كذلك الامر، حضرت مصالح المذهب وتمثيله وحضوره. وحضرت مشروعية تمثيل الطائفة وقيادتها والاستفتاء على ذلك. وحضرت قضايا الاقليات ومصالحها الوجودية. لقد حضرت عناوين كثيرة كثيرة وغابت البرامج التنموية عن الاستحقاق البلدي، وان حضرت فللمظاهر الشكلية فقط.

الى ذلك، سجلت خريطة تموضع القوى السياسية الاساسية بعض التعديل في نسج تحالفات سياسية خارج استقطاب ٨ و ١٤ آذار، عندما اقتضت المصلحة الانتخابية، لهذا الطرف ام ذاك، ذلك. وقد شهدت بعض التحضيرات الانتخابية تحالفات بين اخصام الامس في هذه المدينة او القرية، وتحالفات مختلفة ومناقضة في دلالاتها السياسية، في مدينة وقرية اخرى. لقد ارتدت بعض الحملات الانتخابية البلدية التي اخذت طابعا سياسيا، صورة جديدة كسرت الى حد ما الصورة النمطية للاستقطاب السياسي الذي عرفته البلاد في السنوات الاخيرة عند كل استحقاق انتخابي في مدرسة وجامعة ونقابة واتحاد، وغيره. وبالرغم من كل ذلك، حافظت بعض المعارك الانتخابية في بعض المدن والبلدات، على نمطية الاستقطاب السياسي الممتد لسنوات في الحياة السياسية اللبنانية.

سجلت التحضيرات الانتخابية، وما رافقها من خلط وتنوع في خريطة التحالفات، بعض حالات التناقض والتمرد في صفوف بعض القوى السياسية الاساسية، ترجمتها قرارات قيادية بطرد بعض المحازبين والتبرؤ من بعضهم الاخر، واقفال فروع حزبية، واعلان مرونة تكتيكية لاستيعاب تصارع الرفاق مع بعضهم البعض وتوزعهم على لوائح متقابلة، وكمون في اتخاذ مواقف عقابية بانتظار ظروف مناسبة منعا لاستغلالها من الخصم في هذا التوقيت الانتخابي.

لقد بدا المشهد الانتخابي عشية البدء بعمليات الاقتراع شديد التنوع وحمّال دلالات كثيرة. ففي بعض البلديات، لم يخرج هذا المشهد، بصورة حاسمة، عن التحالفات السياسية الكبرى التي ترغب اما بتثبيت ما حققته في الانتخابات النيابية الاخيرة، او الانتقام من هذه النتائج ان كانت قد خسرتها. وفي بعضها الاخر، هدفت التكتلات السياسية الى اعادة انتاج التقاسم السياسي القائم قبل الانتخابات البلدية كما هو، تجنبا لكل ما من شأنه مساءلة نفوذهم ومواقفهم. وفي بعضها الآخر اتخذت شكلا غير واضح من التكتلات العائلية والمحلية، القديم منها والمستجد، في تحالف مع التيارات السياسية الكبيرة، او في حالة ضمنية او صريحة من الاحتجاج والسعي الى انتزاع الاعتراف بوجودها. وكل هذا يهدد – في بعض الحالات - بافراغ العملية الانتخابية من مضمونها من حيث هي لحظة تجديد التمثيل المحلي، ومن حيث هي لحظة محاسبة المسؤولين المحليين عن ادائهم السابق.

٢. الوضع الامني عشية الانتخابات

في مرحلة التحضير للانتخابات البلدية والاختيارية، وحتى عشية المرحلة الاولى من الانتخابات في ٢ أيار/ مايو، لم يسجل الوضع الامني العام اي تطورات على صلة بهذه الانتخابات يمكن ان يعتد بها. هذا ما ابرزه التقرير الذي وضعه فريق المتابعة الذي خصصته الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات لرصد الوضع الامني من خلال ما اوردته الصحف اللبنانية بهذا الخصوص. وان غابت الحوادث الامنية اللافتة على هذا الصعيد، فان ذلك لا يعني غياب بعض الحوادث الصغيرة المتناثرة كاستهداف سيارة احد المرشحين لعضوية المجلس البلدي في مدينة جبيل، دون التمكن من تحديد الفاعل (صحف ٢٠١٠/٤/٢٣). ما عدا ذلك، فقد غابت الحوادث الامنية اللافتة.

٣. اداء الاطراف المعنية بالعملية الانتخابية ومراقبتها

أ. وزارة الداخلية والبلديات

غداة اطلاق الدعوة الى الهيئات الناخبة، بدأت وزارة الداخلية والبلديات باعتماد سلسلة التدابير الاجرائية المواكبة. وفي هذا السياق، تم تحديد واصدار القرارات والتعاميم التنظيمية التي تضمن حسن تحضير الانتخابات واجرائها وانضباطها بالقوانين المرعية، فضلا عن السعي لتطابقها مع المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات. ولم تعد جملة القرارات والتعاميم التنظيمية مجرد عمليات اجرائية داخلية تواكب العملية الانتخابية وتضمن حسن اجرائها، بل تحولت الى معايير تستند اليها مجمل الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية المعنية بديمقراطية العملية الانتخابية في تقويمها للعملية الانتخابية ولاداء وزارة الداخلية في ادارتها.

وبالاستناد الى القوانين المرعية الاجراء، فإن العديد من القرارات والتعاميم التنظيمية التي تم اعتمادها في الانتخابات النيابية الاخيرة، انسحبت على الانتخابات البلدية والاختيارية مع التعديلات الضرورية. وقد اصدر وزير الداخلية والبلديات جملة تعاميم الى الجهات المختصة يتعلق بعضها بمنع الدخول الى اقلام الاقتراع ومراكز الفرز من اجل الاستعلام او تقصي

المعلومات، وتحديد الشروط المطلوبة للحصول على تصاريح الدخول الى اقلام الاقتراع، وتحديد محيط مركز الاقتراع، وفي موضوع الاعلان الانتخابي، والتوقف عن توزيع الاعانات والمساعدات المالية ضمن النطاق البلدي، وصولا الى الاجراءات الخاصة بوقف سير الشاحنات والدراجات النارية خلال العملية الانتخابية.

- ميثاق الشرف الخاص بمواكبة الانتخابات

عمدت وزارة الداخلية والبلديات الى تسهيل مشاركة جميع وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، الرسمية والخاصة، في تغطية المراحل الاربع للانتخابات البلدية والاختيارية. واكدت على ضرورة التزام ميثاق الشرف من مختلف الهيئات الدولية والوطنية التي ترغب بمواكبة العملية الانتخابية. وبتاريخ ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩، اصدر وزير الداخلية والبلديات تعميما حمل الرقم ٢٩ يتعلق باحكام القرار رقم ٦٣٥ الرامي الى اقرار ميثاق الشرف المتعلق بمواكبة العملية الانتخابية من قبل هذه الهيئات، والذي يحدد ما على هؤلاء المراقبين من واجبات للالتزام بها خلال تأديتهم مهامهم، بما يتيح لهم اصدار تقويم موضوعي وغير متحيز للعملية الانتخابية.

- وزارة الداخلية والبلديات تنال جائزة الامم المتحدة للخدمة العامة

بفعل جملة الاجراءات والتدابير والسياسات التي اعتمدها وزير الداخلية وفريق عمل الوزارة واجهزتها بعد اتفاق الدوحة وما سجله اداؤهم في الانتخابات النيابية بخاصة، نالت هذه الوزارة جائزة الامم المتحدة للخدمة العامة من بين ٤٠٠ مرشح لها من مختلف مناطق ودول العالم. وقد تلقت الوزارة والوزير خبر هذه الجائزة في مطلع شهر أيار/ مايو ٢٠١٠، اي بالتلازم مع بداية اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية. ان نجاح الوزير زياد بارود وفريق عمله في بناء الشراكة مع منظمات المجتمع المدني اللبناني ودفع هذه الشراكة خطوات كبيرة الى الامام خلال الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩، كان احد العناصر الهامة التي ميزت اداء الوزارة وساهمت في نيلها هذه الجائزة. وقد عبرت الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات والجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، عن طموحهما الى جعل علاقة الشراكة مع الوزارة ممارسة مستقرة وممأسسة لفائدتها لجميع الاطراف وللممارسة الديمقراطية والانتخابية بشكل عام، لما تسهم به في رفع اداء جميع الاطراف سيما اداء المجتمع المدني وتحمله مسؤولياته على نحو افضل.[١٣]

ب. الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات وخطة مراقبة الانتخابات

عملت الجمعية على تنظيم خطتها لمراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية بهدف توفير مقومات تقويم مجريات العملية الانتخابية، من جهة، وتقديم الاقتراحات الاصلاحية التي تصوب المسار الراهن والمستقبلي لهذه العملية، من جهة اخرى.

- <u>الاجراءات التحضيرية</u>

[١٣]- راجع الملحق رقم ٢: نص المؤتمر الصحفي للتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات بعد انتهاء المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية والاختيارية. بيروت. ٢٠١٠/٥/١٠

وفي سبيل ذلك، قامت الجمعية بسلسلة خطوات استندت في بعضها الى ما تم انجازه في ادارة مراقبة الانتخابات النيابية الاخيرة، ومنها:

- تفعيل عملية التنسيق على مستوى مختلف الاقضية اللبنانية من خلال ٢٦ منسقا، يؤمن الصلة والمتابعة معهم ستة منسقين يتولى كل واحد منهم شؤون التنسيق في المحافظة الواحدة ويؤمن ربط العلاقة بينهم وبين المسؤولين المعنيين في المركز
- إعادة بلورة المعايير الخاصة بمراقبة الانتخابات البلدية، انطلاقا من قانون البلديات وقانون الانتخابات النيابية رقم ٢٠٠٨/٢٥ والقرارات والتعاميم الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات الخاصة بذلك
- وضع منهجية خاصة للمراقبة في مرحلة ما قبل الانتخابات وخلال عملية الاقتراع
- اعادة اطلاق التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات
- بلورة خطة التدريب التي استهدفت القيام بـ ٢٥٠ دورة تدريبية طالت ٢٠٠٠ مراقب
- انشاء موقع الكتروني يؤمن التواصل بين فريق المراقبين والناخبين (www.lade.org.lb)، ووضع خط ساخن في خدمة المواطنين، اضافة الى اعتماد بريد الكتروني خاص للمراقبة (info@lade.org.lb)
- اعتماد نظام الرسائل القصيرة SMS الذي سبق للجمعية ان اعتمدته في الانتخابات النيابية بعد نجاحه وجدواه، لما يؤمنه من سرعة ومصداقية المعلومات المعتمدة والمنشورة
- اصدار تقارير دورية خاصة بنتائج عملية المراقبة كل يوم اثنين الذي يلي كل يوم احد انتخابي.

- <u>تنظيم عملية المراقبة</u>

❖ مستويات المراقبة ومن سيخضع لها:

- المرشحون
- ادارة الانتخابات: اداء وزارة الداخلية ولجان القيد والبلديات والجهات الامنية والسلطات القضائية
- الناخبون
- السلطات العامة.

❖ **مدّة المراقبة: (منذ بدء الحملة الانتخابية وحتى البتّ بآخر طعن)**

- مراقبة الحملات الانتخابية عبر القيام برصد مركزي للأجواء السياسيّة العامّة (راصد يومي للاعلام يعمل على رصد وتصنيف المخالفات الى: اجواء عامة، حوادث امنية، مخالفات، وملاحظات).
- وعبر الشكاوى التي تتسلمها الجمعية على الخط الساخن من المرشحين، المواطنين، الاحزاب او اي جهّة احرى)
- مراقبة أيام الاقتراع في جميع الدوائر، بفرق ثابتة ومتجوّلة.

❖ **خطة المراقبة خلال أيام الاقتراع:**

- **فرق مراقبة ثابتة كل منها مؤلف من ٣ مراقبين، تهدف الى:**

  - مراقبة جميع البلديّات التي عدد اعضاء مجالسها: ٢٤، ٢١ و١٨.
  - مراقبة ٥٠% من البلديّات التي عدد مقاعد مجالسها هو ١٥.
  - مراقبة ٢٥% من البلديّات التي عدد مقاعد مجالسها هو ١٢.
  - مراقبة ١٠ % من البلديّات التي عدد مقاعدها هو ٩.

تمّ اختيار هذه البلديات عشوائيّا (وفق قاعدة علمية).

في بيروت وطرابلس (اي البلديّات التي عدد أعضاء مجالسها ٢٤) تمّت مراقبة جميع مراكز اقتراع هذه البلديات.

أمّا في البلديّات الأخرى التي تخضع للمراقبة الثابتة، توزّعت الفرق الثابتة على مركزين من مراكز الاقتراع.

وفي كلّ مركز من مراكز البلديات الكبيرة (التي عدد أعضاء مجالسها ٢٤ و٢١) تمّ تثبيت مراقب واحد في قلم واحد من أقلام المركز يرافقه مراقب آخر متحرك ضمن المركز. أمّا في البلديّات المتوسطة التي عدد أعضاؤها ١٨ و١٥ فقد تمّ تثبيت مراقبين في قلمين من كلّ مركز يرافقهما مراقب متحرك ضمن المركز، وفي البلديّات التي عدد أعضاؤها ١٢ و٩ تمّ تثبيت مراقب في قلم واحد يرافقه مراقب متحرك آخر ضمن المركز.

ان العيّنات المأخوذة قد تمّ اختيارها بطريقة عشوائية، كذلك عيّنات المراكز، أمّا عيّنات الأقلام فتمّ اختيارها بطريقة عشوائية أيضا مع مراعاة التوازن الجندري في التوزيع (٥٠% من الأقلام المختارة اناث و٥٠% ذكور).

- **فرق جوّالة لمراقبة عدد من البلديّات المتبقيّة:**

حدّد كلّ منسق البلديّات المهمّة التي لم تشملها المراقبة الثابتة والتي تحتاج الى مراقبة لاحتمال حدوث اشكالات فيها، فتم تركيز مراقبة الفرق الجوالة فيها.

- **فرق دعم:**

تمّ تدعيم فرق المراقبة في المناطق بفرق دعم مكونة من مراقبين ذوي خبرة واسعة في عملية المراقبة، توزعوا على الأقضية لمساعدة ودعم منسق القضاء في عملية المراقبة والتنظيم اذا لزم الأمر وفي الاستقصاء حول المخالفات الهامة التي يتبلغ بها منسق القضاء أو المكتب الرئيسي في بيروت.

- **المكتب الرئيسي في بيروت:**

توزع العاملون في المكتب الرئيسي في بيروت بين مدققين للمعلومات وقسم الاعلام والمسؤلين عن كتابة بيانات وتقارير الجمعية.

- مدققو المعلومات: لمتابعة وصول الرسائل القصيرة الى المركز، تمحيصها ومتابعة عمل المراقبين الثابتين على الأرض، قام "مدققو المعلومات" بمتابعة عمل المراقبين الثابتين على الأرض عبر متابعة الرسائل القصيرة التي يتلقونها منهم خلال يوم الاقتراع. فكان لكلّ قضاء مدقق للمعلومات يتابع الرسائل التي تصل من هذا القضاء عبر الكومبيوتر من المكتب الرئيسي في بيروت، كما تابع مدقق آخر للمعلومات الرسائل الطارئة التي تصل من جميع المراقبين وقام بتمحيصها وتحميلها مباشرة على الموقع الالكتروني للجمعية على خارطة المخالفات المنشورة على هذا الموقع.
- محررو بيانات وتقارير الجمعية: الذين تولوا اصدار بيانات وتقارير الجمعيّة.
- قسم الاعلام: الذي تولّى توزيع بيانات وتقارير الجمعية على الاعلام، تنظيم المؤتمرات الصحفية التي تلت كلّ أحد انتخابي، كما قام هذا القسم بتنظيم ومتابعة الظهور الاعلامي للجمعية عبر ناطقيها الرسميين في كافة وسائل الاعلام اللبنانيّة.

❖ مرتكزات معايير عملية المراقبة:

- قانون البلديات رقم ٦٦٥ تاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٩ وتعديلاته
- المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ سنة ١٩٧٧
- قانون المختارين والمجالس الاختيارية الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٧
- قانون الانتخابات النيابية رقم ٢٠٠٨/٢٥
- القرارات والتعاميم الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات في هذا الخصوص
- المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات.

❖ تم وضع لائحة اولية وتفصيلية بمعايير المراقبة.[١٤]

[١٤]- راجع الملحق رقم ١: معايير المراقبة.

ج. التحـــالف اللبنـــاني لمراقبـــة الانتخابـــات: الـــدعوة الـــى اطـــلاق ســـراح الانتخابـــات البلدية

اكد التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات عن "موقفه غير المعترض على مشاريع التوافق سيما ذلك الذي يأتي بمجالس بلدية انمائية تقدم الكفاءة على الولاء الحزبي والفئوي الضيق، خصوصا اذا كان التوافق قد تم من خلال الحوار المحلي بين مختلف مكونات المجتمع المحلي عينه. واشار الى ان ما نشهده اليوم في معظم الحالات التوافقية ليس الا استنساخا للتحالفات السياسية العامة، القديم منها والمستجد، واعادة للوضع القائم من حيث تثبيت او تعديل محدود في تقاسم الحصص والتمثيل بين القوى السياسية المسيطرة في كل منطقة وتحالفاتها العائلية على حساب الكفاءة والرؤية التنموية".[١٥]

لقد رأى التحالف في هذا المشهد تهديدا فعليا بتعطيل لحظة الاسهام المواطني الاهم في العمل السياسي من خلال قيام مختلف المواطنين بانتخاب ممثليهم بكل حرية من خلال انتخابات حرة خالية من اي ضغوطات. وبهذا المعنى، اكد التحالف ان ما تشهده المناخات السياسية والتحالفات التوافقية الفوقية، يحمل درجة عالية من تعطيل مبدأ الانتخاب. فبدلاً من ان ينتخب المواطن ممثليه المحليين، فإن النواب والكتل السياسية واصحاب النفوذ هم الذين يعينون ممثلي المواطنين من خلال آلية انتخابية تم افراغها من معظم مضمونها الديمقراطي.

وختم التحالف برفع الصوت باسم منظمات المجتمع المدني مطالبا القوى السياسية باطلاق سراح الانتخابات المحلية من اسر الاستنساخ والمحاصصة القديمة والمعدلة. كما خاطب المواطنين، والجمعيات، والاعلاميين، وصنّاع الرأي العام، بتوحيد جهودهم من اجل توفير اقصى حماية وحصانة ممكنة لمواطني القرى والبلدات والمدن، كي يتمكنوا من مقاومة مصادرة حقهم في الانتخاب، بشكل مباشر وغير مباشر، وتغليب منطق الحوار المحلي الحر، واختيار مجالسهم البلدية على اسس تنموية ومحلية بكل حرية.

٤. مخالفات مرحلة ما قبل الانتخابات

أ. غياب هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية

افتقدت الانتخابات البلدية والاختيارية بعض الانجازات التي رافقت الانتخابات النيابية وبصورة خاصة تلك المتعلقة بهيئة الاشراف على الحملة الانتخابية. وان اعتبرت هذه الهيئة، في تقريرها عن الانتخابات النيابية ٢٠٠٩،[١٦] "ان انشاءها يعتبر تتويجا ولو بصورة جزئية، للجهود المبذولة لاصلاح النظام الانتخابي في لبنان"، فان عدم التمديد لها للاشراف على الانتخابات البلدية والاختيارية، يمثل انتكاسة اضافية لهذه الجهود الاصلاحية بعد اسقاط مجمل البنود الاصلاحية التي تضمنها مشروع قانون الانتخابات البلدية والاختيارية في مجلس النواب.

---

[١٥]- راجع الملحق رقم ١: نص بيان التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات في مؤتمره الصحفي. قصر الاونيسكو. بيروت. ٢٢ نيسان/ ابريل ٢٠١٠. مرجع سابق

[١٦]- راجع تقرير هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية. الانتخابات النيابية ٢٠٠٩. وزارة الداخلية والبلديات. ص: ٢٦١.

لقد حدد قانون الانتخابات النيابية رقم ٢٥/ ٢٠٠٨ في المادة رقم ١٣ وتحت عنوان الاشراف على الحملة الانتخابية، "ان ولاية اعضاء هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية تبدأ من صدور مرسوم تعيينهم بناء لقرار مجلس الوزراء، وتنتهي بعد ستة اشهر من تاريخ اتمام الانتخابات النيابية العامة". ومن الطبيعي ان المهام التي انيطت بهذه الهيئة في الانتخابات النيابية، خاصة تلك المتعلقة بمراقبة تقيد وسائل الاعلام بالقوانين والانظمة المرعية، غابت مع غيابها. كذلك الامر في ما يتعلق بتنظيم الدعاية والاعلان الانتخابيين. والامر عينه ينسحب على قضايا التمويل وسقوف الإنفاق والبيانات الحسابية الخاصة بالمرشحين.

وكانت الجمعية قد دعت الى اتخاذ اجراء استثنائي بإعادة احياء – تمديد عمل الهيئة بالتشكيلة عينها، كما في الانتخابات النيابية، الا ان مجلس الوزراء لم يوافق على أي اجراء مماثل، ولم يجد ضرورة لهيئة اشراف، وهو ما يطرح علامات استفهام حيال جدية الاقتناع والالتزام بالاصلاحات التي سبق اقرارها، وينبه الى ان احتمال التراجع عنها في المستقبل وارد.

ب. الإنفاق والاعلام الانتخابيان

حسب قانون البلديات في المادة رقم ١٦، "تسري على الانتخابات البلدية احكام قانون الانتخابات النيابية في كل ما لا يتعارض واحكام هذا القانون البلدي". وبالتالي، ثمة العديد من المجالات التي لم يلحظ القانون البلدي اي ضوابط محددة بصددها وبخاصة في حقلي الاعلام والاعلان الانتخابيين، فضلا عن قضايا الإنفاق والتمويل الانتخابيين، الامر الذي يُحيل مراقبة وضبط ذلك قانونيا استنادا الى القواعد التي حددها قانون الانتخابات النيابية.

ولكن من الناحية العملية، فإن جملة عوامل ساهمت في عدم تطبيق القوانين لجهة مراقبة الإنفاق والاعلام، بدءا بالتأخر في دعوة الهيئات الناخبة حتى اليوم الاخير من المهلة القانونية، وانهماك اللجان النيابية بمناقشات مطولة للإصلاحات ادت الى رفضها، وصولا الى عدم اقرار احياء هيئة الاشراف او تشكيل هيئة جديدة. ولم تتخذ الاجراءات الضرورية من اجل وضع الصيغ التنفيذية لضبط هذين الموضوعين ومراقبتهما، خصوصا ان هناك اختلافات نوعية بين الانتخابات النيابية والبلدية كانت تقتضي اتخاذ اجراءات لتكييف آليات المراقبة وقواعدها مقارنة بما جرى في الانتخابات النيابية، وهو ما لم يحصل.

وعلى هذا الاساس، فإن الانتخابات البلدية والاختيارية جرت عمليا من دون ضوابط فعلية لجهة الإنفاق والاعلام والاعلان الانتخابيين، وهو ما اشارت اليه الجمعية والتحالف اثناء مراقبة الحملات وعملية الاقتراع. في هذا الوضع، لم يعد ليوم الصمت من وجود. واطلق العنان امام استطلاعات الرأي ونشرها من دون اي ضوابط. ولم يتوان الكثير من المسؤولين عن الدعاية والترويج وطلب الدعم، حتى في يوم الانتخاب، للوائح التي يدعمونها، وكل هذا يندرج في خانة الخروقات الموصوفة للقانون. اما الإنفاق الانتخابي، فإن الجواب الشائع كان ان هناك استحالة عملية في ضبط ومراقبة الإنفاق الانتخابي على مستوى البلديات لعدم وجود قواعد وآليات تسمح بذلك من الناحية الواقعية.

القسم الثاني: سير الانتخابات البلدية والاختيارية

ا: الطبيعة العامة التي ميزت الانتخابات

١. على المستوى الوطني العام

على مدى اربعة اسابيع انجز اللبنانيون انتخاب مجالسهم البلدية والاختيارية تبعا للاستحقاق الدستوري الذي حدد شهر أيار من العام ٢٠١٠ لذلك. قوم الجميع انجاز هذا الاستحقاق ايجابا نظرا لما ابرزته التطورات السياسية التي شهدها لبنان على مدى السنوات الماضية، وما رافقها من تناقضات وصراعات وميول لاستسهال تأجيل مختلف الاستحقاقات، ما جعل مجرد انجاز الاستحقاق الدستوري في ظروف هادئة امنيا، يسجل في خانة الانجازات التي تستدعي التنويه والاشادة، فيما هو امر بديهي عادة. وجاءت التهنئة التي وجهتها رئاسة الاتحاد الاوروبي بتاريخ ٢٠١٠/٦/١، بمناسبة انجاز استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية، لافتة على هذا الصعيد.[١٧] فقد هنأت في بيانها، ونيابة عن كل الدول الاعضاء، لبنان شعبا وحكومة بسير الانتخابات البلدية بشكل منظم وسلمي. واثنت على جهود كل السلطات المعنية في تنظيم هذه الانتخابات في الوقت المحدد وضمن المواعيد المقررة قانونا، واشادت بنضج جميع الاطراف التي سمحت باجراء الانتخابات بعيداً عن اي حوادث تذكر.

الا ان هذا التقويم الايجابي العام لمجرد انجاز الاستحقاق الدستوري، وهو امر اشارت اليه الجمعية في بياناتها ومواقفها، يشكل احد عناصر التقويم الشامل للعملية الانتخابية، الذي يشمل جوانب تنظيمية وقانونية تفصيلية اخرى، بالاضافة الى جوانب نوعية تتصل بديمقراطية العملية الانتخابية لجهة مضمونها.

٢. اداء وزارة الداخلية

قوّم وزير الداخلية والبلديات استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية باعتباره المحطة الاخيرة في العامين الانتخابيين الاخيرين اللذين تابعتهما وزارة الداخلية بالتعاون مع مختلف الجهات الرسمية المختصة. وسجّل اهمية المحافظة على دورية الاستحقاق، وانجاز امتحان الانتخاب بأقل توتر ممكن، وفي افضل المناخات الممكنة، اضافة الى ما اظهرته المراحل الانتخابية الاربع من حاجة الى اصلاحات جذرية. واشار الى "اننا انقذنا الاستحقاق ولكن يجب انقاذ الاصلاحات". واكد في هذا المجال على البدء فورا في فتح ورشة الاصلاح تحت عنوان حق المواطنين بالاصلاح، على ان تكون الاصلاحات اوسع مما ادخله مشروع القانون. وتوقف عند عنوانين للمرحلة المقبلة، هما:

- الاول: يطال ضروة تقديم مشروع قانون للانتخابات النيابية ضمن المهل التي تم التعهد بها والتي تلزم وزير الداخلية بتقديم مشروع وزارته في مدى لا يتعدى السنة والنصف على انقضاء انجاز الانتخابات النيابية
- الثاني: فتح ملف اللامركزية الادارية وعبره يصار الى تعديل قانون البلديات.

[١٧]- راجع مختلف وسائل الاعلام اللبنانية بتاريخ ٢٠١٠/٦/١.

واعلن الوزير بارود ان عدد الشكاوى الاجمالية التي سجلت خلال تنفيذ الاستحقاق البلدي والاختياري، هو ٤٦٨٠ شكوى، وتمت معالجة ٥٥٣٤ اتصالاً. وسجل ٢٦٧ حادثا امنيا تراوحت بين التدافع والضرب، ولم يقتل فيها احد، ولم يصب اي جريح بحال الخطر. واضاف، ان حادثة ضهر العين التي حصلت عشية استحقاق المرحلة الرابعة، وسقط بنتيجتها مواطنان لبنانيان من انتماء سياسي يتعارض مع انتماء القاتل، لم يكن لها اي علاقة بالانتخابات. اما بخصوص المال الانتخابي، فقد بقي آفة يكثر الكلام عنها ويندر الدليل على وجودها.

وبصدد الخلاصات الابرز لهذه الانتخابات، سجل الوزير بارود جملة تساؤلات، ابرزها:

- هل يعقل ان يبقى ٤٩% من المقترعين فعليا من دون تمثيل ولو في عضو بلدي واحد، لانه في نظامنا الاكثري البسيط لا يوجد مكان للـ ٤٩%؟
- هل يعقل ان يستمر لبنان واحداً من ٣ دول في العالم لا تعتمد الاوراق المطبوعة سلفا؟
- متى ننتظر تطبيق القوانين التي تسهل اقتراع المعوقين؟
- الم تؤكد عمليات انتخاب الرئيس من قبل الاعضاء ضرورة انتخاب الرئيس من الشعب مباشرة؟
- الى متى يستمر الإنفاق الانتخابي عصياً على الضبط والتنظيم، وهذا امر خطير لجهة حق اللبنانيين في الاختيار دون الارتباط بالمال؟
- اليست الوتيرة الكلامية العالية يوم الانتخابات كافية لتؤكد ضرورة تطبيق الضوابط الاعلامية وفي مقدمها فترة الصمت الكلامي؟

وختم الوزير بارود بتسجيل تمنيه ان يكون اخر وزير داخلية يدير الانتخابات، داعيا لانشاء هيئة مستقلة تتولى ادارة ومسؤولية الشأن الانتخابي.

٣. مشهد التزكية

عند تحديد موعد الانتخابات البلدية والاختيارية، وانقاذ هذا الاستحقاق الدستوري من محاولات التأجيل التي استهدفته، سارعت القوى السياسية الاساسية في مجلسي النواب والوزراء الى الاعلان عن مواقفها وطريقة خوضها للانتخابات البلدية. وتراوحت الموقف المعلنة بين الاعلان عن عدم التدخل السياسي وترك الامور للفعاليات المحلية في اختيار مجالسها، وبين التحضير لتنافس انتخابي حاد يمكن ان يطلق عليه اسم "معركة انتخابية" من دون تحفظ، وصولا الى تفضيل البعض التركيز على التوافق والتوصل الى تزكية او ما يشبه التزكية في المناطق التي تتمتع فيها بنفوذ كاف لتعميم ذلك.

وقد اكدت الجمعية في اكثر من مناسبة، ان عملية التوافق عندما تجري على اساس تنموي ومن خلال الحوار بين الاطراف المحلية وبمشاركة الجميع، فهي تشكل احدى الآليات الديمقرطية المشروعة التي يمكن ان تؤدي الى لائحة تزكية. ولكن في الممارسة العملية، فقد رافقت عمليات التزكية في العديد من الحالات جملة من الممارسات التي تخرج عن ابسط قواعد الديمقراطية في عملية تداول السلطة المحلية، حيث تم رصد عمليات ضغط وابتزاز وتهويل وتهديد وتزوير في سبيل فرض هذه التزكيه، الامر الذي دفع بالجمعية والتحالف الى التحذير من هذا التوافق الفوقي الذي يعطل مبدأ الانتخاب، والدعوة الى اطلاق سراح

الانتخابات من اسر الاستنساخ والمحاصصة. وسُجل، في هذا السياق، جملة مخالفات تم عرضها في تقارير المراقبة التي تم اصدارها .

أمّا الثغرة الكبيرة في موضوع التّزكية فتكمن في تمديد مهلة سحب الترشُّح بناءً على رأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل حول الفقرة ٦ من المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٧\٦٦٥، حيث تمّ السماح بموجب هذا الرأي بقبول انسحابات المرشحين من دون الالتزام بمهلة الخمسة أيام و وذلك الى حين بدء العملية الانتخابية، ما سمح لقائمقامين في مختلف المحافظات قبول انسحابات المرشحين بعد انتهاء المهل (ما عدا جبل لبنان كون الإستشارة جرت بعد انتهاء المرحة الأولى من الإنتخابات). إنّ هذا الأمر قد ساهم بازدياد الضّغوطات الماديّة والمعنويّة على المرشّحين، علماً أنّه يمكن اعتباره تغليب للجوانب الثانويّة على الجوانب الأساسيّة من القانون. كذلك يمكن اعتبار هذا الأمر بمثابة إرباك للناخبين، وعدم مساواة بين المرشّحين، خصوصاً وأنه لم يتم قبول طلبات سحب الترشّح في جبل لبنان إلا ضمن المهل القانونيّة. (للمزيد حول هذا الموضوع، راجع في الملحق البيان بعنوان **" تمديد مهل سحب الترشيحات مسّ بديمقراطية العملية الانتخابيّة").**

أ. <u>بلديات التزكية على المستوى الوطني</u>

- الجدول رقم ١: توزع البلديات التي فازت بالتزكية حسب المحافظات وحجم البلدية

		حجم البلدية	9	12	15	18	21	24	اجمالي البلديات
الشمال وعكار		عدد البلديات	119	63	42	10	3	1	238
		بلديات التزكية	20	7	4	0	0	0	31
		نسب التزكية	16.8	11.1	9.5	0.0	0.0	0.0	13.0
الجنوب والنبطية		عدد البلديات	76	78	91	7	5		257
		بلديات التزكية	22	18	37	1	2		80
		نسب التزكية	28.9	23.1	40.7	14.3	40.0		31.1
جبل لبنان		عدد	163	80	53	13	3		312

	البلديات							
	بلديات التزكية	47	6	2	2	1		58
	نسب التزكية	28.8	7.5	3.8	15.4	33.3		18.6
البقاع	عدد البلديات	55	38	49	8	5		155
	بلديات التزكية	30	18	5	1	1		55
	نسب التزكية	54.5	47.4	10.2	12.5	20.0		35.5
بيروت	عدد البلديات						1	1
	بلديات التزكية						0	0
	نسب التزكية						0	0
المجموع	عدد البلديات	413	259	235	38	16	2	963
	بلديات التزكية	119	49	48	4	4	0	224
	نسب التزكية	29	19	20	11	25	0	23.3

بلغ عدد البلديات التي فازت بالتزكية في مجمل المحافظات اللبنانية ٢٢٤ بلدية من اصل ٩٦٣ بلدية، شكلت نسبة ٢٣.٣% ، حسب معطيات الجدول رقم ١. اما المحافظات التي سجلت النسبة المئوية الاعلى من البلديات الفائزة بالتزكية قياسا الى مجموع البلديات في المحافظة، فهي، اولا، محافظة البقاع مع نسبة ٣٥.٥%، تليها محافظتا لبنان الجنوبي والنبطية (حيث قمنا بدمج معطياتهما واحتسابهما كمحافظة واحدة تبعا للواقع السياسي، الموضوعي والعملي، ولضرورات التحليل) مع نسبة ٣١.١%. وتأتي محافظة جبل لبنان في المرتبة الثالثة مع نسبة ١٨.٦%، ثم محافظتا لبنان الشمالي وعكار مع نسبة ١٣% (اعتمدت وزارة الداخلية والبلديات هذه التسمية المشتركة للمحافظتين مع انها اجرت الانتخابات فيهما على انها انتخابات ضمن محافظة ادارية واحدة).

من جهة اخرى، ان العدد الاكبر من البلديات المزكاة هو من البلديات الصغيرة المشكلة من ٩ و ١٢ عضواً، حيث يبلغ عددها ١١٩ للأولى و ٤٩ للثانية، وما مجموعه ١٦٨ بلدية صغيرة تمثل نسبة ٧٥% من مجموع البلديات الـ ٢٢٤ التي فازت بالتزكية في كل لبنان. اما البلديات المتوسطة، التي تتشكل من ١٥ عضواً، فعددها ٤٨ بلدية تمثل نسبة ٢١.٤% من مجموع البلديات التي فازت بالتزكية في كل لبنان. والبلديات الكبيرة المزكاة هي ٤ بلديات من ١٨ عضواً، و٤ بلديات من ٢١ عضواً. أما البلديتان الكبيرتان المؤلفتان من ٢٤ عضواً، بيروت وطرابلس، فقد شهدتا منافسات انتخابية.

ان نجاح عمليات التزكية بصورة واسعة في البلديات الصغيرة يرتبط بامكانيات ادارة القوى السياسية الاساسية المسيطرة، لملف الانتخابات فيها، وضبط كل التناقضات المحلية، وفرض الانتظام المحلي وفقا مصالحها عبر كل وسائل الضغط المادي والمعنوي. فالصلة مع الناخب في هذه القرى والبلدات الصغيرة، صلة مباشرة وتفصيلية. وآليات تنظيم عملية الاقتراع تتيح مراقبة عملية الاقتراع الفردي بدقة. وهذا ما يعطي للضغوطات والتهديدات والابتزاز كل الفاعلية لإلزام الناخب، الذي لا يحميه القانون الانتخابي وقواعد اجراء العملية الانتخابية، بالتوجيهات المقررة مسبقا.

وفي معطيات هذا الجدول ايضا، فان النسبة المئوية لعدد البلديات المزكاة في محافظات لبنان الجنوبي والنبطية والبقاع (١٣٥ بلدية)، قياسا الى مجموع البلديات التي فازت بالتزكية في جميع المحافظات، تبلغ ٦٠.٣ %. ان ارتفاع نسبة التزكية في البقاع والجنوب يرتبط منطقيا بطبيعة القوى السياسية الاساسية النافذة في هاتين المنطقتين. وهذه المعادلة تصبح اكثر وضوحا عند تناول معدلات التزكية على مستوى الاقضية، الامر الذي سيعرض لاحقا. ومن المعروف، ان التحالف السياسي بين حزب الله وحركة امل قد ميز العلاقة بين الطرفين منذ ٢٠٠٥، وبنتيجة هذا التحالف، استطاع الطرفان ان يفوزا بجميع المقاعد النيابية التي ترشحا لها، بصورة مشتركة، في هاتين المنطقتين وبنسبة اصوات مرتفعة تجاوزت ٩٠% من اجمالي الاصوات في اكثر من دائرة، وفي ظل غياب منافسة فعلية. وكان هذا التحالف سبّاقا، بين القوى السياسية اللبنانية، في اعلان الرغبة في خوض الانتخابات البلدية والاختيارية الراهنة على اساس توافقي. ترافقت هذه الرغبة، بصورة مضمرة حينا ومعلنة في اكثر الاحيان، بان تكون التزكية تتويجا لهذا التحالف. وبالاستناد الى الاهتمام بالتزكية والاولوية المعطاة لها، جرت عمليات الانفتاح على العائلات والفعاليات المحلية. وعند التقصير في احراز ضم هذه العائلات، كان لشعارات التوحد حول القضايا الوطنية وحماية المقاومة وخياراتها، كبير الاثر في عملية الضغط المعنوي، والمادي في بعض الحالات .

وللمفارقة، فان هذين الحزبين سبق لهما ان خاضا منافسة انتخابية بلدية واختيارية حادة ضد بعضهما البعض في مناطق نفوذهما المشتركة، خلال الانتخابات البلدية والاختيارية السابقة عام ٢٠٠٤، وقد جرى الامر عكس ذلك تماما في انتخابات ٢٠١٠.

ب. <u>بلديات التزكية في محافظة جبل لبنان</u>

- الجدول رقم ٢: توزع البلديات التي فازت بالتزكية في جبل لبنان حسب الاقضية وحجم البلدية

عدد اعضاء البلديّة	9	12	15	18	21	24	المجموع
جبيل	23	8	5	1			37
بلديات التزكية	1	0	0	0			1
نسب التزكية	4.3	0.0	0.0	0.0			2.7
كسروان	34	12	5	1			52
بلديات التزكية	7	0	0	0			7
نسب التزكية	20.6	0.0	0.0	0.0			13.5
المتن الشمالي	25	8	15	1	2		51
بلديات التزكية	6	0	0	0	1		7
نسب التزكية	24.0	0.0	0.0	0.0	50.0		13.7
بعبدا	19	14	6	5	1		45
بلديات التزكية	8	0	0	2	0		10
نسب التزكية	42.1	0.0	0.0	40.0	0.0		22.2
عاليه	31	12	10	2			55
بلديات التزكية	16	1	1	0			18
نسب التزكية	51.6	8.3	10.0	0.0			32.7
الشوف	31	26	12	3			72
بلديات التزكية	9	5	1	0			15

نسب التزكية	**29.0**	**19.2**	**8.3**	**0.0**			**20.8**
المجموع	***163***	***80***	***53***	***13***	***3***		***312***
بلديات التزكية	***47***	***6***	***2***	***2***	***1***		***58***
نسب التزكية	***29***	***8***	***4***	***15***	***33***		***19***

بلغ مجموع البلديات التي فازت بالتزكية في محافظة جبل لبنان ٥٨ بلدية من اصل ٣١٢، شكلت نسبة ٦% من مجموع البلديات في لبنان (٩٦٣ بلدية)، ونسبة ١٨.٦% من مجموع البلديات في المحافظة، حسب معطيات الجدول رقم ٢. وهذه النسب هي نسب ملفتة قياسا لنظيراتها في المحافظات الاخرى، الامر الذي يسمح بالاستنتاج ان الدعوات الى التزكية كان لها اثر جدي في هذه المحافظة. اما كيف توزعت هذه النسب على مختلف الاقضية، وهو ما تظهره معطيات الجدول رقم ٢، فهو كفيل بتوضيح صورة عمليات التزكية، من جهة، وفهم العوامل المحددة في تحقيق هذه النسب المرتفعة نسبيا، ودلالاتها، من جهة اخرى.

تظهر معطيات هذا الجدول٢، ان المعدلات الاعلى للفوز بالتزكية في الاقضية سجلها قضاء عاليه، وبلغت ٣٢.٧%. وهذه النسبة جد مرتفعة قياسا لما هي عليه في مختلف اقضية المحافظة. ففي قضاء بعبدا بلغت نسبة التزكية ٢٢.٢%. وفي قضاء الشوف بلغت ٢٠.٨%، وفي قضاء المتن ١٣.٧%، وفي قضاء كسروان مع ١٣.٥%، وفي قضاء جبيل ٢.٧%.

ان ابرز العوامل المحددة في ارتفاع نسب التزكية في اقضية عاليه وبعبدا والشوف تعود، في منحى ما، للنفوذ الواسع الذي يتمتع به النائب وليد جنبلاط في هذه المناطق، ولخياره المشجع للتزكية، وعمله الدؤوب في هذا الاتجاه. اما الفروقات النسبية بين نسب التزكية في هذه الاقضية، حيث سجلت بلديات التزكية في عاليه نسبة كبيرة ومميزة، كما سبقت الاشارة، فانما تعود الى تفاوت نفوذ النائب جنبلاط فيها ربطا باختلاف طبيعتها لجهة خريطة القوى السياسية المسيطرة في كل منهما. ففي قضاء الشوف، يتشارك النائب جنبلاط النفوذ فيه مع بعض القوى السياسية الاساسية، وبخاصة مع تيار المستقبل والجماعة الاسلامية اللذين خاضا منافسة بلدية واختيارية جدية في ما بينهما. كذلك الامر بالنسبة لقضاء بعبدا حيث تتنوع خريطة القوى السياسية فيه. ويتشارك النائب جنبلاط النفوذ في هذا القضاء مع قوى متعددة. الا ان الانفتاح السياسي والتواصل اللذين اتاحتهما المواقف الاخيرة للنائب وليد جنبلاط تجاه حزب الله والتيار الوطني الحر، عززت امكانيات التوافق ورفعت من منسوب التزكية في هذا القضاء.

اما الانخفاض النسبي في معدّلي التزكية في قضاءي المتن وكسروان، وهما على التوالي ١٣.٧% و١٣.٥%، فيرتبط بالمنافسات الانتخابية التي احتدمت بين مختلف القوى ذات النفوذ الاقوى في هذين القضاءين، والتي تتوزع بين التيار الوطني الحر وحلفائه وبين قوى ١٤ آذار وحلفائها المحليين. وبالرغم من ذلك، فقد شهد هذين القضاءين بعض التوافقات والتحالفات التي تخرج عن الفرز السياسي التقليدي بين ٨ و ١٤ آذار، ما عزز بعض حالات التزكية. وقد كان للعائلات وبعض القوى السياسية المحلية والتقليدية ذات الحضور القديم في العمل البلدي، الدور الاساس في تعزيز هذا الاتجاه التوافقي وفي الرفع النسبي لمعدل

التزكية في هذه المناطق. وفي قضاء جبيل، حيث هناك حالة تزكية واحدة تمثل نسبة ٢.٧%، فتعود الى ان مختلف بلدات وقرى ومدن هذا القضاء، وبصورة خاصة في مركز القضاء مدينة جبيل، شهدت منافسات انتخابية جدية ذات طابع سياسي بارز لجهة الانقسام بين ٨ و ١٤ آذار. وما اعطى لهذه المنافسات الانتخابية بعض خصوصيتها، انها تقع في المنطقة التي ينتمي اليها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان. أما الجدل الذي دار حول تدخُّل أو عدم تدخُّل رئيس الجمهوريّة في العمليّة الانتخابيّة قد زاد حماوةً على حماوتها.

من جهة اخرى، ان البلديات المزكاة في جبل لبنان تتشكل بصورة اساسية من بلديات صغيرة، ٤٧ بلدية من ٩ اعضاء و٦ بلديات من ١٢ عضواً، تمثل نسبة ٩١.٣% من مجموع البلديات التي فازت بالتزكية في هذه المحافظة، وهذه نسبة جد مرتفعة، وتزيد بكثير عن المعدل الوطني العام. اما نسبة البلديات المتوسطة المزكاة (١٥ عضواً)، والتي يبلغ عددها ٢، فتمثل ٣.٥%. والبلديات الكبيرة المزكاة، ١٨ عضواً، بلديتان بنسبة ٣.٥%. وتمثل حالة التزكية في البلدية الاكبر في قضاء المتن وفي محافظة جبل لبنان، بلدية برج حمود، التي تتألف من ٢١ عضواً، حالة متوقعة في ظل الحضور الارمني وسيطرة حزب الطاشناق السياسية فيها.

ج. بلديات التزكية في محافظة البقاع

- الجدول رقم ٣: توزع البلديات التي فازت بالتزكية في محافظة البقاع حسب الاقضية وحجم البلدية.

عدد أعضاء البلديّة	9	12	15	18	21	24	المجموع
بعلبك	24	13	20	4	3		64
بلديات التزكية	14	8	3	1	0		26
نسب التزكية	58.3	61.5	15.0	25.0	0.0		40.6
الهرمل	2	2		1	1		6
بلديات التزكية	2	1		0	1		4
نسب التزكية	100.0	50.0		0.0	100.0		66.7
زحلة	7	7	12	2	1		29
بلديات التزكية	2	2	1	0	0		5
نسب التزكية	28.6	28.6	8.3	0.0	0.0		17.2
البقاع الغربي	9	7	13	1			30

بلديات التزكية	**4**	**3**	**1**	**0**		**8**
نسب التزكية	**44.4**	**42.9**	**7.7**	**0.0**		**26.7**
راشيا	**13**	**9**	**4**			**26**
بلديات التزكية	**8**	**4**	**0**			**12**
نسب التزكية	**61.5**	**44.4**	**0.0**			**46.2**
المجموع	***55***	***38***	***49***	***8***	***5***	***155***
بلديات التزكية	***30***	***18***	***5***	***1***	***1***	***55***
نسب التزكية	***55***	***47***	***10***	***13***	***20***	***35***

بلغ مجموع البلديات التي فازت بالتزكية في محافظة البقاع ٥٥ بلدية من اصل ١٥٥ بلدية، شكلت نسبة ٥.٧% من مجموع البلديات في لبنان (٩٦٣ بلدية)، ونسبة ٣٥.٥% من مجموع البلديات في المحافظة، حسب معطيات الجدول رقم ٣. وقد سجلت نتائج التزكية في قضاء الهرمل معدلا قياسيا بلغ ٦٦.٧%، هي عبارة عن ثلثي بلديات القضاء، وهي النسبة الاعلى للتزكية في لبنان. اما في قضاءي راشيا وبعلبك فنسبة التزكية على التوالي ٤٦.٢% و ٤٠.٦%، وهما النسب الاعلى في لبنان التي تلي نسبة التزكية في الهرمل. وفي قضاء البقاع الغربي فان النسبة مرتفعة ايضا وهي ٢٦.٧%، اي ما يزيد عن ربع بلديات القضاء، وهي نسبة مميزة ايضا. وفي زحلة بلغت هذه النسبة ١٧.٢%.

ان تحقيق هذه النسب القياسية للتزكية في قضاءي الهرمل وبعلبك يعود الى نفوذ تحالف حزب الله وحركة امل، وحلفائهما، في هذه المنطقة، . اما الاقضية المتبقية من هذه المحافظة، فقد شهدت تنافسا انتخابيا ارتدى في قسم كبير منه طابعا سياسيا وعلى اساس اصطفاف ٨ و١٤ آذار. وفي الكثير منها، خاصة في البقاع الغربي وزحلة، اتى امتدادا للمنافسة الانتخابية النيابية وردا على النتائج التي حققتها في حينه. وقد كانت انتخابات بلدية مدينة زحلة المثال الابرز على هذا الصعيد.

وسجلت بعض المحطات الانتخابية مشهدا جديدا لافتاً حمل العديد من الدلالات. فقد شهدت بعض قرى قضاءي زحلة والبقاع الغربي، منافسة انتخابية ضمن مناصري التيار السياسي عينه، ما اضطر قياداته في المنطقة لاعلان انها على مسافة واحدة من الجميع، وان لا احد يحمل صفة التمثيل السياسي للتيار، كما كانت حال تيار المستقبل في اكثر من قرية وبلدة. كذلك، شهدت بعض قرى البقاع الغربي نزاعات بين انصار بعض الاحزاب وقياداتها المركزية، كما هي حال الحزب الاشتراكي، الامر الذي دفع ببعض القيادات المحلية الى رفض التوجيهات الحزبية المركزية ما ادى الى رفع الشرعية الحزبية عن هذه القيادات المحلية وحل هيئاتها واطرها التنظيمية المحلية. كذلك كانت حال حركة امل في بعض البلدات، على خلفية خلافات بعض قياداتها المحلية مع قيادتها المركزية والمستمرة لسنوات.

من جهة اخرى، ان البلديات المزكاة في محافظة البقاع تتشكل بصورة اساسية من بلديات صغيرة، ٣٠ بلدية من ٩ اعضاء و١٨ بلدية من ١٢ عضواً، تمثل نسبة ٨٧.٣% من مجموع البلديات التي فازت بالتزكية في هذه المحافظة، وهذه نسبة جد مرتفعة، وتزيد عن المعدل الوطني العام. اما نسبة البلديات المتوسطة المزكاة (١٥ عضواً)، والتي يبلغ عددها ٥، فتمثل ٩%. والبلديات الكبيرة المزكاة هي بلدية واحدة من ١٨ عضواً، ونسبتها ١.٨%. وواحدة من ٢١ عضواً تمثل النسبة عينها وهي بلدية الهرمل التي تشكل الائتلاف فيها من: ٤ حركة امل، واحد للحزب السوري القومي الاجتماعي، واحد لحزب البعث، و١٥ لحزب الله.[١٨]

[١٨]- جريدة النهار. ٢٠١٠/٥/٦.

د. بلديات التزكية في محافظتي النبطية ولبنان الجنوبي

- الجدول رقم ٤: توزع البلديات التي فازت بالتزكية في النبطية ولبنان الجنوبي حسب الاقضية وحجم البلدية.

عدد أعضاء البلديّة	9	12	15	18	21	24	المجموع
صيدا – الزهراني	18	10	16	1	1		46
بلديات التزكية	4	2	5	0	0		11
نسب التزكية	22.2	20.0	31.3	0.0	0.0		23.9
صور	15	25	18	1	1		60
بلديات التزكية	5	8	11	0	1		25
نسب التزكية	33.3	32.0	61.1	0.0	100.0		41.7
جزّين	26	3	5	1			35
بلديات التزكية	9	0	2	0			11
نسب التزكية	34.6	0.0	40.0	0.0			31.4
مرجعيون	3	10	10	2	1		26
بلديات التزكية	1	2	5	1	1		10
نسب التزكية	33.3	20.0	50.0	50.0	100.0		38.5
حاصبيا	4	7	3	1			15
بلديات التزكية	1	3	1	0			5
نسب التزكية	25.0	42.9	33.3	0.0			33.3
النبطيّة	4	15	19		1		39

بلديات التزكية	**2**	**2**	**8**		**0**	**12**
نسب التزكية	**50.0**	**13.3**	**42.1**		**0.0**	**30.8**
بنت جبيل	**6**	**8**	**20**	**1**	**1**	**36**
بلديات التزكية	**0**	**1**	**5**	**0**	**0**	**6**
نسب التزكية	**0.0**	**12.5**	**25.0**	**0.0**	**0.0**	**16.7**
المجموع	***76***	***78***	***91***	***7***	***5***	***257***
بلديات التزكية	***22***	***18***	***37***	***1***	***2***	***80***
نسب التزكية	***29***	***23***	***41***	***14***	***40***	***31***

بلغ مجموع البلديات التي فازت بالتزكية في محافظتي النبطية ولبنان الجنوبي ٨٠ بلدية من اصل ٢٥٧، شكلت نسبة ٨.٣% من مجموع البلديات في لبنان (٩٦٣ بلدية)، ونسبة ٣١.١% من مجموع البلديات في المحافظتين، حسب معطيات الجدول رقم ٤. وبالرغم من قرار تمديد مهل سحب الترشيحات وما ادى اليه من رفع عدد البلديات المزكاة، فان نسبة التزكية في المحافظتين هي نسبة متدنية مقارنة مع نظيرتها في البقاع التي بلغت ٣٥.٥%. الى ذلك، بلغت نسبة التزكية في بلديات قضاء صور ٤١.٧% وهي النسبة الاعلى بين مجمل اقضية الجنوب ومن الاعلى على المستوى الوطني. مع الاشارة هنا الى ان تمديد مهل سحب الترشيحات ادى الى ضم بلدية مدينة صور، المؤلفة من ٢١ عضواً، الى مجموعة البلديات المزكاة.

كذلك، فقد سجلت مختلف اقضية محافظتي النبطية ولبنان الجنوبي نسب تزكية مرتفعة. ففي قضاء مرجعيون بلغت النسبة ٣٨.٥%. وفي حاصبيا ٣٣.٣%. وفي جزين ٣١.٤%. وفي النبطية ٣٠.٨%. وفي صيدا الزهراني ٢٣.٩%، لتبلغ ادناها في بنت جبيل مع نسبة ١٦.٧%.

ومن المعروف، ان ثمة اختلافات نسبية تميز بين الخريطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والطائفية والثقافية والجغرافية، في منطقتي البقاع والجنوب. وهذا ما يترك بعض التأثيرات المتفاوتة على طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في كل منهما. ولا بد لكل ذلك من ان يترك تأثيراته ويطبع بصماته على الاستحقاق الانتخابي البلدي، ويضع الادارة السياسية الواحدة للتحالف امام تفاوت الوقائع في المنطقتين، وتفاوت النتائج المحققة. مع الاشارة ايضا ان الفارق الزمني بين انتخابات البقاع، التي جرت في التاسع من أيار/ مايو، والجنوب، في ٢٣ منه، له بعض الاثر في بلورة حركة اعتراض اوضح تعبيرا على طبيعة وادارة العملية الانتخابية في منطقة الجنوب مما كانت عليه في البقاع.

وفي هذا السياق، شهدت مختلف اقضية الجنوب، وان بتفاوت نسبي بين قضاء وآخر، تأليف لوائح مواجهة مع لوائح الائتلاف، دون آمال كبيرة في تحقيق فوز حاسم عليها. وقد قابل التحالف هذه الاحتجاجات بضغوطات مادية ومعنوية سعت الى فرض توافقات محلية وتقاسم قيادتها من خلال التناوب على رئاسة

البلدية.[١٩] وشكلت المساعي لتحقيق التزكية اولوية على جدول اعمال المساعي التوافقية التي قادها هذا التحالف. وبالرغم من كل ذلك، بقيت معدلات التزكية في مختلف اقضية الجنوب منخفضة نسبيا عن تلك التي تم تسجيلها في بعلبك والهرمل.

اما ما شهدته مدينة صيدا، بعد سقوط مساعي التوافق والرغبة في التزكية فيها ، فقد قدم مشهدا من التوتر السياسي الحاد والخطاب السياسي العنيف، رافقته صدامات واشكالات متفرقة ادت الى سقوط عدد من الجرحى باصابات طفيفة، ما وضع مجريات العملية الانتخابية امام اختبار صمودها في وجه خطر تعطيل الانتخابات وهو ما تحقق بعد يوم طويل وثقيل من التوتر الامني والكلامي.

من جهة اخرى، ان البلديات المزكاة في محافظتي الجنوب والنبطية تتشكل بصورة اساسية من بلديات صغيرة، ٢٢ بلدية من ٩ اعضاء و١٨ بلدية من ١٢ عضواً، تمثل نسبة ٥٠% من مجموع البلديات التي فازت بالتزكية في هاتين المحافظتين، وهذه نسبة متدنية جدا قياسا لما هي الحال في البقاع ولو انها اعلى من المعدل الوطني العام الخاص بهذه الفئة. اما نسبة البلديات المتوسطة المزكاة (١٥ عضواً)، والتي يبلغ عددها ٣٧، فتمثل ٤٦.٣%. والبلديات الكبيرة المزكاة هي بلدية واحدة من ١٨ عضواً، ونسبتها ١.٣%. واثنتان من ٢١ عضواً، ونسبتهما ٢.٥%.

[١٩]- غداة انتهاء الانتخابات البلدية، وبداية وضع الاتفاقات بين امل وحزب الله موضع التنفيذ، لجهة توزيع المسؤوليات وبخاصة انتخاب رئيس ونائب الرئيس، تعرضت صيغ التوافق في العديد من القرى والبلدات للاهتزاز.

هـ. بلديات التزكية في محافظتي لبنان الشمالي وعكار

- الجدول رقم ٥: توزع البلديات التي فازت بالتزكية في لبنان الشمالي وعكارحسب الاقضية وحجم البلدية.

عدد أعضاء البلديّة	9	12	15	18	21	24	المجموع
بشري	2	5	3	1			11
بلديات التزكية	0	0	1	0			1
نسب التزكية	0.0	0.0	33.3	0.0			9.1
عكار	43	36	17	6			102
بلديات التزكية	7	6	1	0			14
نسب التزكية	16.3	16.7	5.9	0.0			13.7
الضنية – المنية	14	9	8	1	1		33
بلديات التزكية	1	0	0	0	0		1
نسب التزكية	7.1	0.0	0.0	0.0	0.0		3.0
طرابلس			1		1	1	3
بلديات التزكية			0		0	0	0
نسب التزكية			0.0		0.0	0.0	0.0
زغرتا	22	2	5	1	1		31
بلديات التزكية	6	0	1	0	0		7
نسب التزكية	27.3	0.0	20.0	0.0	0.0		22.6
البترون	14	6	3	1			24

بلديات التزكية	**2**	**1**	**0**	**0**			**3**
نسب التزكية	**14.3**	**16.7**	**0.0**	**0.0**			**12.5**
الكورة	**24**	**5**		**5**			**34**
بلديات التزكية	**4**	**0**		**1**			**5**
نسب التزكية	**16.7**	**0.0**		**20.0**			**14.7**
المجموع	***119***	***63***	***10***	***42***	***3***	***1***	***238***
بلديات التزكية	***20***	***7***	***0***	***4***	***0***	***0***	***31***
نسب التزكية	***17***	***11***	***0***	***10***	***0***	***0***	***13***

بلغ مجموع البلديات التي فازت بالتزكية في محافظتي لبنان الشمالي وعكار ٣١ بلدية من اصل ٢٣٨ بلدية، شكلت نسبة ٣.٢% من مجموع البلديات في لبنان (٩٦٣ بلدية)، وهي النسبة الاضعف بين مختلف المحافظات، اذا ما استثنينا محافظة بيروت التي تتشكل من بلدية واحدة جرت فيها منافسة انتخابية ولو كانت نتيجتها محسومة سلفا بفعل الاختلال الكبير في موازين القوى بين من خاضها ، فان نسبة البلديات التي فازت بالتزكية بلغت ١٣% من مجموع البلديات في المحافظتين، حسب معطيات الجدول رقم ٥. ان استعراض المعطيات التي تطال نسب التزكية في الاقضية قياسا لمجموع البلديات في كل منها، يشير الى مستويات لافتة نسبيا، في بعض الاقضية، ومنخفضة في اخرى. ومن المستويات اللافتة نسبة ٢٢.٦% في قضاء زغرتا، وهي نسبة التزكية الاعلى في الشمال بالرغم من انها ادنى بكثير مما سجلته هذه النسب في محافظات واقضية اخرى. اما في قضاء عكار فقد سجلت هذه النسبة ١٣.٧%، و١٤.٧% في قضاء الكورة لتنخفض الى ١٢.٥% في قضاء البترون و٩.١% في قضاء بشري وصولا الى ٣% في قضاء المنية/ الضنية، وتنعدم في قضاء طرابلس الذي يتألّف من ثلاثة بلديّات.

من الواضح ان نسب التزكية في الشمال هي الاضعف بين مثيلاتها في مختلف المناطق اللبنانية. وقد جرت انتخابات الشمال في ٣٠ أيار/ مايو، اي في المرحلة الرابعة والاخيرة من الانتخابات البلدية والاختيارية. وبالتالي، فان عامل الوقت، وما يتيحه من اطالة مدة الحملة الانتخابية، يلعب ايجابا باتجاه تحفيز التنافس وبلورة الانقسامات وتشكيل التحالفات واللوائح. كذلك، فان منطقة الشمال تتميز بتنوع القوى السياسية والطائفية والعائلية، رغم تميز بعضها لجهة حضوره ونفوذه السياسي في بعض المناطق، كما هي حال تيار المستقبل في منطقة عكار والمنية والضنية. وبالرغم من نجاح تيار المستقبل في نسج بعض التوافقات في مدينة طرابلس، ما جنبها معركة انتخابية قاسية ومحتدمة سياسيا، فان منطقة الشمال تتميز بتنوع سياسي واجتماعي وطائفي وعائلي، بما يشكل ارضية خصبة للتنافس الانتخابي في ظل غياب هيمنة طاغية لطرف على الاطراف الاخرى.

اضافة الى ذلك، فان التنافس السياسي الحاد الذي شهدته اغلبية اقضية الشمال، اتى على خلفية نتائج الانتخابات النيابية. وقد ادى هذا التنافس السياسي، واستخدام البعض صفة ام المعارك لبعض الانتخابات البلدية، ما خفض منسوب التوافقات السياسية من جهة، وادى الى تراجع نسب التزكية بشكل واضح عما هي عليه في بقية المحافظات، من جهة اخرى.

ومن الدلالات اللافتة التي قدمتها تجربة الانتخابات البلدية في منطقة الشمال، هي تفاوت طبيعة السيطرة السياسية المحلية لبعض القوى السياسية، وتأثيرات ذلك على عمليات التزكية المحققة في الاقضية التي تتمتع فيها هذه القوى بالنفوذ الاقوى. فمن المعروف ان قضاءي بشري وزغرتا هما موقعا نفوذ خاص لكل من حزب القوات اللبنانية ورئيسه الدكتور سمير جعجع، في الاول، وتيار المردة برئاسة النائب سليمان فرنجية، في الثاني. ففي قضاء بشري، حيث السيطرة السياسية الابرز لحزب القوات، لم تنجح اي عمليات تزكية في البلديات الصغيرة (٩-١٢ عضواً) التي شهدت جميعها، اي ٧ بلديات، منافسة انتخابية. في المقابل، شهد قضاء زغرتا، حيث السيطرة السياسية الابرز للنائب سليمان فرنجية، ست عمليات تزكية لبلديات صغيرة من مجموع ٢٤ بلدية، اي ما نسبته ٢٥%.

من جهة اخرى، ان البلديات المزكاة في محافظتي الشمال وعكار تتشكل بصورة اساسية من بلديات صغيرة، ٢٠ بلدية من ٩ اعضاء و ٧ بلديات من ١٢ عضواً، اي ٢٧ بلدية تمثل نسبة ٨٧ % من مجموع البلديات التي فازت بالتزكية في هاتين المحافظتين، وهذه نسبة جد مرتفعة، وتزيد بكثير عن المعدل الوطني العام لهذه الفئة. اما نسبة البلديات المتوسطة المزكاة (١٥ عضواً)، والتي يبلغ عددها ٤، فتمثل ١٢.٩%. اما اللافت في نتائج انتخابات الشمال فهو انعدام التزكيات عن بلدياتها الكبيرة.

ب: نتائج مراقبة العملية الانتخابية

تابعت الجمعية والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، عبر مراقبيهما الثابتين والمتجولين، مجريات العملية الانتخابية في مراحلها الاربع. وقدما خلال اليوم الانتخابي، في كل مرحلة، بيانين عن سير عمليات المراقبة وما سجله المراقبون من مخالفات. هدف هذان البيانان الى تقديم صورة للرأي العام عن مجريات عملية الاقتراع وما يرافقها، بحيث صدر الاول بعيد افتتاح اقلام الاقتراع لاعطاء صورة عن هذه المحطة الاساسية في العملية الانتخابية، وصدر الثاني قبيل اغلاق الاقلام لاعطاء صورة عن مجريات العملية خلال النهار الانتخابي. كذلك، هدفت هذه البيانات الى التنبيه من بعض المخالفات، وبخاصة عمليات الرشوة، املا بدفع الدوائر الرسمية المختصة لأخذ دورها، المفروض، والتدخل المباشر لوقف هذه الخروقات ومنع تماديها في يوم الانتخاب بالذات.

وغداة كل يوم انتخابي، قدمت الجمعية والتحالف تقريرا تقويميا لكل مرحلة انتخابية من المراحل الاربع، يشتمل على ملاحظات عامة ونتائج تقارير المراقبين الثابتين والمتجولين، ويستهدف تحقيق هدفين مترابطين، هما:

- الاول: هو عرض نتائج عملية المراقبة خلال يوم الاقتراع الذي جرى بالامس.
- الثاني: هو لفت النظر الى عدد من القضايا المهمة ودعوة وزارة الداخلية والبلديات والجهات المسؤولة الرسمية والشعبية، الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحؤول دون تكرارها في انتخابات المراحل التالية. و هو هدف اساس بالنسبة لعمل الجمعية والتحالف.

وقد اكدت الجمعية والتحالف ان عملية المراقبة انما تستهدف ضمان افضل الآليات لسير العملية الانتخابية بما يضمن حقوق المواطنين بحرية وسرية الاقتراع، وليس النيل من سمعة احد او بالتشكيك بالنجاحات التي تحققها الجهات المعنية بهذه العملية.

١. محافظة جبل لبنان[٢٠]

تميزت الانتخابات البلدية والاختيارية في محافظة جبل لبنان، بأنها تمت في فترة زمنية قياسية لم تتعد الثلاثة اسابيع فصلت مرحلة الاعداد والتحضير عن الانتخاب. وقد جرت بشكل طبيعي ولم تسجل خلال يوم الانتخاب اي اشكالات تؤثر في مسارها ونتائجها.

أ. الملاحظات العامة

جرت عملية الاقتراع بشكل هادئ ومنظم من الناحيتين الامنية والادارية، دون اسقاط وجود بعض النواقص والثغرات التي لم تغير من التقويم الايجابي العام. واوصت الجمعية والتحالف، وزارة الداخلية والجهات المسؤولة بان تأخذ بالاعتبار، في الجولات الانتخابية اللاحقة، جملة من المخالفات والقضايا الاساسية بما يتيح عدم تكرارها، وهي:

- التواجد الكثيف للماكينات الانتخابية والترويج الانتخابي وتوزيع المناشير، وغيرها من الانشطة الدعائية، في محيط المركز وداخله
- تراخ عام في ادارة عملية الاقتراع داخل الاقلام من قبل هيئات القلم خلافا لمستوى الانضباط والالتزام بالاجراءات التي سُجلت في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩
- معظم الاقلام لم تكن مجهزة لتسهيل اقتراع الاشخاص ذوي الاعاقات
- استخدام بعض المسؤولين لوزاراتهم ومواقعهم الرسمية في الحملة الانتخابية، الذي تم تسجيله في بيان سابق، انسحب على البلديات وبعض رؤسائها واعضاء مجالسها المرشحين للانتخابات
- عمليات ضغط انتخابي، ترغيبا وتهديدا، في بعض البلديات. وبعض عمليات الضغط للدفع باتجاه التوافق والتزكيه
- توثيق حالتي رشوة، الأولى في مدينة جبيل والثانية في بلدة القليعات
- بالرغم من سيادة الاجواء الامنية الهادئة، سُجل اشكال امني في الغبيري، ما طرح، حسب تقدير الجمعية والتحالف، انه لا بد من ايلاء اهمية اكبر للبعد السياسي للموضوع الامني، لجهة تعزيز التكامل الايجابي بين المظلة السياسية وبين الجانب الفني للمسؤولية الامنية.

ب. نتائج مراقبة يوم الاقتراع

قامت الجمعية والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، بمتابعة يوم الاقتراع وتسجيل مشاهدات ورصد مخالفات. تطوع للمراقبة، في هذه المرحلة، ٣٩٠ متطوعا: فرق متجولة غطت كل المدن والقرى والبلدات

[٢٠]- راجع الملحق رقم ٢: نص المؤتمر الصحفي الذي عقدته الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات حول المرحلة الاولى من الانتخابات البلدية والاختيارية، في ٢٠١٠/٥/٣. الملحق الخاص ببيانات الجمعية والتحالف الخاصة بتقويم المراحل الانتخابية الاربع.

في محافظة جبل لبنان وبلغ عدد المتطوعين فيها نحو ٢٠٧ متطوعين. والمراقبون الثابتون الذين غطوا عينة طبقية عشوائية مختارة بشكل تمثيلي شملت ٨١ بلدية و١٢٠ مركزا (اي نحو ربع العدد الاجمالي للبلديات والمراكز)، وعددهم ١٨٣ متطوعا توزعوا على ١٦٩ قلماً (نحو ٦% من اجمالي الاقلام)، وهي في الواقع العينة الفعلية التي تمت عملية احتساب نسبة المخالفات في الاقلام على اساسها.

- **مشاهدات المراقبين الجوالين خلال اليوم الانتخابي في جبل لبنان**

سجل المراقبون الجوالون، خلال اليوم الانتخابي في جبل لبنان، ٣٧٦ مشاهدة، نذكر منها المشاهدات الابرز، وهي:[٢١]

ـ الجدول رقم ٦: المشاهدات الاكثر انتشارا في جبل لبنان.

	العدد
ترويج انتخابي داخل أو في محيط مركز الاقتراع	١٠٧
توزيع مناشير أو لوائح انتخابية في محيط مركز الاقتراع	٦٣
وجود ماكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع	٤٣
وقوع أعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع	١٠
تخويف أو ضغط على الناخبين داخل أو في محيط مركز الاقتراع	١٧
تدخل موظف رسمي أو القوى الأمنيّة لصالح مرشح أو لائحة ما	٩
استخدام موارد عامة لغايات انتخابية (سيارات البلدية، مدارس رسمية، مبنى البلدية، مستوصفات عامة)	٤

سجل المراقبون ١٠٧ مشاهدات خاصة بالترويج الانتخابي داخل او في محيط مركز الاقتراع. وهذا العدد هو الاكبر بين المشاهدات الخاصة بمحافظة جبل لبنان، والاكبر بين كل المحافظات اللبنانية. وتم تسجيل عدد مرتفع من مشاهدات توزيع المناشير او لوائح انتخابية في محيط مركز الاقتراع، ٦٣ مشاهدة، ومشاهدات وجود ماكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع، ٤٣ مشاهدة. ان الاعداد المرتفعة لهذه المشاهدات يشير بوضوح الى الثغرات الجدية التي احاطت بادارة العملية الانتخابية، في المرحلة الانتخابية الاولى، داخل او في محيط مركز الاقتراع، والتي تتحمل مسؤوليتها الجهات الرسمية المختصة التي اناط بها القانون هذه المسؤوليات.

كذلك، فان مجموع المشاهدات الباقية تذهب في تدعيم الاستنتاج عينه. فهناك ١٠ مشاهدات وقوع اعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع، و١٧ مشاهدة تخويف او ضغط على الناخبين داخل او في محيط

[٢١]ـ تجدون اللائحة الكاملة للمشاهدات في الملحق.

مركز الاقتراع. اما المشاهدات الاخرى، فقد سجلت ٩ مشاهدات لتدخّل موظف رسمي او القوى الامنية لصالح مرشح او لائحة ما، و٤ مشاهدات لاستخدام موارد عامة لغايات انتخابية، وهي تؤشر الى جوانب اخرى تطال قانون البلديات وضرورة اصلاحه وتضمينه البنود القانونية الصريحة التي تضع الحدود الحاسمة في ضبط العلاقة بين تداخل العمل العام والموارد العامة والمشاركة في العملية الانتخابية.

- **تقارير المراقبين الثابتين في محافظة جبل لبنان**

غطّت تقارير المراقبين الثابتين عينة مختارة بشكل علمي في محافظة جبل لبنان، كما في كل المحافظات، وتم عرضها في مكان آخر من هذا التقرير. ومن المؤشرات المختارة التي سجلها المراقبون الثابتون نذكر ما يلي:[٢٢]

ـ الجدول رقم ٧: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظة جبل لبنان (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع	**89%**
توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع	**74%**
المعزل يضمن سرية الاقتراع	**91%**
مركز الاقتراع مجهز لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية (بحسب مراقبة اتحاد المقعدين اللبنانيين)	**٠%**
هل تمّ فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد	**61%**

ـ الجدول رقم ٨: ادارة العملية الانتخابية في محافظة جبل لبنان (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب	**55%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة اقتراع دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الأقل	**7%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الأقل	**19%**
نسبة الاقلام التي سمح فيها بالاقتراع لناخبين لم تكن اسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب	**7%**

[٢٢]ـ تجدون اللائحة الكاملة في الملحق

دخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية	49%
ازدحام ما داخل القلم	46%
تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر	13%
محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التاثير عليها	10%
اقتراع مرة واحدة على الاقل خارج المعزل	10%
دعاية انتخابية داخل قلم الاقتراع	11%
غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين	12%

ـ الجدول رقم ٩: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظة جبل لبنان (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اقفال القلم عند الساعة السابعة مساء	91%
فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين	3%
منع مراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز	0%
رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر.	0%
نزاع حول ورقة اقتراع	40%
ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما	35%
محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز	11%
تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم	87%

قدمت معطيات المراقبين الثابتين التي تضمنتها الجداول الثلاثة (٧ـ ٨ـ ٩)، صورة تأشيرية اجمالية حول مرحلة افتتاح عملية الاقتراع والثغرات التي رافقتها، وادارة العملية الانتخابية، ومشاهدات الاقفال والفرز، في محافظة جبل لبنان. واشار الجدول الاول الى ان النسب المئوية لمؤشرات افتتاح عملية الاقتراع، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، هي ٨٩% لاكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع، ما يعني ان ثمة ثغرات ملفتة رافقت افتتاح عملية الاقتراح لهذه الجهة. والامر عينه تؤكده نسب مؤشرات توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع مع ٧٤%، وفتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد مع ٦١%، وضمان المعزل لسرية الاقتراع مع نسبة ٩١%. علما ان النسبة الاخيرة هي نسبة منخفضة قياسا للمعدل العام لهذا المؤشر على الصعيد الوطني، كما سنرى لاحقا، ما يعني ان مستويات تحضير المعزل لضمان

سرية الاقتراع في محافظة جبل لبنان كانت دون المستويات التي تم تحقيقها لاحقا. وما يتعلق بتجهيز مركز الاقتراع لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية، فان النسبة التي سُجلت في محافظة جبل لبنان هي الأدنى في لبنان.

اما الجدول رقم ٨، الخاص بادارة العملية الانتخابية، فقد تضمن بعض المؤشرات اللافتة، وبخاصة ما يتعلق بدخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية، حيث النسبة المئوية تصل الى ٤٩%، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، وهذه نسبة عالية جدا احتاجت الى اكثر من توضيح قدمه مسؤولون في الجمعية حول ذلك. والاساسي في فهم طبيعة هذه النسبة ودلالاتها ومسبباتها، هو حال الاسترخاء النسبي، في اكثر من قرية وبلدة ومدينة، بفعل التوافقات السياسية التي تمت وحالات التزكية، ما خفض منسوب التوتر السياسي العام، وتسبب في احداث بعض الاسترخاء في ادارة العملية الانتخابية لجهة ضبط بعض مفاصلها وبخاصة المتعلقة بحركة العناصر الامنية ودخولها وخروجها من قلم الاقتراع خارج القواعد القانونية المفترضة. الى ذلك، فان طبيعة المعركة الانتخابية البلدية تحمل بعض الخصوصيات لجهة حصولها، في احيان كثيرة، بين اقارب ومنافسين يعرفون بعضهم وتربطهم علاقات اجتماعية ستستمر بعد الانتخابات، وهذا البعد يعزز مناخات الاسترخاء ما يترك تأثيره على مجمل ادارة العملية الانتخابية، وعلى علاقات المندوبين ومتابعتهم ومستويات تشددهم. اما ارتفاع هذه النسبة، في اول مرحلة انتخابية بلدية، قياسا لما كانت عليه الحال في الانتخابات النيابية التي جرت في يوم واحد، وسط توتر سياسي حاد، فهي مسألة مفهومة ومنطقية لجهة التبدل الكبير في الاجواء السياسية العامة، من دون ان يسقط ذلك ان ثمة تجاوزا قد حصل وسجله مراقبو الجمعية والتحالف. وقد ادى اعلان هذه النسبة من على منبر شاشة تلفزيونية، وعبر برنامج خاص للاعلامي مرسيل غانم وخلال حوار مع وزير الداخلية، عشية انتهاء المرحلة الانتخابية الاولى، الى نقاش خاص وتوضيحات لطبيعة هذا التجاوز كان لها بعض الاثر الايجابي في المراحل الانتخابية اللاحقة لجهة تحقيق انضباط اكثر على هذا الصعيد، وهو ما ساهم في تخفيض هذه النسبة في انتخابات مختلف المحافظات اللاحقة، وفي المعدل الوطني العام، كما سيتبين لاحقا. وهذا الاثر الايجابي، هو واحد من الاهداف التي لطالما حددتها الجمعية والتحالف لملاحظاتهما وما يسجله مراقبوهما من ثغرات.

المؤشر الثاني المرتفع في معطيات الجدول رقم ٨ هو حصول ازدحام ما داخل القلم (٤٦%)، ما يشير الى ضرورة اتخاذ اجراءات ادارية تؤمن تفادي حالات الازدحام وتؤمن سير العملية الانتخابية بشكل مناسب. كذلك، فان نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب (٥٥%) تشير الى ان هناك ٤٥% من الاقلام، حسب العينة، لم ترد فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب، وهذه نسبة مرتفعة وتشير الى حجم الثغرات التي ما زالت موجودة في لوائح الشطب رغم كل الجهود التي بُذلت، وهو ما يتطلب المتابعة في سبيل تصحيحها والتخفيف منها.

كذلك، اوضحت معطيات الجدول رقم ٨ العديد من الثغرات في ادارة العملية الانتخابية وبنسب مرتفعة نسبيا. فنسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الاقل هي ١٩%. ونسبة مؤشر تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر هي ١٣%. ومؤشر غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين، فنسبته هي ١٢%. ومؤشر الدعاية الانتخابية داخل قلم الاقتراع نسبته ١١%. اما نسبة مؤشر الاقتراع لمرة واحدة على الاقل خارج المعزل، هي ١٠%، فهي النسبة عينها لمحاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التأثير عليها. اما المؤشرات الباقية فتنخفض نسبها دون الـ ١٠%، من دون ان يضعف ذلك من جدية دلالات الثغرات التي تؤشر اليها في ادارة العملية الانتخابية.

اشارت تقارير المراقبين حول مشاهدات الاقفال والفرز، الجدول رقم ٩، ان لا خروقات تسجل تطال رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر، ومنع مراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز. وان الفرق بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين (٣%) هو اشارة، ولو محدودة، الى وجود ثغرات في اداء هيئة ورئيس القلم، علما ان هذه النسبة هي الاقل في مختلف المحافظات، ما عدا بيروت، كما سيتبين لاحقا. الى ذلك، اشارت المشاهدات الى ان نسبة اقفال القلم عند السابعة مساء هي ٩١%، وهذا مرتبط بحجم حضور الناخبين في اطار حرم مركز الاقتراع عند السابعة مساء، لحظة اقفال المركز مع حفظ حقهم بالدخول الى قلم الاقتراع والانتخاب. ونسبة تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم هي ٨٧%. اما المشاهدات الاخرى، فهي: مؤشر ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما (٣٥%)، مؤشر نزاع حول ورقة اقتراع (٤٠%)، ومحاولة احدهم عرقلة عملية الفرز (١١%).

ج. الرسالة الاولى من الجمعية الى وزير الداخلية

بعد انتهاء المرحلة الاولى من الانتخابات، وجهت الجمعية ، بتاريخ ٦ أيار/ مايو، رسالة تحية الى وزير الداخلية بمناسبة النجاح في تنظيم انتخابات المرحلة الاولى، ما سمح للمواطنين بممارسة حقوقهم المدنية والتعبير عن خياراتهم وتوجهاتهم بحرية. تضمنت الرسالة بعض الامور التي رصدها مراقبو الجمعية، وابلغتها الى الوزير بارود، متمنية عليه اتخاذ التدابير التي تحول دون حصولها في المراحل المتبقية. وبصدد الجو العام للعملية الانتخابية، لاحظت الجمعية جوا من التراخي في المناخ العام (هيئات الاقلام، والقوى الامنية، والمرشحين والمندوبين والمقترعين)، ما ادى بدوره الى انخفاض مستوى التنبه والتشدد في مواجهة الاخطاء والثغرات. كل ذلك ادى الى تراخ في الضوابط التي تضبط عمل كل طرف بحسب المهام والصلاحيات الموكلة اليه (ما يفسر تواجد القوى الامنية داخل الاقلام بصورة متكررة ولعدة اسباب). كما انسحب الامر الى مستوى اعلى من التساهل العام مع حصول حالات من الترويج الانتخابي في المراكز ومحيطها، ومع دخول المرشحين الى الاقلام، او الاقتراع خارج المعزل...الخ. لذلك، تأمل الجمعية ان تقوم الوزارة بتنظيم هذه المعطيات في الدورات المقبلة حتى لا يكون الجو التنافسي وحده هو الذي يحدد مستوى التزامنا بالقانون (في اشارة الى الانتخابات النيابية)، من دون فقدان المرونة والتعاطي الايجابي مع المواطنين، اللذين تميزت بهما عموما القوى الامنية وهيئات الاقلام. من جهة ثانية، تضمنت الرسالة بعض المشاهدات في الجانب الاداري والتنظيمي طالت اداء القائمقامين، ورؤساء الاقلام، والقوى الامنية، مسجلة العديد من الثغرات التي رُصدت على هذا الصعيد. واختتمت الرسالة بتسجيل عدة نقاط تطال عملية التداخل بين المواقع العامة وبين المصالح الانتخابية، كما حصل بشكل خاص في بلدة الحدث، وفي اماكن اخرى. وكذلك، حالات التعاطي السلبي وعدم التعاون لبعض رؤساء الاقلام والقوى الامنية مع المراقبين. فضلا عن استخدام الاماكن العامة والجدران للدعاية والاعلان الانتخابيين.

٢. محافظتا بيروت والبقاع[٢٣]

جرت الانتخابات في محافظتي بيروت والبقاع في اجواء هادئة عدا بعض الاشكالات المحدودة، مع تسجيل تحسن ملموس عن المرحلة السابقة لجهة التنظيم الاداري. وقد سجلت هذه الانتخابات تراجعا في نسبة المشاركة مقارنة بالمرحلة الاولى. تطوع لمراقبة الانتخابات في هذه المرحلة ٤٨٦ شخصا: ١٣٩ متطوعا في بيروت (٨٣ ثابتا و٥٦ متجولا) و٣٤٧ في البقاع (١٣٢ ثابتا و٢١٥ متجولا). وقد تم تسجيل ٣١٤ مشاهدة في كلتا المحافظتين (١٥٨ في بيروت، و١٥٦ في البقاع).

أ. الملاحظات العامة

سجلت الجمعية والتحالف ايجابية استدعاء المرشح المعني بمخالفة الرشوة التي تم توثيقها في مدينة جبيل، وايقافه. كذلك، تم تسجيل ان الاداء العام اثناء اليوم الانتخابي في هاتين المحافظتين، تميز بدرجة اعلى من التنظيم في المراكز والاقلام، بما في ذلك تحسن واضح في اداء القوى الامنية والعسكرية ورؤساء الاقلام. وقد كان للتعامل الايجابي من وزير الداخلية مع الملاحظات التي سُجلت في المرحلة الاولى وتضمنها كتاب خاص بذلك ، الاثر الواضح في هذا التحسن. اما الملاحظات العامة على المرحلة الثانية من الانتخابات، فهي:

- **انخفاض نسبة الاقتراع مقارنة بانتخابات جبل لبنان،** وقد بلغت في بيروت ٢١% وفي البقاع ٤٩%. وتشير نسبة الاقتراع المنخفضة هذه إلى الأثر السيّئ الذي يتركه القانون الأكثري بحيث يجعل المعارك الانتخابيّة غير متكافئة، خصوصاً في الدوائر الكبيرة، ما أدّى إلى خوض بعض اللوائح معارك انتخابيّة معبّرة في بيروت وغيرها، رغم أنّها غير متكافئة.

- **تمديد مهلة قبول سحب الترشيحات** حتى صباح يوم الاقتراع، استنادا الى استشارة هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل بتاريخ ٣ أيار/ مايو، والتي احالتها وزارة الداخلية على المحافظين والقائمقامين بتاريخ الرابع منه. و**رأت الجمعية والتحالف ان هذا القرار يخالف الاتجاه السائد في الممارسة، ويمس بديمقراطية الانتخابات،** خلافا للتفسير الذي اعتمدته هيئة التشريع والاستشارات. ودعت الى اعادة النظر فيه لانه **يساهم في التفلت من الضوابط في ادارة عملية الترشيح والعملية الانتخابية، ويساهم في بلبلة الناخبين، ويخفض مستوى المسؤولية في تعاطي المرشحين مع الشأن الانتخابي، اضافة الى انه يشرع الباب واسعا امام الضغط والتأثير على المرشحين حتى لحظة الاقتراع من قبل ذوي النفوذ على اختلافهم.**

- **تداخل المواقع العامة والخاصة،** ومنها خروقات رئيس الحكومة سعد الحريري، الذي اجتمع، في اكثر من مناسبة، مع مسؤولين حزبيين ومرشحين معنيين بالانتخابات البلدية في السراي الكبير، وتداول معهم بمستجداتها. وقد قاربت الجمعية والتحالف هذا الاداء من منظور القانون بمواده المباشرة، ومن منظور سياسي اوسع يتعلق بمضمون الرسالة التي يحملها هذا الاداء لجهة ترسيخ او اضعاف فكرة الفصل بين الموقع الحكومي المسؤول وقيادة تيار سياسي. واعتبرت ان محصلة هذا الاداء تبقى غير

[٢٣]- راجع نص المؤتمر الصحفي الذي عقدته الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات حول المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية والاختيارية، في ٢٠١٠/٥/١٠. الملحق الخاص ببيانات الجمعية والتحالف الخاصة بتقويم المراحل الانتخابية الاربع.

ايجابية من ناحية الانطباع السلبي الذي تولده عن حياد الدولة، وعن استسهال التداخل بين الموقع العام والموقع الخاص في الشأن الانتخابي. ودعت الى وضع ضوابط اكثر وضوحا للحد من ذلك، حيث ان هذه الممارسة شائعة لدى مختلف الاطراف، وسبق ان تمت الاشارة الى ذلك في مناسبات انتخابية سابقة.

- **الاداء السياسي والاعلامي العام في الترويج الانتخابي، الذي مارسته الاطراف السياسية، على اختلافها، والذي يشكل عامل ضغط متعدد الاوجه على الناخب، والذي يخالف القانون** في المادة ٦٨ من قانون الانتخابات النيابية الذي ينسحب مضمونه، حسب القانون البلدي، الى الانتخابات البلدية. ومن هذه الخروقات خطاب للرئيس سعد الحريري في ٤ أيار/ مايو بان عدم الاقتراع لبيروت هو بمثابة خيانة (اخلاقية بالطبع) للرئيس الشهيد رفيق الحريري وخيانة لبيروت. كذلك، موقف التيار الوطني الحر، بلسان رئيسه العماد ميشال عون، بتاريخ الرابع منه، الذي حول انتخابات المخاتير في بعض احياء بيروت الى معركة سياسية كبرى تتكثف فيها معان بالغة الخطورة من نوع التمثيل المسيحي.

- تم تسجيل وتوثيق خمس حالات رشوة في مدينة زحلة فقط رغم تحدث المراقبين في الجمعية والتحالف والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، عن ظاهرة رشوة شبه علنية تتم في مكاتب انتخابية تابعة للوائح وتقع على مقربة من مراكز الاقتراع. وقد احيلت هذه الحالات الخمس الى النيابة العامة. ومع تأكيد المراقبين ان الرشوة الانتخابية لا تقتصر على بلدية زحلة، الا ان ما ميزها في زحلة هو انتشارها وطابعها شبه العلني. وبالرغم من مسارعة الجمعية والتحالف الى توثيق هذه الحالات وابلاغ وزارة الداخلية فورا بها، الا ان هذه الظاهرة استمرت في فترة ما بعد الظهر، الامر الذي يكشف عن ثغرة اجرائية وتشريعية ربما، يجب ان تكون موضع معالجة، لان الهدف من الابلاغ عن الرشوة ليس الاعلان عنها، بل تسريع العمل على التحقق منها ميدانيا ووقفها فورا اذا امكن ذلك. واكدت الجمعية والتحالف على ان هذه الاساليب تعبر عن الاستخفاف بالشرعية وبالدولة، كما انها في الوقت عينه تعبر عن ازمة اخلاقية يجب التوقف عندها مليا ومعاقبة مرتكبيها.

ب. **نتائج مراقبة يوم الاقتراع**

تم تسجيل عدة حوادث أمنية متفرقة معظمها في محافظة البقاع وبعضها في بيروت. كما حصلت اشكالات مع مراقبين من الجمعية أثناء توثيقهم بعض المخالفات. كما تم تعرّض بعضهم لمضايقات، وصولا الى منعهم، في بعض المراكز، من مراقبة عمليات الفرز لأسباب غير معروفة. كذلك، سُجلت عدة حالات هرج ومرج عانت منها هيئات القلم لدى تسلمها صناديق ومستلزمات عملية الاقتراع صباحا، ولدى تسليمها اياها عند الانتهاء من عملية الفرز مساء، حيث جرت حالات من التدافع وسوء التنظيم، وقيام بعض رجال الامن بتوجيه كلام مهين وصولا الى الضرب باعقاب البنادق في بعض الحالات، كما حصل عشية المرحلة الثانية من الانتخابات في مركز البيال في بيروت. واكدت الجمعية والتحاف ان ما حصل هو نتيجة سوء تنظيم هذه العملية، وطالبا الجهات المعنية، من محافظين وقائمقامين، اتخاذ كافة الاجراءات التي تضمن كرامة رؤساء واعضاء هيئات القلم.

- نتائج مراقبة يوم الاقتراع في محافظة بيروت

- **مشاهدات المراقبين الجوالين خلال اليوم الانتخابي في محافظة بيروت**

سجل المراقبون الجوالون في بيروت مجموعة من المشاهدات بلغت ١٥٨ مشاهدة، نذكر منها المشاهدات الابرز، وهي: (يمكن مراجعة كامل المشاهدات في الملحق)

ـ الجدول رقم ١٠: المشاهدات الاكثر انتشارا في بيروت

	العدد
ترويج انتخابي داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٤٧
توزيع مناشير أو لوائح انتخابية في محيط مركز الاقتراع	٣٦
وجود ماكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع	١٢
وقوع أعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع	١
تخويف أو ضغط على الناخبين داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٧
تدخل موظف رسمي أو القوى الأمنية لصاح مرشح أو لائحة ما	٤
حجز بطاقات	٣
عدم التدقيق بهوية الداخلين الى مركز الاقتراع	٨

- **تقارير المراقبين الثابتين في محافظة بيروت**

ومن المؤشرات المختارة التي سجلها المراقبون الثابتون نذكر ما يأتي:

ـ الجدول رقم ١١: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظة بيروت (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع	96%
توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع	65%
المعزل يضمن سرية الاقتراع	96%
مركز الاقتراع مجهز لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية (بحسب نتائج مراقبة اتحاد المقعدين)	١.١%
هل تمّ فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد	74%

ـ الجدول رقم ١٢: ادارة العملية الانتخابية في محافظة بيروت (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب	**52%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة اقتراع من دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الأقل	**0%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الأقل	**9%**
نسبة الاقلام التي سمح فيها بالاقتراع لناخبين لم تكن اسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب	**4%**
دخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية	**27%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الرأي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل	**10%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على الناخبين او المندوبين داخل القلم، مرة واحدة على الاقل	**1%**
ازدحام ما داخل القلم	**20%**
تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر	**5%**
محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التاثير عليها	**2%**
اقتراع مرة واحدة على الاقل خارج المعزل	**32%**
دعاية انتخابية داخل قلم الاقتراع	**23%**
غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين	**9%**

ـ الجدول رقم ١٣: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظة بيروت (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اقفال القلم عند الساعة السابعة مساء	**83%**
فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين	**0%**
منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز	**2%**
رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر	**0%**

نزاع حول ورقة اقتراع	**17%**
ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما	**12%**
محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز	**0%**
تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم	**88%**

قدمت معطيات المراقبين الثابتين التي تضمنتها الجداول الثلاثة (١١-١٢-١٣)، صورة تأشيرية اجمالية حول مرحلة افتتاح عملية الاقتراع والثغرات التي رافقتها، وادارة العملية الانتخابية، ومشاهدات الاقفال والفرز، في محافظة بيروت. واشار الجدول رقم ١١ الى ان النسب المئوية لمؤشرات افتتاح عملية الاقتراع، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، هي ٩٦% لاكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع، ما يعني ان ثمة ثغرات باقية، ولو بصورة محدودة، رافقت افتتاح عملية الاقتراع، لهذه الجهة. والامر عينه تؤكده نسبة مؤشر ضمان المعزل لسرية الاقتراع وهي ٩٦%. اما نسبة توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع (٦٥%)، وفتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد مع ٧٤%، فتشير الى وجود ثغرات تنظيمية واضحة على هذا الصعيد. وما يتعلق بتجهيز مركز الاقتراع لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية، فان النسبة التي سُجلت في محافظة بيروت، ١,١% وهي بالرغم من تدنيها الكبير، فإنها من افضل النسب التي سُجلت بين مختلف المحافظات، رغم أنها غير مقبولة في كافة المقاييس.

اما الجدول رقم ١٢، الخاص بادارة العملية الانتخابية، فقد تضمن بعض المؤشرات اللافتة، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، وبخاصة ما يتعلق بدخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية، حيث بلغت هذه النسبة في محافظة بيروت ٢٧%، وهي نسبة سجلت انخفاضا كبيرا عما كانته في محافظة جبل لبنان مع ٤٩%، وهذا يعود في جانب اساس منه الى ما احدثته النسبة المسجلة في جبل لبنان من رد فعل لدى الدوائر المعنية في وزارة الداخلية التي سارعت الى التشديد على قوى الامن للانضباط وفق القوانين المرعية، من جهة، والى الرسالة التي وجهتها الجمعية الى وزير الداخلية بهذا الخصوص بتاريخ ٢٠١٠/٥/٦، وتضمنت ملاحظاتها بصدد هذه المخالفات وضرورة معالجتها، من جهة اخرى. الى ذلك، فان طبيعة المنافسة الانتخابية البلدية العامة في بيروت، والتوازن الحاسم في موازين القوى الذي سبقت الاشارة اليه، عزز مناخات الاسترخاء العام، الامر الذي ساهم ايضا في تخفيض هذه النسبة.

المؤشر الثاني الذي سجل انخفاضا عما كانه في محافظة جبل لبنان (٤٦%)، فهو حصول ازدحام ما داخل القلم، حيث سجل في محافظة بيروت ٢٠%. ورغم هذا التراجع فإن الحاجة الى اتخاذ اجراءات ادارية تؤمن تفادي حالات الازدحام وتؤمن سير العملية الانتخابية بشكل مناسب، ما تزال ملحة. كذلك، فان نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب (٥٢%) تشير الى ان هناك ٤٨% من الاقلام، حسب العينة، لم ترد فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب، وهذه نسبة مرتفعة وتشير الى حجم الثغرات التي ما زالت تعيشها لوائح الشطب رغم كل الجهود التي بذلتها مختلف الدوائر المختصة، وهو ما يتطلب المتابعة وصولا الى تصحيحها.

كذلك، اوضحت معطيات الجدول رقم ١٢ العديد من الثغرات في ادارة العملية الانتخابية وبنسب متفاوتة. فنسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الاقل هي ٩%، وقد شهدت

تراجعا كبيرا عما كانته في جبل لبنان مع ١٩%، الامر الذي يؤشر الى الفعل الايجابي المباشر الذي يمكن ان تعطيه تقارير الجمعية والتحالف لجهة لفت انتباه الجهات المعنية لاتخاذ بعض التدابير والتشدد من اجل الحد من الثغرات في الانتخابات اللاحقة، وهو ما حصل بعد انتخابات المرحلة الاولى. ومؤشر تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر هو ٥% بعد ان كان ١٣% في جبل لبنان، هو مؤشر ايجابي اضافي لجهة مفاعيل تقارير المراقبة في تخفيض نسبة هذه الثغرات. والامر عينه نسجله مع مؤشر غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين وهو ٩% بعد ان كان ١٢% في جبل لبنان.

في المقابل ثمة مؤشرات سجلت بعض الارتفاع عما كانته في انتخابات جبل لبنان وابرزها، مؤشر الدعاية الانتخابية داخل قلم الاقتراع، ٢٣%. ومؤشر الاقتراع لمرة واحدة على الاقل خارج المعزل، ٣٢%.. وهذا التناقض في اتجاهات تطور بعض المؤشرات يشير بوضوح الى الطبيعة المركبة للانتخابات البلدية والاختيارية في محافظة بيروت. وقد ترك هذا الامر تأثيرات في بعض المؤشرات تبعا للمركز الانتخابي الذي تواجد فيها موقع المراقب الثابت. ومراجعة التقارير التفصيلية المرفقة في الملحق، تسمح بتقديم صورة ادق لجهة توضيح التفاوتات في نسبة التجاوزات والثغرات بين دائرة انتخابية واخرى.

اما المؤشرات الباقية في الجدول رقم ١٢، فتنخفض نسبها دون الـ ١٠%، دون ان يضعف ذلك من جدية دلالات الثغرات التي تؤشر اليها في ادارة العملية الانتخابية.

الى ذلك، اشارت تقارير المراقبين الثابتين للاقفال والفرز، الجدول رقم ١٣، ان لا خروقات تسجل تطال رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر، والفروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين، ومحاولة احدهم عرقلة عملية الفرز. في المقابل، سجلت النسب المئوية لمؤشري ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا (١٢%)، ومؤشر نزاع حول ورقة اقتراع (١٧%)، تراجعا عما كانا عليه في محافظة جبل لبنان مع ٣٥% للاول، و٤٠% للثاني. وهذا مؤشر لتقدم ما في التخفيف من نسب الثغرات في مجال الاقفال والفرز. اما مؤشر منع مراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز فقد سجل ٢% بعد ان كان صفرا في جبل لبنان. اما نسبة اقفال القلم عند السابعة مساء، وهي ٨٣%، فإنها مرتبطة بحجم حضور الناخبين في اطار حرم مركز الاقتراع عند السابعة مساء، لحظة اقفال المركز مع حفظ حقهم بالدخول الى قلم الاقتراع والانتخاب. اما نسبة تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم، وهي ٨٨%، فانها تشكل نسبة مرتفعة، ما يطرح ضرورة معالجة هذه المخالفة من خلال الايعاز الى رؤساء الاقلام لتنفيذ القانون على هذا الصعيد. اما مؤشر ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما، الذي سجل ١٢%، فهو ايضا سجل تراجعا عما كان عليه في جبل لبنان مع ٣٥%، وهو تراجع لافت وايجابي.

ـ نتائج مراقبة يوم الاقتراع في محافظة البقاع

- **مشاهدات المراقبين الجوالين خلال اليوم الانتخابي في محافظة البقاع**

سجل المراقبون الجوالون ١٥٦ مشاهدة في البقاع، منها المشاهدات الابرز، وهي: (يمكن مراجعة كامل المشاهدات في الملحق)

ـ الجدول رقم ١٤: المشاهدات الاكثر انتشارا في البقاع

	العدد
ترويج انتخابي داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٢٩
توزيع مناشير أو لوائح انتخابية في محيط مركز الاقتراع	٢٠
وجود ماكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع	٢٠
وقوع أعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع	٥
تخويف أو ضغط على الناخبين داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٧
تدخل موظف رسمي أو القوى الأمنيّة لصالح مرشح أو لائحة ما	٤
شراء اصوات الناخبين	٦
عدم التدقيق بهوية الداخلين الى مركز الاقتراع	٩
عدم السماح للمراقبين او لمندوبي المرشحين او ممثلي وسائل الاعلام بالدخول الى مركز الاقتراع	٦

سجل المراقبون الجوالون ٢٩ مشاهدة خاصة بالترويج الانتخابي داخل او في محيط مراكز الاقتراع. وهذا العدد المرتفع يرتبط، ببعض المنافسات الانتخابية التي احتدمت على خلفية سياسية في اكثر من منطقة من البقاع، وبخاصة في زحلة والبقاع الغربي. والامر عينه ينسحب على تفسير العدد المرتفع نسبيا من مشاهدات توزيع المناشير او لوائح انتخابية في محيط مركز الاقتراع، ٢٠ مشاهدة. ومشاهدات وجود ماكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع، ٢٠ مشاهدة. ومشاهدات وقوع اعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع، ٥ مشاهدات. ومشاهدة عدم التدقيق بهوية الداخلين الى مركز الاقتراع، ٩ مشاهدات. و٦ مشاهدات عدم السماح للمراقبين او لمندوبي المرشحين او ممثلي وسائل الاعلام بالدخول الى مركز الاقتراع. و٧ مشاهدات تخويف او ضغط على الناخبين داخل او في محيط مركز الاقتراع. و٤ مشاهدات تدخل موظف رسمي او القوى الامنية لصالح مرشح او لائحة ما. اما المشاهدات الخاصة بشراء اصوات الناخبين، ٦ مشاهدات، فقد جرى التطرق اليها في التقويم الاجمالي لانتخابات البقاع في مجال تناول انتخابات مدينة زحلة وما رافقها من مشاهدات لحالات رشوة في اكثر من مكان.

- **تقارير المراقبين الثابتين في انتخابات البقاع**

وهي تغطي عينة مختارة بشكل علمي في كل محافظة، تم عرض قواعدها في قسم سابق من هذا التقرير. ومن المؤشرات المختارة التي سجلها المراقبون الثابتون نذكر ما يأتي:

ـ الجدول رقم ١٥: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظة البقاع (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع	**98%**
توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع	**92%**
المعزل يضمن سرية الاقتراع	**95%**
مركز الاقتراع مجهز لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية	**0.2%**
هل تمّ فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد	**83%**

ـ الجدول رقم ١٦: ادارة العملية الانتخابية في محافظة البقاع (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب	**28%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة اقتراع من دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الأقل	**11%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الأقل	**21%**
نسبة الاقلام التي سمح فيها بالاقتراع لناخبين لم تكن اسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب	**9%**
دخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية	**34%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الراي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل	**8%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على الناخبين او المندوبين داخل القلم، مرة واحدة على الاقل	**2%**

ازدحام ما داخل القلم	43%
تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر	15%
محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التاثير عليها	17%
اقتراع مرة واحدة على الاقل خارج المعزل	42%
دعاية انتخابية داخل قلم الاقتراع	25%
غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين	8%

ـ الجدول رقم ١٧: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظة البقاع (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اقفال القلم عند الساعة السابعة مساء	88%
فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين	5%
منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز	5%
رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر.	2%
نزاع حول ورقة اقتراع	43%
ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما	31%
محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز	9%
تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم	80.00%

قدمت تقارير المراقبين الثابتين التي تضمنتها الجداول الثلاثة (١٥-١٦-١٧)، صورة تأشيرية اجمالية حول مرحلة افتتاح عملية الاقتراع والثغرات التي رافقتها، وادارة العملية الانتخابية، ومشاهدات الاقفال والفرز، في محافظة البقاع. واشارت معطيات الجدول رقم ١٥ الى ان النسب المئوية لمؤشرات افتتاح عملية الاقتراع، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، هي ٩٨% لاكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع، وهي النسبة الاعلى قياسا لمحافظتي بيروت وجبل لبنان، ما يؤشر لاستمرار هذه الثغرة ولو بشكل محدود. والامر عينه تؤكده نسب مؤشرات توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع مع ٩٢%، وفتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد مع ٨٣%، وضمان المعزل لسرية الاقتراع مع نسبة ٩٥%. وما يتعلق بتجهيز مركز الاقتراع لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية، فان النسبة التي سُجلت في محافظة البقاع تبقى متدنية جدا.

اما الجدول رقم ١٦، الخاص بادارة العملية الانتخابية، فقد تضمن بعض المؤشرات اللافتة، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، وبخاصة ما يتعلق بدخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية، حيث بلغت هذه النسبة في محافظة البقاع ٣٤%، وهي نسبة سجلت انخفاضا كبيرا عما كانت عليه في محافظة جبل لبنان مع ٤٩% ولو انها بقيت اعلى مما هي عليه في محافظة بيروت ٢٧%. وقد سبقت الاشارة الى العوامل التي لعبت دورا ايجابيا في تخفيض هذه النسبة.

المؤشر الثاني الذي سجل انخفاضا عما كان عليه في محافظة جبل لبنان (٤٦%)، فهو حصول ازدحام ما داخل القلم، حيث سجل في محافظة البقاع نسبة ٤٣%، وهي نسبة بقيت اعلى بكثير مما سجلته في محافظة بيروت مع ٢٠%. ورغم التراجع الذي بقي محدودا في حالة محافظة البقاع، فإن الحاجة الى اتخاذ اجراءات ادارية تؤمن تفادي حالات الازدحام وتؤمن سير العملية الانتخابية بشكل مناسب، لا تزال ملحة. اما نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب، فقد سجلت في محافظة البقاع ٢٨%، وهي نسبة متدنية عما كانت عليه في كل من بيروت (٥٢%) والجبل (٥٥%). ان هذا التدني يشير بوضوح الى الحجم الكبير للثغرات في لوائح الشطب في محافظة البقاع. وهي تعني ان ٧٢% من هذه اللوائح فيها ثغرات الى هذا الحد أو ذاك. ورغم كل الجهود التي بذلتها مختلف الدوائر المختصة، فان هذا الامر ما زال يتطلب المتابعة والجهد وصولا الى تصحيح لوائح الشطب والحد من هذه الثغرات.

كذلك، اوضحت معطيات الجدول رقم ١٦ العديد من الثغرات في ادارة العملية الانتخابية وبنسب متفاوتة. فنسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الاقل هي ٢١%، وهذه النسبة هي اعلى مما كانت عليه في جبل لبنان مع ١٩%، ما يشير الى استمرار هذا الخرق وتصاعده رغم كل الاشارات الى ذلك، ما يستدعي اعادة لفت انتباه الجهات المعنية لاتخاذ بعض التدابير والتشدد من اجل الحد من هذه الثغرات في الانتخابات اللاحقة. اما مؤشر غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين وهو ٨%، فقد سجل بعض التراجع قياسا لما كان عليه في جبل لبنان (١٢%). ومؤشر تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر وهو ١٥%، فقد ارتفعت نسبته بعد ان كان ١٣% في جبل لبنان، ما يفسر واقع التوتر الذي رافق الانتخابات في بعض المناطق، وبخاصة في زحلة والبقاع الغربي، كما سبقت الاشارة.

في المقابل ثمة مؤشرات سجلت بعض الارتفاع عما كانت عليه في انتخابات جبل لبنان وبيروت، وابرزها، مؤشر الدعاية الانتخابية داخل قلم الاقتراع، ٢٥%. ومؤشر الاقتراع لمرة واحدة على الاقل خارج المعزل، ٤٢%. اما مؤشر تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الرأي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل، فهو في محافظة البقاع ٨%، وارتفع بالتوازي مع محافظة بيروت (١٠%).

ومن اللافت ان انتخابات البقاع سجلت ارتفاعا في نسبة مؤشر نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة اقتراع دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الاقل، مع نسبة ١١%، وهي الاعلى قياسا لمحافظتي جبل لبنان وبيروت، حيث كانت ٧% في الاولى ونسبة صفر في الثانية. كذلك الامر مع مؤشر محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التأثير عليها، فقد بلغت النسبة ١٧% في البقاع، فيما هي ٢% في بيروت، و١٠% في جبل لبنان.

اما المؤشرات الباقية في الجدول رقم ١٦، فتنخفض نسبها دون الـ ١٠%، من دون ان يضعف ذلك من جدية دلالات الثغرات التي تؤشر اليها في ادارة العملية الانتخابية.

من جهة اخرى، اشارت تقارير المراقبين الثابتين لمشاهدات الاقفال والفرز، الجدول رقم ١٧، ان نسبة اقفال القلم عند السابعة مساء، وهي ٨٨%، ترتبط بحجم حضور الناخبين في اطار حرم مركز الاقتراع عند السابعة مساء، لحظة اقفال المركز مع حفظ حقهم بالدخول الى قلم الاقتراع والانتخاب. اما نسبة تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم، وهي ٨٠%، فانها تشكل نسبة مرتفعة ما يطرح ضرورة معالجة هذه المخالفة من خلال الايعاز الى رؤساء الاقلام لتنفيذ القانون على هذا الصعيد. اما نسبة ٤٣% الخاصة بالنزاع حول ورقة اقتراع، فهي نسبة مرتفعة نسبيا، وتؤشر الى حدة التنافس الانتخابي وما يرافقه من حاجة الى التدقيق في كل ورقة بما يسحب من المنافس السياسي امكانية الاستفادة منها. والامر عينه ينسحب على مؤشر ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما، ونسبته ٣١%. اما مؤشر محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز فقد بقي مرتفعا مع ٩%، فيما سجل صفرا في محافظة بيروت. وقد سجلت انتخابات البقاع نسبة ٢% لمؤشر رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر، فيما سجلت النسبة صفرا في كل من بيروت وجبل لبنان. واخيرا، تساوت نسبة كل من مؤشر فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين، ومؤشر منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز مع ٥% لكل منهما.

ج. الرسالتان الثانية والثالثة من الجمعية الى وزير الداخلية

ـ الرسالة الثانية بتاريخ ١٣ أيار/ مايو

تضمنت رسالة الجمعية الثانية الى الوزير بارود مسألتين تطال الاولى مسألة تمديد مهلة سحب الترشيحات، والثانية مسألة الاختلاف بين اعلان نتائج الفرز والنتائج التي صدرت عن لجان القيد.

في المسألة الاولى، تم عرض وجهة نظر الجمعية بصدد المراجعة التي قامت بها هيئة التشريع والاستشارات التابعة لوزارة العدل ذات الرقم ٢٠١٠/١/٣٣٤ تاريخ ٢٠١٠/٥/٣، وهي تتضمن ابداء للرأي بمدى قانونيّة قبول الرجوع عن الترشيح بعد انتهاء المهلة القانونيّة المنصوص عليها في الفقرة ٦من المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦٥. ودعت الجمعية في رسالتها الوزير بارود الى اعادة النظر في ما قدمته هيئة التشريع والاستشارات بهذا الخصوص، والتراجع عنه في الدورات المقبلة لأنه يساهم في التفلت من الضوابط في ادارة عملية الترشيح والعملية الانتخابية، ويساهم في بلبلة الناخبين، ويخفض مستوى المسؤولية في تعاطي المرشحين مع الشأن الانتخابي، اضافة الى انه يشرع الباب واسعا امام الضغط والتأثير على المرشحين حتى لحظة الاقتراع من قبل ذوي النفوذ على اختلافهم. كما اكدت الجمعيّة في رسالتها، ان ما يهمها هو أن تلفت النظر الى ضرورة معاملة جميع المرشحين بالتساوي في جميع المحافظات حيث اعتبر على سبيل المثال سحب ترشيح أحد المرشّحين في بلدة الورهانيّة (الشوف ـ جبل لبنان) غير قانونيّ، حيث كان عدد المرشحين ١٠ لبلدية من ٩ أعضاء، وعلى الرغم من عدم حضور الأهالي في الصباح، وتقديم المرشح العاشر انسحابه يوم الجمعة في ٣١ نيسان ٢٠١٠، الا أن هيئة القلم اعتبرت، وعن حقّ، وبعد استشارة وزارة الداخلية، أنّ الانتخابات يجب أن تُجرى لأنّ مهلة تقديم طلبات الانسحاب قد انتهت.

في المسألة الثانية، اشارت الجمعية الى تلقيها عدة شكاوى من قبل مرشحين لاحظوا خللا في عمل رئيس القلم سيما اثناء عملية فرز الاصوات، وهم يشككون بالنتائج المعلنة من قبل لجان القيد العليا. وقد لاحظ بعضهم تباينا بين هذه النتائج والنتائج الاولية التي انتهت اليها عملية الفرز في اقلام الاقتراع. وهي حالات

عديدة وردت من مواطنين في محافظة جبل لبنان من معظم الاقضية، وهي لا تنحصر بقضاء واحد. وقد تقدم بعضهم الى مجلس شورى الدولة بشكاوى للطعن بالنتائج المعلنة وقد تقدموا لهذه الغاية بكافة الاثباتات التي بحوزتهم. وبعد ان عرضت الجمعية وجهة نظرها بصدد تكرار هذه الحالات في العديد من الاقلام والاقضية، وما يعبر عنه المواطنون عن فقدان الثقة بحيادية البعض ، توقفت عند قضية تكاليف الطعن ومحدودية القدرات المالية واللوجستية عند المرشحين المستقلين الذين لا ينتمون الى الاحزاب والكتل الكبيرة. واشارت الى اتصال بعضهم بالجمعية مباشرة واشارته الى محاضر غير موقعة من قبل رئيس القلم، وفي حالات اخرى الزام رئيس القلم المندوبين على التوقيع قبل بدء الفرز، وفي حالات ثالثة اختلفت نتائج الفرز المعلنة من قبل لجان القيد عن تلك النتائج الاولية والمدونة في المحاضر. استنادا الى كل ذلك، تمنت اللجنة على وزير الداخلية اتخاذ الاجراءات التي تضمن قيام رؤساء الاقلام بمهامهم، تلافيا لتكرار مثل هذه الاشكاليات في المرحلتين المتبقيتين من الانتخابات البلدية والاختيارية، اي في محافظتي الجنوب والنبطية وفي محافظتي لبنان الشمالي وعكار.

ـ الرسالة الثالثة بتاريخ ١٧ أيار/ مايو

تضمنت الرسالة الثالثة الى الوزير بارود، رد الجمعية على كتابه المرسل الى الجمعية بتاريخ ١٥أيار/مايو في موضوع الشكاوى الواردة الى غرفة العمليات المركزية الخاصة بالانتخابات البلدية والاختيارية في وزارة الداخلية والبلديات، والتي تتضمن اربع مخالفات قام بها مراقبون تابعون للجمعيّة في كلّ من الانتخابات البلدية والاختيارية في المرحلتين الاولى والثانية في محافظات جبل لبنان، البقاع وبيروت. واشارت الجمعية في ردها الى أن غرفة العمليّات المركزية في الوزراة كانت قد أبلغتها بهذه المخالفات فور ورودها اليها ايام الانتخابات (اي يومي الاحد في ٢ أيار والاحد في ٩ أيار ٢٠١٠). واضافت، اننا نؤكد أن الجمعيّة تدخلت بشكل فوري ومباشر مع هؤلاء المراقبين واستردت منهم تصاريح المراقبة، كما واتخذت الاجراءات المناسبة بحقّهم بعد التدقيق بتفاصيل تصرّفاتهم، كما وتمّ شطبهم من لوائح مراقبي الجمعيّة. وشكرت الجمعية في رسالتها الوزير بارود ومن خلاله كل الجهاز العامل في الوزارة سيما في مجال متابعة الانتخابات البلدية والاختيارية، على التعاون الذي ابداه طيلة هذه الفترة، وكذلك على لفت نظرها الى المخالفات التي يقوم بها المراقبون، وذلك حرصا على تصويب العمل والاستمرار في القيام بما يأتي بالنفع العام لنا جميعا.

٣. محافظتا لبنان الجنوبي والنبطية[٢٤]

شهدت المرحلة الثالثة من الانتخابات بعض الاشكالات الامنية، التي وقعت في عدة امكنة من اقضية هاتين المحافظتين. وقد شهدت مدينة صيدا حالة من التوتر الشديد ادت الى سقوط عدة جرحى. كذلك، ساد المشهد الانتخابي، حسب تقارير مراقبة الجمعية والتحالف، العديد من الشوائب. وغابت عن القانون آليات مراقبة الخطاب الانتخابي السائد والدعاية والاعلان الانتخابيين اللذين اتسما بالتحريض والتخوين والتعبئة المذهبية والفئوية، وكذلك بالنسبة لسقف الإنفاق الانتخابي، وهي كلها امور تؤثر في خيارات الناخب بشكل مباشر. سجل مراقبو الجمعية والتحالف ٢٢٦ انتهاكا: ٦٦ في محافظة لبنان الجنوبي، و١٦٠ في النبطية.

أ. الملاحظات العامة

ميز اتفاق التوافق بين حركة امل وحزب الله المشهد الانتخابي العام في هاتين المحافظتين. وبالرغم من جهود الطرفين لترويج هذا الاتفاق، فقد واجهته حالات من التململ في اوساط العائلات وبعض القوى السياسية والنخب، ادت الى خوض منافسة غير متكافئة لكنها معبرة، في العديد من البلدات والمدن. يأتي هذا بالرغم من الضغوط التي مورست على المرشحين للانسحاب، واستغلال تمديد مهلة سحب الترشيحات، لتسهيل مرور الصيغ التوافقية. وقد ادى كل ذلك الى اعلان فوز اكثر من ٣٠ بلدية بالتزكية خلال المهلة القانونية (خمسة ايام قبل يوم الاقتراع حسب الفقرة ٦ من المادة ٢٥ في القانون ٦٦٥/ ١٩٧٧)، ورفع عددها الى ٨٠ بلدية في المحافظتين، عشية اجراء الانتخابات.

لم ينعكس هذا التوافق على صيدا وجزين، حيث حصلت منافسة شديدة سعت الى تكريس شرعية التمثيل ضمن المذهب الواحد والامعان في الالغاء، وتثبيت نتائج الانتخابات النيابية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. ففي صيدا، بلغ التوتر الامني مبلغا كاد يطيح بالانتخابات البلدية والاختيارية. فقد استخدم التهديد والتصعيد، وصولا الى كشف عبوة صوتية تم تفكيكها عشية الانتخابات امام منزل رئيس لائحة الوفاء والانماء.

- **حول المشهد الانتخابي العام**

جددت الجمعية والتحالف في التقرير التقويمي لانتخابات المرحلة الثالثة المقاربة النقدية لتمديد مهلة سحب الترشيحات. وتوقفت عند الاشكالية المتأتية من مباشرة البلديات، المطعون بنتائج انتخابها، عملها وانتخاب رئيسها ونائبه، حيث يضاعف ذلك من الاشكاليات وحالات التشكيك بنتائج العملية الانتخابية برمتها.

في المقابل، سجل التقرير التحسن الملموس على صعيد ادارة العملية الانتخابية. واشار الى ان اداء القوى الامنية كان جيدا وتميز بفعالية وقدرة على ضبط الامن والمحافظة على الاستقرار رغم التوتر الشديد الذي ساد اثناء يوم الاقتراع (١٤ حالة عنف كحد ادنى في المحافظتين).

كذلك، سجل التقرير بعض الانتهاكات التي رصدت قبل عملية الاقتراع، ومنها: تعيين حركة امل لمدير عام مصلحة الريجي مديرا لماكينتها الانتخابية؛ وقيام شيخ بلدة يحمر (محافظة النبطية)، بدعوة المواطنين الى الاقتراع لاحدى اللوائح وعدم التشطيب؛ واتهام المرشح على لائحة الوفاق والتنمية السيد احمد الحريري،

[٢٤]- راجع نص المؤتمر الصحفي الذي عقدته الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات حول المرحلة الثالثة من الانتخابات البلدية والاختيارية، في ٢٠١٠/٥/٢٣. الملحق الخاص ببيانات الجمعية والتحالف الخاصة بتقويم المراحل الانتخابية الاربع.

الفريق الاخر بانه يسعى الى افتعال احداث امنية؛ والقاء النائب السابق اسامة سعد خطابا سياسيا يحمل في طياته القدح والذم، والتهديد في بعض الحالات.

كما توقف التقرير عند قضية استخدام المال الانتخابي واشكالياتها لجهة صعوبة التثبت منها الا في حال افصاح احد الطرفين عنها، او التثبت بوثائق وادلة كافية وشهود عيان مستعدين لتقديم الشهادة امام المحكمة. مع الاشارة الى ان الإنفاق الاكثر تأثيرا في مسار العملية الانتخابية، هو الذي يسبق الانتخابات. وقد سجل التقرير بعض الحالات بهذا الخصوص.

اما بصدد الضغوطات على مرشحين مستقلين في العديد من قرى الجنوب، فقد سجل التقرير عدة نماذج من هذه الضغوطات التي امكن توثيقها، ومنها: تهديد بعض المرشحين بطرد مقربين لهم من وظائفهم؛ ضرب مناصرين؛ اتهام سياسي بالاساءة الى المقاومة وخدمة المصالح الاسرائيلة؛ تمزيق صور؛ شتائم؛ تكسير زجاج سيارة. كذلك، تم تسجيل اعلان تزكية في مدينة صور بعد انسحاب المرشح المنافس الوحيد للائحة التوافقية وفق وثيقة سجل عدلي مزورة، وفق ما اعلن المرشح المعني في مؤتمر صحفي في ٢٢ أيار/مايو. ، وقد طعن صاحب العلاقة بالموضوع امام المحافظ الذي تراجع عن قبول الانسحاب.

الى جانب كل ذلك، سجل تقرير الجمعية والتحالف في يوم الاقتراع عدة حوادث امنية وسقوط العديد من الجرحى.

ب. تقرير فريق المراقبين العرب

بدعوة من الجمعية ، شارك فريق من المراقبين والخبراء العرب من ست دول (مصر، السودان، العراق، تونس، فلسطين، ولبنان) في مراقبة المرحلة الثالثة من الانتخابات البلدية والاختيارية التي جرت في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٣.:.

اعتمد الفريق في تقويمه على المعلومات التي توفرت للفريق من خلال اطلاعه على الوثائق الاساسية المتعلقة بالانتخابات، الى جانب اللقاءات التي اجراها اعضاء الوفد مع وزير الداخلية وعدد من القيادات والفعاليات السياسية، قبيل يوم الاقتراع. كما توفرت للوفد فكرة عن الاجواء الانتخابية بفضل المشاهدة الميدانية، والتنقل بين عدد واسع من مكاتب واقلام الاقتراع، اضافة الى المعلومات والشهادات التي وفرها مراقبو الجمعية والتحالف.

- **البيئة المحيطة بالانتخابات**

اتسمت اجواء الانتخابات بالآتي:

- استمرار حالة الانقسام السياسي والاستقطاب الطائفي التي برزت بقوة خلال الانتخابات النيابية ٢٠٠٩؛
- تركيز اعلامي مكثف على ما وُصف بالتوتر الشديد داخل صيدا، ما شكل عنصرا في الشحن والاحتقان اسهمت بعض التصريحات في ترسيخه، وهو ما ادى الى وقوع بعض حوادث العنف التي اسفرت عن اصابة ١٩ مواطنا بجروح متفاوتة؛

- قيام اسرائيل في اليوم عينه بالبدء في مناورات عسكرية قرب الحدود اللبنانية. ورغم ما تحمله هذه الرسالة من تخويف وتهديد، مارس المواطن اللبناني في الجنوب حقه الانتخابي بكثافة من دون التأثر بهذه التهديدات.

- **ابرز تجاوزات يوم الاقتراع**

سجل الفريق بعض التجاوزات، وابرزها:

- ممارسة كافة اشكال الدعاية الانتخابية خلال يوم الاقتراع بالقرب من مراكز الاقتراع، واحيانا داخلها. الى جانب وجود الماكينات الدعائية الخاصة بالمرشحين على مسافة اقل من خمسين مترا من مكاتب الاقتراع
- استخدام دور العبادة في الترويج للمرشحين
- عدم جاهزية معظم اقلام الاقتراع لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة
- ممارسة التأثير على الناخبين من انصار المرشحين، اضافة الى خلق حالة من الفوضى والازدحام داخل المراكز
- استخدام القوائم المطبوعة والمعدة سلفا من قبل المرشحين
- ادلاء بعض السياسيين بتصريحات اعلامية داخل مراكز الاقتراع
- الحديث الواسع عن استعمال المال السياسي للتأثير على الناخبين، الامر الذي يمكن لمسه دون الحصول على وقائع تؤكده.

- **اهم الملاحظات**

سجل الفريق في تقريره بعض الملاحظات، اهمها:

- التعاون الوثيق بين اجهزة وزارة الداخلية والاحزاب السياسية والمواطنين، وهذا يعبر عن ثقافة جديدة في المنطقة العربية تبرز اهمية المراقبة.
- يمكن رد المخالفات الكثيرة، بشكل رئيسي، الى الخلل الحاصل في قانون الانتخابات، ما يؤكد ضرورة اصلاحه بشكل عاجل وبما ينسجم مع المعايير الدولية.

- **الخلاصة**

في نهاية تقريره، اكد الفريق العربي على ما يأتي:

- مجمل الخروقات التي سُجلت لا ترقى الى مستوى التشكيك في مصداقية العملية الانتخابية.
- جهود فريق المراقبة المحلية الذي شكلته الجمعية والتحالف، يوفر خبرات هامة ونوعية تحسن ايضا في اداء المجتمعات المدنية العربية في مجال المراقبة.
- التقويم الشامل والموضوعي يستوجب مراقبة مختلف مراحل الاعداد للانتخابات وتحليل البيئة التشريعية والسياسية والاعلامية التي تتأثر بها. ولكي تصبح الانتخابات اللبنانية ديمقراطية وشفافة وفعالة، يجب العمل على ربطها بمختلف الاصلاحات الديموقراطية التي يتطلبها النظام السياسي برمته، على الصعيدين الدستوري والقانوني والمؤسساتي.
- العمل على تعزيز الوعي المدني لدى الناخب اللبناني والارتقاء به كي لا يبقى اختياره لممثليه رهن تجاذبات وصراعات الاحزاب او العائلات.
- ضرورة قيام هيئة وطنية مستقلة عن جميع الاطراف، بما في ذلك وزارة الداخلية، تتولى تنظيم الانتخابات وفق المعايير الدولية، حفاظا على مصداقية العملية الانتخابية وحياديتها وشفافيتها.

ج. نتائج مراقبة يوم الاقتراع

قامت الجمعية والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، بمتابعة يوم الاقتراع وتسجيل مشاهدات ورصد مخالفات. تطوع للمراقبة، في هذه المرحلة، ٤١٥ متطوعا توزعوا كالتالي: في لبنان الجنوبي، ٧٤ مراقبا ثابتا، و٩٩ مراقبا جوالا. وفي النبطية، ٧٠ مراقبا ثابتا، و١٧٢ مراقبا جوالا. وقد توزعوا على العينة الفعلية التي تمت عملية احتساب المخالفات في الاقلام على اساسها.

- **نتائج مشاهدات المراقبين الجوالين خلال اليوم الانتخابي في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية**

سجل المراقبون الجوالون، خلال اليوم الانتخابي في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية، ٣١١ مشاهدة، نذكر منها المشاهدات الابرز، وهي:[٢٥]

ـ الجدول رقم ١٨: المشاهدات الاكثر انتشارا في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية.

	العدد
ترويج انتخابي داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٧١
توزيع مناشير أو لوائح انتخابية في محيط مركز الاقتراع	٦٤
وجود ماكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع	٢٧

[٢٥]ـ تجدون اللائحة الكاملة للمشاهدات في الملحق.

١٧	**وقوع أعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع**
١٩	**تخويف أو ضغط على الناخبين داخل أو في محيط مركز الاقتراع**
٨	**تدخل موظف رسمي أو القوى الأمنيّة لصالح مرشح أو لائحة ما**
صفر	**شراء اصوات الناخبين**

سجل المراقبون الجوالون ٧١ مشاهدة خاصة بالترويج الانتخابي داخل او في محيط مركز الاقتراع، وهو من اكبر الاعداد التي سجلتها مختلف المحافظات ما عدا محافظة جبل لبنان التي سجلت ١٠٧ مشاهدات. وهذا العدد المرتفع نسبيا ارتبط بوجود بعض المنافسة المحتدمة في بعض المدن والبلدات، وبخاصة تلك التي شهدتها مدينة صيدا مركز محافظة لبنان الجنوبي وبعض المدن الاخرى ومنها مدينة جزين. كذلك، شهدت مدينة النبطية بعض الاشكالات الامنية على خلفية استمرار بعض المرشحين المستقلين في ترشحهم ما حرم مركز محافظة النبطية من تحقيق التزكية، وهو ما تم النجاح به في مدينة صور. والامر عينه ينسحب على تفسير العدد المرتفع نسبيا من مشاهدات توزيع المناشير او لوائح انتخابية في محيط مركز الاقتراع، ٦٤ مشاهدة. ومشاهدات وجود ماكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع، ٢٧ مشاهدة. ومشاهدات وقوع اعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع، ١٧ مشاهدة. ومشاهدة عدم التدقيق بهوية الداخلين الى مركز الاقتراع، ١٨ مشاهدة. و١٩ مشاهدة تخويف او ضغط على الناخبين داخل او في محيط مركز الاقتراع. و٨ مشاهدات تدخل موظف رسمي او القوى الامنية، لصالح مرشح او لائحة ما. اما المشاهدات الخاصة بشراء اصوات الناخبين فلم تسجل اي شيء يذكر، وهذا امر لافت في ظل كيل الاتهامات لخصوم بعض المرشحين، وبخاصة في مدينة صيدا، بانهم يستخدمون، وبشكل واسع، المال الانتخابي، ورشوة الناخبين. وهذا الامر يعود بشكل أساسي إلى صعوبة توثيق الرّشاوى، كما أشرنا في مكانٍ سابق.

- **نتائج مراقبة المراقبين الثابتين في محافظة لبنان الجنوبي**

وهي تغطي عينة مختارة بشكل علمي في كل محافظة، تم عرض قواعدها في قسم سابق من هذا التقرير. ومن المؤشرات المختارة التي سجلها المراقبون الثابتون نذكر ما يأتي:

- الجدول رقم ١٩: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظة لبنان الجنوبي (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع	**100%**
توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع	**84%**
المعزل يضمن سرية الاقتراع	**95%**

مركز الاقتراع مجهز لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية	**0.2%**
هل تمّ فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد	**77%**

- الجدول رقم ٢٠: ادارة العملية الانتخابية في محافظة لبنان الجنوبي (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب	**38%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة اقتراع دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الأقل	**8%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الأقل	**24%**
نسبة الاقلام التي سمح فيها بالاقتراع لناخبين لم تكن اسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب	**7%**
دخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية	**46%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الراي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل	**8%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على الناخبين او المندوبين داخل القلم، مرة واحدة على الاقل	**5%**
ازدحام ما داخل القلم	**42%**
تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر	**18%**
محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التاثير عليها	**18%**
اقتراع مرة واحدة على الاقل خارج المعزل	**47%**
دعاية انتخابية داخل قلم الاقتراع	**31%**
غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين	**5%**

- الجدول رقم ٢١: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظة لبنان الجنوبي (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اقفال القلم عند الساعة السابعة مساء	**83%**
فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين	**4%**
منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز	**0%**
رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر.	**4%**
نزاع حول ورقة اقتراع	**63%**
ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما	**58%**
محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز	**16%**
تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم	**79%**

قدمت تقارير المراقبين الثابتين التي تضمنتها الجداول الثلاثة (١٩-٢٠-٢١)، صورة تأشيرية اجمالية حول مرحلة افتتاح عملية الاقتراع والثغرات التي رافقتها، وادارة العملية الانتخابية، ومشاهدات الاقفال والفرز، في محافظة لبنان الجنوبي. اشار الجدول رقم ١٩ الى ان النسب المئوية لمؤشرات افتتاح عملية الاقتراع، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، هي ١٠٠% لاكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع، وهي النسبة الاعلى حيث لم تبلغها اي محافظة اخرى، فيما بلغت نظيرتها في محافظة النبطية ٩٤%. كذلك، فان نسب مؤشرات توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع مع ٨٤%، وفتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد مع ٧٧%، وضمان المعزل لسرية الاقتراع مع نسبة ٩٥%، هي من النسب المعقولة قياسا لواقع مثيلاتها في بقية المحافظات. اما ما يتعلق بتجهيز مركز الاقتراع لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية، فان النسبة التي سُجلت في محافظة لبنان الجنوبي هي متدنية جدا.

اما الجدول رقم ٢٠، الخاص بادارة العملية الانتخابية، فقد تضمن بعض المؤشرات اللافتة، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، وبخاصة ما يتعلق بدخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية، حيث بلغت هذه النسبة في محافظة لبنان الجنوبي ٤٦%، وهي نسبة اعلى بكثير مما سجلته المرحلة الثانية من الانتخابات، وتمثل عودة الى حدود النسبة التي سجلتها انتخابات جبل لبنان، ٤٩%، والتي احدثت صدمة تحدثنا عنها في اطار عرض معطيات مراقبة هذه المحافظة. ومن اللافت ان هذه النسبة هي اعلى بكثير ايضا مما سجلته محافظة النبطية مع ٢٧%. وهذا الامر يعيد طرح الاسئلة التي سبقت، في هذا الخصوص. كما يعطي مشروعية اضافية لجدية الرقم الاول الذي حددته تقارير مراقبة الجمعية والتحالف، والخاص بالمرحلة الاولى في محافظة جبل لبنان.

المؤشر الثاني الذي يمكن التوقف عنده في محافظة لبنان الجنوبي هو حصول ازدحام ما داخل القلم، حيث سجل ما نسبته ٤٢%، وهي نسبة قريبة جدا مما هي عليه في البقاع مع ٤٣%، وفي النبطية مع ٤١%، علما ان هذه النسب الثلاث هي اعلى من المعدل الوطني الخاص بهذا المؤشر وهو ٤٠%. اما نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب، فقد سجلت في محافظة لبنان الجنوبي ٣٨%، وهي

نسبة متدنية عما هي عليه في كل من بيروت (٥٢%) والجبل (٥٥%) والنبطية (٥٩%). ان هذا التدني يشير بوضوح الى الحجم الكبير للثغرات في لوائح الشطب في محافظة لبنان الجنوبي، كما هي الحال في البقاع. وهي تعني ان ٦٢% من هذه اللوائح فيها ثغرات الى هذا الحد أو ذاك. ورغم كل الجهود التي بُذلت، فان هذا الامر ما زال يتطلب المتابعة.

كذلك، اوضحت معطيات الجدول رقم ٢٠ العديد من الثغرات في ادارة العملية الانتخابية وبنسب متفاوتة. فنسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الاقل هي ٢٤%، وهي نسبة مرتفعة، وهي اعلى بكثير من المعدل الوطني لهذا المؤشر (١٥%). ان نسب هذا المؤشر متفاوتة بشكل ملحوظ بين محافظة واخرى، الامر الذي يطرح على مختلف الدوائر المعنية ضرورة التدخل لتخفيف هذه الثغرات والحد منها. كذلك ثمة مؤشرات مرتفعة، وابرزها: مؤشر الدعاية الانتخابية داخل قلم الاقتراع، ٣١%؛ مؤشر الاقتراع لمرة واحدة على الاقل خارج المعزل، ٤٧%؛ مؤشر تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الرأي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل، ٨%؛ مؤشر غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين، ٥%. اما مؤشر تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر ونسبته ١٨%، فقد ارتفعت هذه النسبة بعد ان كانت ١٣% في جبل لبنان، و٥% في بيروت، و١٥% في البقاع، و ٨% في النبطية، وهي نسبة اعلى من المعدل الوطني وهو ١٣%. كذلك، فان مؤشر محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التأثير عليها، بلغت نسبته ١٨%. وكل هذا يفسر واقع التوتر الذي رافق الانتخابات في بعض مناطق الجنوب، وبخاصة في مدينة صيدا، وهو ما تمت الاشارة اليه في اكثر من مكان في هذا التقرير.

اما نسب المؤشرات الاخرى في الجدول رقم ٢٠، فقد كانت منخفضة نسبيا، وهي: مؤشر نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة افتراع من دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الاقل، ٨%؛ مؤشر تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الرأي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل، ٨%؛ مؤشر تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على الناخبين او المندوبين داخل القلم، مرة واحدة على الاقل، ٥%. والنسبتان الاخيرتان هما اعلى مما هما عليه على المستوى الوطني. ورغم انخفاض نسب المؤشرات الاخيرة عن معدل ١٠%، فان ذلك لا يضعف من جدية دلالاتها بصدد الثغرات التي شهدتها ادارة العملية الانتخابية في هذه المحافظة.

من جهة اخرى، اشارت تقارير المراقبين الثابتين للاقفال والفرز، الجدول رقم ٢١، ان نسبة اقفال القلم عند السابعة مساء، وهي ٨٣%، ترتبط بحجم حضور الناخبين في اطار حرم مركز الاقتراع عند السابعة مساء، لحظة اقفال المركز مع حفظ حقهم بالدخول الى قلم الاقتراع والانتخاب. اما نسبة تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم، وهي ٧٩%، فانها تشكل نسبة مرتفعة ما يطرح ضرورة معالجة هذه المخالفة من خلال الايعاز الى رؤساء الاقلام لتنفيذ القانون على هذا الصعيد. اما نسبة ٦٣% الخاصة بالنزاع حول ورقة اقتراع، فهي نسبة مرتفعة نسبيا، وتؤشر الى حدة المنافسة الانتخابية وما يرافقها من حاجة الى التدقيق في كل ورقة بما يسحب من المنافس السياسي امكانية الاستفادة منها. والامر عينه ينسحب على مؤشر ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما، ونسبته ٥٨%. اما مؤشر محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز فقد بقيت نسبته مرتفعة مع ١٦%، فيما هي ٩% في البقاع، وسجلت صفرا في محافظة بيروت. وقد سجلت انتخابات لبنان الجنوبي نسبة ٤% لمؤشر رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر، فيما سجلت النسبة صفرا في كل من بيروت وجبل لبنان. واخيرا، فان نسبة مؤشر فروقات بين

عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين هي ٤%. اما نسبة مؤشر منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز فهي صفر %.

- نتائج مراقبة المراقبين الثابتين في محافظة النبطية

. ومن المؤشرات المختارة التي سجلها المراقبون الثابتون نذكر ما يأتي:

- الجدول رقم ٢٢: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظة النبطية (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع	**94%**
توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع	**82%**
المعزل يضمن سرية الاقتراع	**92%**
مركز الاقتراع مجهز لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية	**0.2%**
هل تمّ فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد	**79%**

- الجدول رقم ٢٣: ادارة العملية الانتخابية في محافظة النبطية (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب	**59%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة اقتراع دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الأقل	**0%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الأقل	**10%**
نسبة الاقلام التي سمح فيها بالاقتراع لناخبين لم تكن اسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب	**5%**
دخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية	**27%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الراي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل	**6%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على الناخبين او المندوبين داخل القلم، مرة واحدة على الاقل	**5%**
ازدحام ما داخل القلم	**41%**
تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر	**8%**

محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التاثير عليها	**13%**
اقتراع مرة واحدة على الاقل خارج المعزل	**41%**
دعاية انتخابية داخل قلم الاقتراع	**25%**
غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين	**6%**

ـ الجدول رقم ٢٤: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظة النبطية (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اقفال القلم عند الساعة السابعة مساء	**83%**
فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين	**8%**
منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز	**0%**
رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر.	**2%**
نزاع حول ورقة اقتراع	**46%**
ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما	**33%**
محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز	**0%**
تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم	**87%**

قدمت تقارير المراقبين الثابتين التي تضمنتها الجداول الثلاثة (٢٢-٢٣-٢٤)، صورة تأشيرية اجمالية حول مرحلة افتتاح عملية الاقتراع والثغرات التي رافقتها، وادارة العملية الانتخابية، ومشاهدات الاقفال والفرز، في محافظة النبطية. اشار الجدول رقم ٢٢ الى ان النسب المئوية لمؤشرات افتتاح عملية الاقتراع، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، هي ٩٤% لاكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع، وهي دون ما سجلته في لبنان الجنوبي ١٠٠%. و نسبة ٨٢% لمؤشر توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع، و٧٩% لفتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد، و٩٢% لضمان المعزل لسرية الاقتراع. ان مختلف هذه النسب هي متقاربة الى حد كبير مع نظيراتها في محافظة لبنان الجنوبي. كما انها تعبر عن استمرار وجود ثغرات في مرحلة الافتتاح، ما يترك تأثيرات سلبية، ولو محدودة، على انطلاق عملية الاقتراع.

اما الجدول رقم ٢٣، الخاص بادارة العملية الانتخابية، فقد تضمن بعض المؤشرات اللافتة، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، وبخاصة ما يتعلق بدخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية، حيث بلغت هذه النسبة في محافظة النبطية ٢٧%، وهي النسبة عينها التي سُجلت في بيروت، لكنها ادنى بكثير مما سجلته في محافظة لبنان

الجنوبي مع ٤٦%. وبالرغم من هذا التدني، الا انها تبقى نسبة مقلقة، ما يعيد لفت الانتباه الى محدودية تأثير الاجراءات المتخذة على هذا الصعيد.

المؤشر الثاني الذي يمكن التوقف عنده في محافظة النبطية هو حصول ازدحام ما داخل القلم، حيث سجل ما نسبته ٤١%، وهي نسبة قريبة جدا مما هي عليه في البقاع مع ٤٣%، وفي لبنان الجنوبي مع ٤٢%، علما ان هذه النسب الثلاث هي اعلى من المعدل الوطني الخاص بهذا المؤشر وهو ٤٠%. اما نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب، فقد سجلت في محافظة النبطية ٥٩%، وهي نسبة افضل مما هي عليه في كل من بيروت (٥٢%) والجبل (٥٥%) والجنوب (٣٨%). ان هذا الارتفاع يشير بوضوح الى ان الثغرات في لوائح الشطب في محافظة النبطية ما زالت تطال ٤١% من هذه اللوائح، وهي نسبة مرتفعة وتؤكد مجددا الحاجة الى تصحيح لوائح الشطب والحد من هذه الثغرات.

كذلك، اوضحت معطيات الجدول رقم ٢٣ ان نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الاقل هي ١٠% وهي اقل بكثير مما سجلته في محافظة لبنان الجنوبي (٢٤%)، كما انها اقل بكثير من المعدل الوطني لهذا المؤشر (١٥%). اما مؤشر الدعاية الانتخابية داخل قلم الاقتراع فنسبته هي ٢٥%، وهي دون ما سجلته في محافظة لبنان الجنوبي (٣١%)؛ مؤشر الاقتراع لمرة واحدة على الاقل خارج المعزل نسبته ٤١%؛ مؤشر تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الرأي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل نسبته ٦%، فيما هي في الجنوب ٨%؛ مؤشر غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين نسبته ٦%؛ مؤشر تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر نسبته ٨%، فيما هي ١٨% في محافظة لبنان الجنوبي، و١٥% في البقاع، وهي نسبة ادنى بشكل واضح من المعدل الوطني وهو ١٣%. اما مؤشر محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التأثير عليها، فقد بلغت نسبته ١٣%، وهي دون ما سجلته في محافظة لبنان الجنوبي ١٨%، وهو ما يفسر واقع تفاوت مستويات التوتر والحدة في المنافسات الانتخابية التي شهدتها كلتا المحافظتين.

اما معدلات المؤشرات الاخرى في الجدول رقم ٢٣، وهي: مؤشر نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة اقتراع من دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الاقل فنسبته صفر%، فيما بلغت ٨% في محافظة لبنان الجنوبي؛ مؤشر تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على الناخبين او المندوبين داخل القلم، مرة واحدة على الاقل، فنسبته ٥%؛ مؤشر نسبة الاقلام التي سمح فيها بالاقتراع لناخبين لم تكن اسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب فنسبته ٥%.

من جهة اخرى، اشارت تقارير المراقبين الثابتين لمشاهدات الاقفال والفرز، الجدول رقم ٢٤، ان نسبة اقفال القلم عند السابعة مساء، وهي ٨٣%، هي النسبة عينها في محافظة لبنان الجنوبي، وترتبط بحجم حضور الناخبين في اطار حرم مركز الاقتراع عند السابعة مساء، لحظة اقفال المركز مع حفظ حقهم بالدخول الى قلم الاقتراع والانتخاب. اما نسبة تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم هي ٨٧%. وبالرغم من تحسن هذه النسبة عما سجلته في محافظة لبنان الجنوبي مع ٧٩%، فانها تطرح ضرورة معالجة هذه المخالفة من خلال الايعاز الى رؤساء الاقلام لتنفيذ القانون على هذا الصعيد. اما نسبة ٤٣% الخاصة بالنزاع حول ورقة اقتراع، فهي وبالرغم من انخفاضها عما سجلته في محافظة لبنان الجنوبي مع ٦٣%، تبقى نسبة مرتفعة، وهي اعلى من المعدل الوطني، ما يؤشر الى حدة المنافسة الانتخابية وما يرافقها من حاجة الى التدقيق في كل ورقة بما يسحب من المنافس السياسي امكانية الاستفادة منها. والامر عينه ينسحب على مؤشر ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما، ونسبته ٣٣%. اما مؤشر محاولة احدهم

عرقلة عملية الفرز فقد سجل نسبة صفر فيما كان مرتفعا في محافظة لبنان الجنوبي مع ١٦%. وقد سجلت انتخابات محافظة النبطية نسبة ٢% لمؤشر رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر. اما نسبة مؤشر فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين فهي ٨%. ونسبة مؤشر منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز هي صفر %.

٤. محافظتا لبنان الشمالي وعكار[٢٦]

مع انتخابات محافظتي لبنان الشمالي وعكار، اكتمل عقد الانتخابات البلدية والاختيارية بمراحلها الاربع. وقد سجلت الجمعية والتحالف، في تقريرهما، ان الانتخابات جرت بشكل ناجح وبعدد اقل من الاشكالات والخروقات للقانون، وذلك على الرغم من جريمة ضهر العين، التي ادت الى مقتل مواطنين. وقد اكد التقرير على وجوب الاسراع في بت الطعون التي تقدم بها مرشحون ومتضررون الى مجلس شورى الدولة للنظر في بعض التجاوزات والمخالفات الجسيمة الى اثرت في نتائج الانتخابات او غيّرتها في بعض الحالات.

أ. الملاحظات العامة

تطرق التقرير الى بعض الملاحظات مع تجنب تكرار بعض النقاط العامة التي تم تناولها في التقارير السابقة. وسجل الملاحظات الآتية:

- جريمة ضهر العين. شجب التقرير الجريمة رافضا بشكل قاطع كل اشكال العنف والانتهاك لحقوق الانسان والمواطن. واشار الى ان هذا الشجب لا يقلله وصف الجريمة بالفردية والعائلية او الثأرية، وليس لها ابعاد سياسية مخطط لها. الا ان حصول الجريمة قبل يوم من موعد الاقتراع، وانتماء مرتكبها والضحيتين الى طرفين سياسيين متنافسين انتخابيا، ويفرق بينهما تاريخ من العلاقات السلبية والنفور، جعل للجريمة آثارا سياسية وانتخابية سلبية محتملة على عملية الانتخابات. وتوقفت الجمعية والتحالف في تقريرهما عند مسار التعامل مع الجريمة والذي تمثل في الاستغلال السياسي لها، مع الاشارة الى المؤتمر الصحفي للوزير السابق والنائب سليمان فرنجية وما تضمنه من عناصر تذهب في هذا الاتجاه.

- استخدام المواقع العامة في العمل الانتخابي. تناول التقرير المخالفة الاكثر بروزا على هذا الصعيد والتي تمثلت باداء الوزير جبران باسيل واستخدامه لمكاتب الوزارة والمناسبات المتعلقة بعملها، في الحملة الانتخابية في البترون. وبعد رصد الجمعية والتحالف ممارسات ومخالفات مشابهة قام بها مسؤولون حكوميون وبرلمانيون متعددو الاتجاهات في مناسبات انتخابية سابقة مثل ما ذُكِر عن الرئيس الحريري في مكانٍ سابِق، سجل التقرير ضرورة طرح هذا الامر على بساط البحث خلال عملية الاصلاح الانتخابي النيابي والبلدي، خصوصا لجهة وضع آليات واجراءات عملية للحد من هذه الممارسات بشكل فعلي. في مقابل ما اعلنه التقرير بهذا الخصوص، رد الوزير جبران باسيل متهما الجمعية "بانها خالفت مجددا مبدأ الحياد في مراقبة العمل الانتخابي، وطلب من وزير الداخلية نزع هذه الصفة عنها وعدم السماح لها بأي اعمال مراقبة انتخابية في المستقبل بعد اجراء التحقيق اللازم في ما سبق وادلى به في هذا الخصوص".[٢٧] وردا على السؤال الذي وجهه الوزير باسيل، ردت الجمعية ببيان صحفي حمّلته كل الاعتبارات التي اقتضت تضمن تقرير المراقبة للملاحظة الخاصة بالوزير. واكدت ان بيان الوزير وما تضمنه من تهجم على الجمعية، وجمعيات المراقبة، ومطالبة وزير

---

[٢٦]- راجع نص المؤتمر الصحفي الذي عقدته الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات حول المرحلة الرابعة من الانتخابات البلدية والاختيارية، في ٢٠١٠/٥/٣٠. الملحق الخاص ببيانات الجمعية والتحالف الخاصة بتقويم المراحل الانتخابية الاربع.

[٢٧]- راجع الصحف اللبنانية بتاريخ ٢٠١٠/٦/٣

الداخلية بنزع هذه الصفة عنها، وعدم السماح لها بمراقبة الانتخابات، ينم عن ضيق صدر بالممارسة الديمقراطية، وعن جهل بالوضع القانوني للجمعيات في لبنان والتي تكتسب صفتها ومشروعيتها من عملها واحترامها للقانون.[٢٨]

- فترة الصمت الانتخابي. شدد التقرير على ضرورة تطبيق المواد القانونية المتعلقة بتنظيم الاعلام الانتخابي، سيما فترة الصمت، على الانتخابات البلدية ايضا. جاء ذلك على خلفية تسجيل واقع تشبع معظم التصريحات بتعابير توحي بالتنافر، والتنافس الحاد، والسجال السياسي والشخصي احيانا المحمل بالاتهامات والنعوت السلبية، والتحفيز الانفعالي للناخبين من اجل الاقتراع للائحة معينة او ضد لائحة معينة... الخ.

ب. نتائج مراقبة يوم الاقتراع

قامت الجمعية والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، بمتابعة يوم الاقتراع وتسجيل مشاهدات ورصد مخالفات. تطوع للمراقبة، في هذه المرحلة، ٤٨٥ متطوعا، بينهم ٢٩٣ مراقبا جوالا، و١٩٢ مراقبا ثابتا توزعوا على العينة الفعلية التي تمت عملية احتساب المخالفات في الاقلام على اساسها.

- **نتائج مشاهدات المراقبين الجوالين خلال اليوم الانتخابي في محافظتي لبنان الشمالي وعكار**

سجل المراقبون الجوالون، خلال اليوم الانتخابي في محافظتي لبنان الشمالي وعكار، ٤٧٢ مشاهدة، منها:[٢٩]

- الجدول رقم ٢٥: المشاهدات الاكثر انتشارا في محافظتي لبنان الشمالي وعكار.

	العدد
ترويج انتخابي داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٨٣
توزيع مناشير أو لوائح انتخابية في محيط مركز الاقتراع	٩١
وجود ماكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع	٤٢
وقوع أعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع	٢١
تخويف أو ضغط على الناخبين داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٣٢
تدخل موظف رسمي أو القوى الأمنيّة لصالح مرشح أو لائحة ما	٩

[٢٨]- راجع الملحق رقم .... "جواب الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات على سؤال الوزير جبران باسيل. بيروت. ٢٠١٠/٦/٣

[٢٩]- تجدون اللائحة الكاملة للمشاهدات في الملحق.

١١	**شراء اصوات الناخبين**
٢٣	**عدم التدقيق بهوية الداخلين الى مركز الاقتراع**
١٣	**عدم السماح للمراقبين او لمندوبي المرشحين او ممثلي وسائل الاعلام بالدخول الى مركز الاقتراع**

سجل المراقبون الجوالون ٨٣ مشاهدة خاصة بالترويج الانتخابي داخل او في محيط مركز الاقتراع، ما يمثل واحدة من اعلى المشاهدات في مختلف المحافظات، ما عدا محافظة جبل لبنان التي سجل عدد مشاهداتها الخاصة بذلك ١٠٧ مشاهدات. وهذا العدد المرتفع نسبيا ارتبط بوجود بعض المنافسات المحتدمة في بعض المدن والبلدات، وبخاصة في تلك الاقضية التي احتدمت فيها هذه المنافسات على خلفية الرد او تثبيت نتائج الانتخابات النيابية. والامر عينه ينسحب على تفسير العدد المرتفع نسبيا من مشاهدات توزيع المناشير او لوائح انتخابية في محيط مركز الاقتراع، ٩١ مشاهدة، ومشاهدات وجود ماكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع، ٤٢ مشاهدة، ومشاهدات وقوع اعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع، ٢١ مشاهدة، ومشاهدة عدم التدقيق بهوية الداخلين الى مركز الاقتراع، ٢٣ مشاهدة. ومشاهدة تخويف او ضغط على الناخبين داخل او في محيط مركز الاقتراع، ٣٢ مشاهدة، فضلا عن ٩ مشاهدات لتدخل موظف رسمي او القوى الامنية لصالح مرشح او لائحة ما. اما المشاهدات الخاصة بشراء اصوات الناخبين فقد كانت ملفتة في هذه الانتخابات حيث سجلت ١١ مشاهدة، وهي الاعلى في مختلف المحافظات اللبنانية.

- **نتائج مراقبة المراقبين الثابتين في محافظتي لبنان الشمالي وعكار**

وهي تغطي عينة مختارة بشكل علمي، تم عرض قواعدها في قسم سابق من هذا التقرير. ومن المؤشرات المختارة التي سجلها المراقبون الثابتون نذكر ما يأتي:

- الجدول رقم ٢٦: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظتي لبنان الشمالي وعكار (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع	**93%**
توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع	**88%**
المعزل يضمن سرية الاقتراع	**95%**
هل تمّ فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد	**26%**

- الجدول رقم ٢٧: ادارة العملية الانتخابية في محافظتي لبنان الشمالي وعكار (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب	**38%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة اقتراع من دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الأقل	**2%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الأقل	**7%**
نسبة الاقلام التي سمح فيها بالاقتراع لناخبين لم تكن اسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب	**3%**
دخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية	**37%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الراي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل	**6%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على الناخبين او المندوبين داخل القلم، مرة واحدة على الاقل	**2%**
ازدحام ما داخل القلم	**38%**
تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر	**15%**
محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التاثير عليها	**17%**
اقتراع مرة واحدة على الاقل خارج المعزل	**53%**
دعاية انتخابية داخل قلم الاقتراع	**23%**
غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين	**16%**

- الجدول رقم ٢٨: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظتي لبنان الشمالي وعكار (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اقفال القلم عند الساعة السابعة مساء	**86%**
فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين	**5%**
منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز	**4%**
رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر.	**3%**

نزاع حول ورقة اقتراع	**43%**
ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما	**33%**
محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز	**5%**
تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم	**82%**

قدمت تقارير المراقبين الثابتين التي تضمنتها الجداول الثلاثة (٢٦، ٢٧، ٢٨)، صورة تأشيرية اجمالية حول مرحلة افتتاح عملية الاقتراع والثغرات التي رافقتها، وادارة العملية الانتخابية، ومشاهدات الاقفال والفرز، في محافظتي لبنان الشمالي وعكار. اشار الجدول رقم ٢٦ الى ان النسب المئوية لمؤشرات افتتاح عملية الاقتراع، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، هي ٩٣% لاكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع، وهي دون ما سجلته هذه النسبة على المستوى الوطني بنقطة واحدة. اما مؤشر توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع فنسبته ٨٨%. ونسبة مؤشر فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد هي ٢٦%، وهي النسبة الاضعف بين مختلف المحافظات، وهي دون المعدل الوطني (٧٣%) بشكل لافت. اما مؤشر ضمان المعزل لسرية الاقتراع فقد بلغت نسبته ٩٥%، هي نسبة متقاربة الى حد كبير مع نظيراتها في مختلف المحافظات. ان هذه النسب تعبر عن استمرار وجود ثغرات في مرحلة الافتتاح، وبخاصة في مجال فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد، ما يترك تأثيرات سلبية، ولو محدودة، على انطلاق عملية الاقتراع. وبالرغم من عمل فرق رصد حملة "حقّي" في محافظتي لبنان الشمالي وعكار، إلا أنَّ مشاهدات مراقبي التحالف اللبناني أشارت إلى أنَّ الوضع فيها لا يختلف عن باقي المحافظات، ممّا يطرح ضرورة تغيير هذا الواقع في الإنتخابات المقبلة، والعمل عليه منذ الآن لتجهيز المدارس والمباني الرسميّة لاستقبل ذوي الإحتياجات الإضافيّة، حفاظاً على حقوقهم التي تقرّها المواثيق الدوليّة.

اما الجدول رقم ٢٧، الخاص بادارة العملية الانتخابية، فقد تضمن بعض المؤشرات اللافتة، ودائما بالاستناد الى مجموع عدد الاقلام في العينات، وبخاصة ما يتعلق بدخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية، حيث بلغت هذه النسبة في محافظتي لبنان الشمالي وعكار ٣٧%، وهي نسبة مرتفعة وقريبة جدا من المعدل الوطني.

المؤشر الثاني الذي يمكن التوقف عنده هو حصول ازدحام ما داخل القلم، حيث سجل ما نسبته ٣٨%، وهي نسبة دون النسبة الوطنية بنقطتين. اما نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب، فقد سجلت في محافظتي الشمال وعكار ٣٨%، وهي نسبة ضعيفة جدا ودون النسبة الوطنية (٤٤%). وهذا يعني ان الثغرات في لوائح الشطب في هاتين المحافظتين كبيرة جدا، ما يؤكد مجددا على ان الجهود التي بذلت على هذا الصعيد، ما تزال بحاجة الى متابعة وصولا الى تصحيح هذه اللوائح والحد من ثغراتها.

كذلك، اوضحت معطيات الجدول رقم ٢٧، التالي: نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الاقل هي ٧%، وهي اقل بكثير مما سجلته في المعدل الوطني (١٥%)؛ مؤشر الدعاية الانتخابية داخل قلم الاقتراع نسبته ٢٣%؛ مؤشر الاقتراع لمرة واحدة على الاقل خارج المعزل

نسبته ٥٣%، وهي نسبة عالية جدا وتفوق بكثير النسبة الوطنية الخاصة بذلك (٣٦%)؛ مؤشر تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الرأي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل، نسبته ٦%؛ مؤشر غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين، نسبته ١٦%، وهي نسبة مرتفعة قياسا لما هي عليه وطنيا (١١%)؛ مؤشر تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر، نسبته ١٥%، وهي اعلى من المعدل الوطني بنقطتين؛ مؤشر محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التأثير عليها، فقد بلغت نسبته ١٧%. اما مؤشري: تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على الناخبين او المندوبين داخل القلم، مرة واحدة على الاقل، وتدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على الناخبين او المندوبين داخل القلم، مرة واحدة على الاقل، فقد سجلت نسبة كل منهما ٢%. ونسبة الاقلام التي سمح فيها بالاقتراع لناخبين لم تكن اسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب، سجلت ٣%.

من جهة اخرى، اشارت تقارير المراقبين الثابتين لمشاهدات الاقفال والفرز، الجدول رقم ٢٨، ان نسبة اقفال القلم عند السابعة مساء، وهي ٨٦%، وهي دون النسبة الوطنية بنقطة واحدة، ترتبط بحجم حضور الناخبين في اطار حرم مركز الاقتراع عند السابعة مساء، لحظة اقفال المركز مع حفظ حقهم بالدخول الى قلم الاقتراع والانتخاب. اما نسبة تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم هي ٨٢%، وهي دون المعدل الوطني بنقطتين. اما نسبة ٤٣% الخاصة بالنزاع حول ورقة اقتراع، فهي اعلى من المعدل الوطني بثلاث نقاط، ما يؤشر الى حدة المنافسة الانتخابية وما يرافقها من حاجة الى التدقيق في كل ورقة بما يسحب من المنافس السياسي امكانية الاستفادة منها. والامر عينه ينسحب على مؤشر ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما، ونسبته ٣٣%. اما مؤشر محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز فقد سجل نسبة ٥%. ومؤشر رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر، نسبته ٣%. اما نسبة مؤشر فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين فهي ٥%. ونسبة مؤشر منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز هي ٤%.

جيم: التقويم الاجمالي للانتخابات البلدية[٣٠]

عقدت الجمعية مؤتمرا صحفيا، بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٠، قدمت فيه التقرير التقويمي الاجمالي عن الانتخابات البلدية والاختيارية التي جرت على اربع مراحل في شهر أيار/ مايو. واشارت الى جملة الانشطة والمهام التي قامت بها الجمعية مع مختلف شركائها الاساسيين في الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي، والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، في مرحلة ما قبل الانتخابات وخلالها.

١. الخلاصة العامة: تقدم تنظيم العملية الانتخابية والاولوية الآن للجوانب النوعية

سجل التقرير **ان المعايير القانونية والجوانب الفنية في العملية الانتخابية وتنظيمها، تجري، عموما، بشكل يتراوح بين المقبول والجيد، مع احترام القانون والمعايير الدولية.** وقد سُجل تقدم محسوس على هذا الصعيد مقارنة مع السنوات السابقة، سيما لجهة حيادية السلطة السياسية التي يناط بها تنظيم وادارة العملية الانتخابية. وهذا ما يجب تعزيزه وضمان استمراره وتطويره. واضاف التقرير، **ان هذا الاستخلاص يفترض ان ينقل محور الاهتمام في عمل الجمعية الى تحسين الشروط التي تجري فيها الانتخابات، وبالتحديد الى الاطارين السياسي والقانوني** (اي اصلاح القانون وسد الثغرات فيه، وكذلك النصوص التطبيقية والاجراءات العملية لحسن التطبيق في بعض الجوانب التي لا تزال فيها ثغرات). كل هذا، يضيف التقرير، يدفع الى اعادة طرح موضوع الاصلاح البلدي، ومن ضمنه اصلاح آلية الانتخابات البلدية، ووضع ذلك في رأس اهتمامات الجمعية في المرحلة المقبلة. ان هذا الامر يطرح ضرورة تطوير مقاربة الجمعية وادوات عملها ومهاراتها، بحيث تستطيع رصد الجوانب الاكثر تعقيدا واهمية وتأثيرا في الانتخابات، اي **الانتقال الى تحقيق توازن افضل بين العمل في مراقبة قانونية الانتخابات، والعمل في مراقبة ديمقراطية الانتخابات.**

ـ المرحلة القادمة: تشكيل لجنة للاصلاح البلدي بمشاركة منظمات المجتمع المدني

استنادا الى ما تقدم، اكد التقرير على ضرورة **البدء فورا بمسار الاصلاح البلدي على اسس جديدة،** نظرا لان الاصلاحات التي تم اقتراحها سابقا جزئية وتقتصر على الانتخابات فقط، ووضعت في سياق اقتراح تدابير سريعة للتطبيق الفوري. اما الان، وغداة إنجاز الانتخابات البلدية والاختيارية، فان المطلوب هو **ان تبادر الحكومة الى تشكيل لجنة يشترك فيها الخبراء ومنظمات المجتمع المدني، الى جانب ممثلين عن المؤسسات الدستورية،** على غرار الهيئة الوطنية لاصلاح قانون الانتخابات النيابية المعروفة باسم "لجنة بطرس"، **تكلف باعداد مشروع قانون للاصلاح البلدي، واستطرادا قانون اللامركزية الادارية، وتعمل بالتوازي مع اللجنة التي ستعد القانون الجديد للانتخابات النيابية وفقا لما جاء في البيان الوزاري للحكومة الحالية.** واكد التقرير التزام العمل المباشر في سبيل تشكيل هذه اللجنة وضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني فيها.

ـ الجمعية ودورها

[٣٠]ـ راجع الملحق الخاص بتقارير الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات. التقرير الاجمالي عن الانتخابات البلدية في لبنان. ايار/ مايو ٢٠١٠.

عرض التقرير للاطار الذي يرسم للجمعية مهامها، منذ تأسيسها ١٩٩٦، بصفتها احدى منظمات المجتمع المدني التي تتبنى مبادئ المواطنية وحقوق الانسان وسيادة الحق والقانون. حدد هذه المهام بثلاث، وهي:

- المهمة الاولى: الدعوة والعمل من اجل ديمقراطية الانتخابات
- المهمة الثانية: رصد ومراقبة العملية الانتخابية عينها لجهة نزاهتها وحيادها، وذلك من خلال متطوعي الجمعية واصدقائها ومن ضمن خطة الجمعية للمراقبة
- المهمة الثالثة: توعية المواطنين والناخبين على حقوقهم المتصلة بالانتخابات، وتشجيعهم على ممارستها اثناء العملية الانتخابية وبعدها، بما في ذلك ممارسة حقهم في مراقبة اداء ممثليهم وممارسة حقهم في مساءلتهم في اطار القوانين.

٢. في ديمقراطية الانتخابات البلدية

تستند الجمعية في تقويمها الى منهجية معتمدة دوليا على نطاق واسع، تستخدم فيها ثلاثة معايير للتقويم هي: معايير عدالة الانتخابات، حريتها، وشفافيتها. (Free – Fair – Transparent)

أ. في حرية الانتخابات

- أولا: الضغط على حرية الترشيح

توقف التقرير عند عمليات الضغط المعنوي والمادي التي تعرض لها بعض المرشحين للانسحاب من العملية الانتخابية، ومنها الضغط المعنوي والسياسي تسهيلا للتوافق، او التزاما بقرار المرجعيات السياسية من كل الاتجاهات. واعتبر ان تحليل نسب التزكية يؤشر على ذلك، خاصة تلك التزكيات التي حصلت بعد انقضاء المهلة القانونية لسحب الترشيحات، بالاستناد الى استشارة هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل في هذا الصدد.

ان وصف الجمعية لهذا الوضع بأنه ضغط على حرية الترشيح ليس اعتباطيا، وهو ما يمكن التحقق منه حتى من خلال متابعة الصحافة، ومن خلال ما يتكشف كل يوم من وقائع عن خلافات وتمردات على القرارات، وصولا الى انفراط الائتلافات والتوافقات بسبب الخلافات على موقعي الرئيس ونائب الرئيس. وهذه كلها قرائن على ما سبقت الاشارة اليه. من ناحية اخرى، فإن الجمعية تلقت مباشرة شكاوى عن تعرض بعض المرشحين للضغط من خلال الاتصال الشخصي لعدد منهم بالجمعية، وكذلك من خلال ما رصده فريق الرصد والمراقبة في الجمعية والتحالف.

اما التحول الخطير، الذي اشار اليه التقرير، فهو استشارة هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل والتي ذهبت في تفسيرها للفقرة السادسة من المادة ١٨من قانون البلديات[٣١]، في اتجاه مخالف للممارسة السائدة، ولمبادئ الديمقراطية، وضرورات حسن التنظيم والمساواة امام القانون، حين اعتبرت انه يجوز قبول سحب الترشيح حتى ما قبل موعد الاقتراع مباشرة. وقد اوضحت الجمعية، في بياناتها السابقة، موقفها

[٣١] الفقرة السادسة من قانون رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٩٧ "يعاد التأمين لصاحب العلاقة اذا رجع عن ترشيحه بتصريح مسجل لدى كاتب العدل يقدم الى القائمقامية او المحافظة قبل موعد الانتخابات بخمسة أيام على الأقل"

القانوني والمبدئي والعملي من قانونية هذا التمديد، والذي يعتبر تسهيلا قانونيا للضغط على المرشحين من اجل الانسحاب من المنافسة الانتخابية. وتجدد الجمعية مرة اخرى نقدها لهذا الاجتهاد، ونقدها ايضا لتعامل وزارة الداخلية "المحايد" مع الاستشارة، نظرا لطابعها الاستشاري ولعدم الزاميتها، ورغم الاشكالات التي نتجت عنها بعد تطبيقها للمرة الاولى في محافظة البقاع (قضاء الهرمل تحديدا)، في سابقة لم تحصل من قبل، بما سهل تمريرها بدل ان يتخذ خطوات اخرى لتداركها. وهنا تدعو الجمعية مجددا الى اتخاذ الخطوات الضرورية لتصحيح هذا الخطأ، ومنع تحوله الى عرف مقبول في مناسبات لاحقة.

ـ ثانيا: الضغط على حرية الاقتراع

دعا تقرير الجمعية الى رفع الصوت عاليا من اجل ضمان حرية الاقتراع من خلال ضمان سرية الاقتراع. واعتبر ان الشروط الشكلية لضمان سرية عملية الاقتراع من الناحية الاجرائية، قد تحققت بنسبة عالية من الناحية التنظيمية (خصوصا مواصفات المعزل والانتخاب خلف المعزل ...). اما لجهة المضمون، فإن سرية الاقتراع ليست مضمونة، اذ ان الانتخابات البلدية والاختيارية الأخيرة، كسائر الانتخابات العامة التي حصلت في لبنان حتى الساعة، لا تحمي بالقانون سرية الاقتراع بشكل كاف. وبالتالي، لا تضمن حرية الناخب في الاختيار. فبغياب قسيمة الاقتراع المطبوعة سلفا تتمكن الماكينات الانتخابية من تتبع اتجاهات وخيارات الناخب في نظام انتخابي تقسم فيه أقلام الاقتراع الى مجموعات صغيرة العدد من الناخبين الذين ينتمون الى عدد محدود من العائلات، وتجري فيه عمليات الفرز في كل قلم على حدة.

إن عدم وجود قسيمة الاقتراع الرسمية المطبوعة سلفا، تعرض الناخب اما للضغط أو للابتزاز، ما يؤثر في سرية الاقتراع، وبالتالي، في حرية الناخب بالاختيار، وكذلك الامر بالنسبة لفرز الاصوات في مجموعات صغيرة في الاقلام. كما ان لاستخدام قسائم الاقتراع المطبوعة سلفا ضرورات تقنية، لأنها تؤدي الى التخلص من "تعليم اللوائح" واستخدام الرموز، وتقلص من عدد الاوراق اللاغية او المتنازع عليها، كما انها تسرّع عملية الفرز واصدار النتائج. وبغض النظر عن كل هذا، فقد آن الاوان كي لا يبقى لبنان واحدا من ٣ دول فقط في العالم لا تستعمل قسائم الاقتراع الرسمية، وتحفظ لمواطنيها سرية اقتراعهم كأحد أبرز معايير الانتخابات الديمقراطية.

ب. <u>في عدالة الانتخابات</u>

ـ مسار الاصلاح

تناول التقرير محطات من عمل الجمعية ومتابعتها لقضية الاصلاح الانتخابي قبل اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية. ورأى ان مسار الانتخابات البلدية والاختيارية، ونتائجها، وتبعاتها، تؤكد ضرورة الاصلاح، وتعيد الاعتبار للإصلاحات التي كانت مطروحة على النقاش في مجلس الوزراء وامام اللجان النيابية، سواء ما اقترحته وزارة الداخلية، او ما اقترحته الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، او قوى سياسية وتيارات وخبراء وناشطون في هذا المجال.

ـ النظامان الأكثري والنسبي

اشار التقرير الى ان القانون الحالي بنظامه الأكثري في دائرة متعددة المقاعد يضعف من عدالة التمثيل. ان فوز اي لائحة بالاكثرية النسبية البسيطة لعدد الاصوات، يعني ان بإمكانها ان تحتكر كامل التمثيل في المجلس البلدي المنتخب، وتقصي الاطراف الاخرى، بشكل كامل، عن المشاركة، بغض النظر عن نسبة الاصوات التي حققتها. ان نظاما من هذا النوع لا يحقق العدالة بين المتنافسين، هو نظام، في صيغته اللبنانية، لم يعد معتمدا في الغالبية الساحقة من النظم الانتخابية في العالم، التي تتراوح بين اشكال مختلفة من النسبية، والمركبة، والدوائر الفردية.

لقد شكلت مسألة النسبية عقدة الاصلاح. وهي البند الذي حاز النسبة الاعلى من السجال، ما اطاح عمليا بالاصلاحات كلها. الا ان الممارسة المحققة للتيارات السياسية الكبيرة في هذه الانتخابات تحت عنوان التوافق، هي في حقيقة الامر صيغة فوقية للنسبية، أو محاصصة وزعت فيها الحصص بين هذه التيارات بحسب تقديرها لحجم قوتها الانتخابية التي غالبا ما قدرت نسبة الى الاقتراع في الانتخابات النيابية او البلدية السابقة.

لقد حرص الفرقاء الاساسيون "الاقوياء" على اعتماد المحاصصة في اللوائح المعلنة في صيغة فوقية تعزز المحاصصة في ما بينهم، في حين رُفض اعتمادها في القانون لكي لا تنتج عن اقتراع المواطنين.

ـ تمثيل المرأة و الشباب

تتأمّن عدالة التمثيل أيضا، كما اشار التقرير، عندما يتوافر في قانون الانتخاب والممارسة الانتخابية، تمثيل صحيح لجميع الفئات السكانية والاجتماعية، سيما الفئات التي كانت على الدوام ذات تمثيل هامشي في النظام الانتخابي اللبناني، ومن أبرزهم المرأة والشباب. فقد سقط اقتراح اعتماد الكوتا النسائية حتى المخفض من ٣٠% الى ٢٠%، بذريعة العدالة واحترام المساواة بين الرجال والنساء. وكانت النتيجة المحققة حضور محدود للنساء في المجالس البلدية، وهو ما تظهره معطيات الجدول التالي:

ـ الجدول رقم ٢٩: توزع عدد الفائزات ونسبهن في الانتخابات البلدية في مختلف المحافظات.[٣٢]

المحافظة	مجموع الفائزين والفائزات	مجموع الفائزات	النسبة %
جبل لبنان	٣٥٠٩	١٩٠	٥.٤
بيروت	٢٤	٣	١٢.٥
البقاع	١٩٠٧	٤٨	٢.٥
لبنان الجنوبي والنبطية	٣٠٨٩	٨٩	٢.٩
لبنان الشمالي وعكار	٢٧١١	٢١٠	٧.٧
مجموع لبنان	١١٢٢٤	٥٤٠	٤.٨

[٣٢]- راجع المجلس النسائي اللبناني: نتائج الإنتخابات البلدية والإختيارية في لبنان ٢٠١٠. عدد ونسب السيدات اللواتي فزن في الإنتخابات البلدية والإختيارية. المحلق رقم ٢.

ان عدد النساء الفائزات في الانتخابات البلدية في لبنان هو ٥٤٠ فائزة من اصل ١١٢٢٤ عضو مجلس بلدي، اي ما نسبته ٤.٨%. اما النسب الاضعف فقد سُجلت في محافظة البقاع مع ٢.٥%، وفي محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية معا، حيث بلغت ٢.٩%. وفي حين تراوحت النسب بين ٥.٤% و٧.٧% في جبل لبنان والشمال، فقد بلغت في بيروت ١٢.٥، وهي الاعلى بين مختلف المحافظات. وبطبيعة الحال، فان نسب الترشيح تزيد قليلا عن ذلك. ان هذه النسب المنخفضة ترشيحا ونجاحا، تعطي مشروعية كبيرة جدا لضرورة اتخاذ اجراءات التمييز الايجابي لضمان تمثيل فعلي للمرأة في المجالس البلدية (والمجلس النيابي)، ونظام الكوتا هو احد هذه الاجراءات المعتمدة دوليا، وهو قابل للاعتماد بصيغ مختلفة (من ضمنها كوتا الزامية للترشيح في اللوائح كما جاء في اقتراح الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي).

أما بالنسبة لتمثيل الشباب فان عدم خفض سن الاقتراع من ٢١ الى ١٨ سنة، وكذلك عدم خفض سن الترشح، ساهما باستمرار ضعف تمثيل الفئات الشبابية في المجالس المنتخبة، وحرما فئة ناشطة من المجتمع اللبناني من التعبير عن رأيها، ما يساهم أيضا في اضعاف عدالة تمثيل الانتخابات البلدية.

من ناحية اخرى، فإن عدم اقرار التعديل القاضي بالسماح للموظفين من الفئة الثالثة وما دون، بالترشح للانتخابات، حرم بدوره هذه الفئة من احد حقوقها في ممارسة الشأن العام، خصوصا انه ليس هناك تمانع فعلي يبرر هذا المنع في الظروف الحالية. اضف الى ذلك، انه حرم المجالس البلدية من الافادة من طاقات بشرية متوافرة في كل القرى والبلدات والمدن.

واخيرا، لا ننسى الحرمان المستمر للعسكريين من حق الاقتراع، يضاف اليه ان الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ليس لديهم اي تمثيل ذي اثر في هذه المجالس ايضا. وهذه كلها مؤشرات على ضعف عدالة العملية الانتخابية.

- هيئة الاشراف والإنفاق والاعلام والاعلان الانتخابيين

اكد التقرير ان المرحلة التي سبقت الانتخابات، والتي رافقتها، بينت ضرورة شمول الانتخابات البلدية والاختيارية بالنصوص الاصلاحية التي أُدخلت على قانون الانتخابات النيابية، وبخاصة هيئة الاشراف على الحملات الانتخابية، والتي من شأنها ان تضبط الاعلام والاعلان والدعاية الانتخابية بالاضافة الى الإنفاق الانتخابي. مع الاشارة الى ان الجمعية والحملة سبق ان طالبتا باقرار الهيئة المستقلة لتنظيم وادارة الانتخابات. الا ان اقرار هيئة الاشراف يشكل خطوة بالاتجاه الاصلاحي المنشود. ان ادخال المواد الاصلاحية الى القانون البلدي يعزز عدالة الانتخابات وتكافؤ الفرص بين المرشحين. **وترى الجمعية انه لم يكن هناك اي مانع قانوني جدي يحول دون تطبيق ذلك في الانتخابات البلدية الاخيرة، ولم يكن ينقص سوى توفر الارادة السياسية لذلك.**

ج. في شفافية العملية الانتخابية

اشار التقرير الى ان العملية الانتخابية كانت، لجهة تنظيمها الاداري، شفافة اجمالا. فقد تمكن الناخبون والمرشحون من الاطلاع على معظم المعلومات المرتبطة بادارة العملية الانتخابية عبر المواقع الالكترونية لوزارة الداخلية. مع ذلك، يضيف التقرير، لا يمكن اعتبار ان الشفافية كانت متوفرة بالنسبة للجوانب الاكثر تعقيدا والمتعلقة بالمناخ الذي جرت فيه الانتخابات، ولا في ما يختص بأداء كل الاطراف. إن مواقف

الاطراف السياسية والكتل البرلمانية من موضوع اجراء الانتخابات والاصلاحات، كانت غير شفافة على الاطلاق، حيث ساد الصمت فترة طويلة، وتناقضت التصريحات. وحتى اللحظة، لا يستطيع المواطن اللبناني ان يكوّن صورة جازمة ودقيقة عن مواقف مختلف هذه الاطراف من موضوع الانتخابات والاصلاح. خاصة ان ما تم اقراره في الحكومة، باجماع الاطراف السياسية المكونة لها والممثلة في المجلس النيابي، لم يحظ بهذا الدعم من قبل الاطراف عينها عندما احيل مشروع القانون الى اللجان النيابية المختصة.

الى ذلك، يضيف التقرير، غابت الشفافية عن التفاوض بين التيارات، بما في ذلك لمؤيدي كل طرف، وايضا عن **الإنفاق الانتخابي.** وعلى هذا الاساس، **فإن الشفافية كانت متحققة في الجوانب الفنية بنسبة عالية، ولكن لم يشمل ذلك كل ابعاد وجوانب العملية الانتخابية**.

د. الوضع الامني

كان الوضع الامني جيدا، بشكل عام، في الاسابيع التي سبقت اجراء الانتخابات، وخلال الايام الانتخابية. لم تسجل سوى حوادث محدودة، ولم تؤد الى تأخير او تعطيل العملية الانتخابية. وقد قامت القوى الامنية والعسكرية بدور كبير في المحافظة على سلامة العملية الانتخابية سيما خلال عملية الاقتراع.

هذا في ما يتعلق بالشق التقني للأمن. اما في البعد السياسي للأمن، فقد سبق للجمعية ان اشارت في تقريرها الخاص بالمرحلة الاولى من الانتخابات في ٣ أيار، الى اهمية هذا البعد السياسي الذي يشكل المحدد الاكثر اهمية في ضبط الامن فعليا، لا بمعنى الحوادث الفردية المتفرقة، بل بمعنى الاخلال الامني الذي من شأنه ان يشكل تهديدا فعليا للاستقرار. وقد بينت بعض الحوادث، ذات الدلالة، ان الاطراف النافذة لا تزال تمسك بقرار الامن بشكل فعلي على الارض، وانها تقوم برسم حدود الدور الذي يمكن للقوى الامنية – او للأمن التقني – ان يلعبه، والذي يكون مقبولا طالما بقي ضمن هذه الحدود المرسومة. وان الاستقرار والانضباط قد تحققا بسبب هذه العلاقة اكثر مما تحققا بسبب النفوذ الفعلي للدولة واجهزتها الامنية. وقد شدد بيان الجمعية في حينه، على وجوب ان يتحقق الامن بفعل حضور الدولة وقواها ايضا، وبالدرجة الاولى، وليس بفضل قرار الاطراف السياسية وحدها. ولم يكن تعامل الدولة والاجهزة الامنية متشابها بالنسبة لكل الاشكالات والحالات التي سجلت في فترة الانتخابات (محافظة النبطية، المتن الجنوبي، صيدا، حادثة ضهر العين..الخ).

استنادا الى ذلك، اضاف التقرير، ترى الجمعية انه لا بد من ايلاء اهمية اكبر للبعد السياسي للموضوع الامني، لجهة تعزيز التكامل الايجابي بين المظلة السياسية وبين الجانب الفني للمسؤولية الامنية، مع التشديد على ضرورة تحصين هذه الاخيرة والحؤول دون طغيان تأثير القوى السياسية النافذة، والتعامل بشكل متساو مع الحالات المتشابهة في مختلف المناطق.

هـ.اداء الاطراف السياسية

تميزت الصورة العامة لأداء الاطراف السياسية الاساسية، في سعيها كلها الى تشكيل اللوائح، واختيار الاعضاء، وتحويل الانتخابات الى استفتاء في بعض الحالات. وفي الممارسة، كان زعماء وقادة هذه

الاطراف هم الناطقون باسم اللوائح، بما في ذلك يوم الانتخابات، وبعد النجاح او الفشل، حيث بدا ان المرشحين انفسهم كانوا طرفا ثانوي الاهمية. فهم من كانوا في الواجهة، وفي مواقع القيادة المباشرة للحملات الانتخابية، ومتابعة النتائح، والتصريح بعد صدورها. وتعززت هذه الصورة في السعي المستمر "لمصادرة" البلديات وتحويلها الى مجرد ارقام تتراكم في حساب التيارات، لاستعراض القوى والاحجام الانتخابية، وتثبيت مواقع، او الرد على خسارة مواقع في الانتخابات النيابية. (توقفت الجمعية مرارا عند ذلك، سيما في المؤتمر الصحفي الذي عقدته في ٣١ أيار، غداة انتهاء المرحلة الرابعة من الانتخابات في محافظتي لبنان الشمالي وعكار).

اما بصدد اداء هذه الاطراف السياسية، لجهة الضغط على الناخبين، فقد تميز، بشكل عام، بتسييس الانتخابات المحلية وإبعادها عن طابعها التنموي المحلي.

وكما في الانتخابات النيابية، سجلت الانتخابات البلدية **تداخلا بين العام والخاص** في اداء المسؤولين الرسميين، وهو ما تمت الاشارة اليه في كل مرحلة من مراحل الانتخابات من خلال عرض الحالات الاكثر بروزا، مع الاشارة الدائمة والمتكررة الى ان ذلك يشكل سلوكا شائعا وعاما في الممارسة الانتخابية والسياسية. ويكشف هذا الواقع عن وجود ثغرات قانونية، وعملية، لا تساهم في تحديد ضوابط العلاقة بين العام والخاص، وفي التعامل مع اي خروقات في هذ المجال.

في هذا السياق، اكد التقرير التقويمي الاجمالي للجمعية ان اشارات تقارير الجمعية لهذا الاداء اتت من منظور القانون بمواده المباشرة، ومن منظور سياسي اوسع يتعلق بمضمون الرسالة التي يحملها هذا الاداء لجهة ترسيخ او اضعاف فكرة الفصل بين الموقع الحكومي او الرسمي المسؤول وقيادة تيار سياسي. ومع علم الجمعية ان هذا الامر معقد وله جذور راسخة في بنية العمل السياسي والانتخابي في لبنان، الا ان تقارير الجمعية لم تنح منحى التوسع في تحليل ذلك لخروجه عن نطاق عمل الجمعية ومهامها، على الاقل في ما يتعلق بتقارير مراقبة الانتخابات.

و. دور المال: الإنفاق الانتخابي والرشوة

ان عدم وضع معايير واضحة وسقف للإنفاق الانتخابي شكل ثغرة اساسية في العملية الانتخابية. وتجدر الاشارة الى ان الإنفاق الانتخابي لا يبدأ في الانتخابات، بل هو يشكل نمطا في الممارسة السياسية واليومية بين المسؤولين والمواطنين.

اما بالنسبة الى الرشوة، فهي عمليا اتفاق بين طرفين، بين الراشي والمرتشي. وهي، بالتالي، مسألة يصعب الامساك بها الا في حال افصاح احد الطرفين عنها. وبالرغم من ذلك، فان الجمعية تمكنت من توثيق نحو ٨ حالات (حالة في كل من مدينة جبيل وبلدة القليعات، و٦ حالات في مدينة زحلة)، وهي لا تشكل الا جزءا بسيطا مما يحصل فعليا، على هذا الصعيد. اضافة الى ذلك، رصد متطوعو الجمعية والتحالف عدة حالات مماثلة في عدد من المناطق، وهي: زغرتا، طرابلس، البترون، المنية/ الضنية، وعكار، ولكنهم لم يتمكنوا من توثيقها.

وفي هذا السياق، اشارت الجمعية الى حالة القليعات لما شكلته من نموذج لحسن تصرف المواطن الذي رفض مبدأ الرشوة حتى وان كان احد اقرب الناس اليه، وهو والده، يمارسها. وهذا ما يبرز اهمية الوعي

المواطني لدى الشخص المعني، وتشجيع كافة المواطنين على رفض هذه الممارسات التي تسيء اليهم، والى صحة التمثيل.

وفي حالة بلدية زحلة، كان الحديث عن الرشاوى شبه العلنية شائعا طيلة النهار. وكانت تتم في مكاتب انتخابية تابعة للوائح وتقع على مقربة من مراكز الاقتراع. وكانت هذه العملية منظورة للجميع. وقد تمكن مراقبو الجمعية من توثيق خمس حالات، تمت إحالتها الى النيابة العامة، علما أنها لا تشكل سوى قسم قليل مما شهدته المدينة، وهو ما يتطلب التوقف عند نقطتين، هما:

- على الرغم من التوثيق وابلاغ النيابة العامة بها، وتواتر الاخبار عنها في الاعلام وبين المواطنين، الا ان احدا لم يتخذ اي اجراء ميداني مؤثر لوقف هذه الظاهرة، او لم يتمكن من جمع المعلومات ومداهمة اماكن التوزيع المعروفة.
- لقد تعامل التحقيق القضائي بشكل جامد مع مسائل الاثبات في معرض التحقيق مع مراقبي الجمعية الذين وثقوا الرشوة، ولم يبذل اي جهد لاستخدام قدراته من اجل التوسع في التحقق من المعلومات والتدخل، لا بل بدا وكأنه كان يبحث عن سبب لعدم التحرك بذريعة ان الرشوة غير مثبتة، وهي مستحيلة الاثبات من دون تحرك قوى الضابطة العدلية.

ويكشف ذلك عن وجود ثغرات قانونية واجرائية تعوق التدخل الفوري، وثغرات اخرى تعوق التدخل القانوني، لأن الطعن في نتائج الانتخابات غير ممكن للمواطنين وللجمعيات، كما انه يكشف عن عدم وجود قرار سياسي فعلي بالتصدي لمثل هذه الحالات عندما تتخذ طابعا يتجاوز الرشوة الفردية لتتحول الى ظاهرة شبه عامة من شأنها التأثير في نتيجة الانتخابات. وقد رأت الجمعية في بيانها الذي تلى انتخابات البقاع (١٠ أيار)، ان اتساع ظاهرة الرشوة في زحلة يشكل اساسا صالحا للطعن في نتائج الانتخابات البلدية فيها.

د. البيئة الدامجة ومراكز الإقتراع :

لم تختلف نسب تجهيز مراكز الاقتراع على كافة الأراضي اللبناني في العام ٢٠١٠، عما كانت عليه قبيل الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٩، والتي رصدها اتحاد المقعدين اللبنانيين في مسح ميداني شامل لها، وفق المعايير الدامجة الدنيا، الواردة في القانون ٢٢٠ على ٢٠٠٠. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير (الموقف، المدخل – المنحدر، المصعد، الممر، غرفة القلم والوحدة الصحية) تركز على الإعاقة الحركية، في ظل غياب تام لتجهيز هندسي يحترم حاجات الأشخاص المكفوفين، الصم، والمعوقين ذهنياً.

إن التطور الذي شهده العمل على تعميم التوعية تجاه إمكانية وضرورة التجهيز الهندسي وفق معايير الحد الأدنى، أنتج تفاعلاً كبيراً ومثمراً لدى الوزارات المعنية لاسيما وزارة الداخلية والبلديات منذ نيسان ٢٠٠٨، لكن ذلك لم يأخذ طريقه إلى التطبيق إلا من خلال مبادرات فردية مدنية بالتعاون مع اتحاد المقعدين اللبنانيين حيناً، ومن خلال مشروع مرحلي مع الوزارة المذكورة في الأسبوع الذي سبق الانتخابات النيابية الماضية لتجهيز ٢٣ مركز اقتراع تجهيزاً مؤقتاً، وسرعان ما أزيلت التجهيزات بعد الانتخابات، ما حرم الناخبين المعوقين في الانتخابات البلدية والاختيارية الاقتراع باستقلالية في هذه المراكز ذات الكثافة العالية في عدد الناخبين على لوائح الشطب.

تجدر الإشارة إلى أن نتائج المسح الميداني أظهرت أن صفراً بالمئة من المراكز كان مجهزاً بشكل كامل، وأن ٣ بالمئة منها كان مجهزاً بشكل جزئي، و٦٠ بالمئة كان غير مجهز ولكنه قابل للتجهيز، ويبقى ٣٦ بالمئة من المراكز غير مجهز ولا تتوافر فيه أي مواصفة من المواصفات الست المذكورة.

كما أظهرت النتائج الأولية للرصد الميداني لحملة حقي – الحملة الوطنية لإقرار الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان – ٢٠١٠، والتي نفذها اتحاد المقعدين اللبنانيين خلال فترة الانتخابات البلدية الأخيرة، بما يخص التجهيز الهندسي في المراكز – العينة، التالي:

بيروت ١ فاصل ١ بالمئة مجهز

جبل لبنان صفر بالمئة مجهز

البقاع وبعلبك الهرمل صفر فاصل اثنان بالمئة مجهز

الجنوب والنبطية صفر فاصل اثنان بالمئة مجهز

مع ملاحظة أن فرق رصد الحملة لم تعمل في محافظتي الشمال وعكار لأسباب أمنية ولوجستية. وينتج عن ذلك أن النتيجة ما تزال على حالها مقارنة مع الانتخابات النيابية عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩. والتي بني عليها المسح الميداني الشامل لمراكز الاقتراع، فالنسبة العامة تقارب الصفر بالمئة للمراكز التي تحظى بالمعايير الست الدامجة الدنيا. (هذه الفقرة من اعداد اتحاد المقعدين اللبنانيين)

ذ. مشاهدات المراقبين والمخالفات

قامت الجمعية بعرض نتائج عملية رصد يوم الاقتراع، التي قام بها مراقبو الجمعية والتحالف، في تقاريرها الاسبوعية التي تلت كل مرحلة من مراحل الانتخابات الاربع. وهذه البيانات متاحة على موقع الجمعية الالكتروني، كما انها مرفقة في ملحق خاص بهذا التقرير. وعليه فإن نتائج المراقبة التي ستعرض الان هي عبارة عن بعض الارقام المختارة والتي تعبر عن المشاهدات والمخالفات الاكثر اهمية.

ـ مشاهدات المراقبين الجوالين

غطى مراقبو الجمعية والتحالف الجوالين كل المناطق اللبنانية، وكل مراكز الاقتراع. ووصل عددهم الاجمالي في لبنان الى ١٧٧٦ مراقبا. قام المراقبون الجوالون بتسجيل ما مجموعه ١٤٧٣ مشاهدة مختلفة. وتبين ان المخالفات الاكثر انتشارا هي: الترويج الانتخابي (٣٣٧ مشاهدة)، توزيع المناشير (٢٧٤ مشاهدة)، وتواجد الماكينات الانتخابية من غير المندوبين قرب او داخل مراكز الاقتراع (١٤٤ مشاهدة). كما سجل المراقبون الجوالون ٨٢ حالة ضغط على الناخبين، و٥٤ حالة حصل فيها اشكال وعنف، و٣٤ حالة تدخل لموظف رسمي في العملية الانتخابية، و ١٢ حالة لاستخدام موارد عامة.

ـ الجدول رقم ٣٠: المشاهدات الاكثر انتشارا في مختلف المحافظات. (يمكن مراجعة كامل المشاهدات في الملحق)

	العدد
ترويج انتخابي داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٣٣٧
توزيع مناشير أو لوائح إنتخابية في محيط مركز الإقتراع	٢٧٤
وجود ماكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع	١٤٤
وقوع أعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع	٥٤
تخويف أو ضغط على الناخبين داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٨٢
تدخل موظف رسمي أو القوى الأمنيّة لصالح مرشح أو لائحة ما	٣٤
استخدام موارد عامة لغايات إنتخابية (سيارات البلدية، مدارس رسمية، مبنى البلدية، مستوصفات عامة)	١٢

- تقارير المراقبين الثابتين

وهي تغطي عينة مختارة بشكل علمي في كل محافظة، تم عرض قواعدها في قسم سابق من هذا التقرير. ومن المؤشرات المختارة التي سجلها المراقبون الثابتون نذكر ما يلي:

- الجدول رقم ٣١: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في مختلف المحافظات (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع	94%
توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع	82%
المعزل يضمن سرية الاقتراع	94%
مركز الاقتراع مجهز لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية	أقل من ١%
هل تمّ فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد	73%

ـ الجدول رقم ٣٢: ادارة العملية الانتخابية في مختلف المحافظات (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب	**44%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة اقتراع دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الأقل	**4%**
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمغ الاصبع بالحبر مرة واحدة على الأقل	**15%**
نسبة الاقلام التي سمح فيها بالاقتراع لناخبين لم تكن اسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب	**6%**
دخول عناصر من قوى الامن بشكل متكرر الى قلم الاقتراع من دون طلب من رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية	**38%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال ابداء الراي حول العملية الانتخابية لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين، مرة واحدة على الاقل	**6%**
تدخل عناصر من القوى الامنية في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على الناخبين او المندوبين داخل القلم، مرة واحدة على الاقل	**3%**
ازدحام ما داخل القلم	**40%**
تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب او لآخر	**13%**
محاولة احدهم عرقلة سير العملية الانتخابية او التاثير عليها	**13%**
اقتراع مرة واحدة على الاقل خارج المعزل	**36%**
دعاية انتخابية داخل قلم الاقتراع	**22%**
غياب رئيس القلم والكاتب لمرحلة ما خلال عملية اقتراع الناخبين	**11%**

ـ الجدول رقم ٣٣: مشاهدات الاقفال والفرز في مختلف المحافظات (% من مجموع عدد الاقلام في العينات)

اقفال القلم عند الساعة السابعة مساء	**87%**
فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين	**4%**
منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز	**2%**

رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر.	2%
نزاع حول ورقة اقتراع	40%
ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقبا او رمزا ما	31%
محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز	7%
تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم	84%

٢. حول اداء الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

أ. اتساع التطوع

- الجدول رقم ٣٤: مجموع المراقبين وتوزعهم حسب المحافظات.

	مجموع المراقبين الثابتين	مجموع المراقبين المتجولين	مجموع المراقبين
جبل لبنان	**183**	**207**	**390**
بيروت	**83**	**56**	**139**
الجنوب	**74**	**99**	**173**
الشمال	**192**	**293**	**485**
البقاع	**132**	**215**	**347**
النبطية	**70**	**172**	**242**
المجموع	**734**	**1042**	**1776**

لاقت الجمعية في عملية المراقبة هذه السنة، قبولا عاما في مختلف المناطق، عبّرت عنه سهولة استقطاب المتطوعين، حيث كان عددهم في كل دورة يزيد عن العدد المطلوب للمراقبة. والأهم انهم كانوا من كافة شرائح وفئات المجتمع، وقد بادروا، من تلقاء انفسهم، للاتصال والتواصل مع الجمعية وابداء رغبتهم للمشاركة في عملية المراقبة.

طالت عملية المراقبة في المرحلة الاولى من الانتخابات، التي جرت في جبل لبنان، ٣٩٠ متطوعا. وفي المرحلة الثانية، في البقاع وبيروت، ٤٨٦ متطوعا. وفي الثالثة، في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية، ٤١٥ مشاركا. وفي المرحلة الرابعة، والاخيرة في الشمال، طالت المشاركة ٤٨٥ متطوعا. وبلغ اجمالي المراقبين، في مجمل العملية الانتخابية، ١٧٧٦ مراقبا، علما ان هناك عدداً قليلاً جدا منهم قد شارك في اكثر من مهمة مراقبة، وتم احتسابه كمراقب جديد. لذا، يمكن القول ان مجموع العدد الاجمالي للمراقبين، وللدقة العلمية، هو عدد مهمات المراقبة بالتحديد.

ب. التغطية الاعلامية المرتفعة

حصلت الجمعية والتحالف، خلال الحملة الانتخابية والانتخابات في مختلف مراحلها، على تغطية اعلامية مرتفعة جدا، اتاحت ظهور مسؤوليها على جميع شاشات التلفزة من دون استثناء. ففي الدورات الاربع للانتخابات، كان للجمعية والتحالف اكثر من ٨٥ ظهورا اعلاميا، بعضها تم لفترة زمنية طويلة ومن خلال برامج ذات متابعة شعبية واسعة جدا، هذا عدا التغطية الاعلامية التي حظي بها كل تقرير من التقارير الاربعة.

ج. المراقبة الذاتية

ان الجمعية والتحالف يدركان حجم الثقة الوطنية التي اعطيت لهما. وتأكيدا لحرصهما على هذه الثقة، وسعياً لتعزيزها، فقد سعيا الى التعامل، كما عودا الجميع، بحزم مع الثغرات التي واجهت مهمتهما، وظهرت في سبع حالات، وهي: سحب بطاقات عدد من المراقبين؛ استبدال مراكز بعض المراقبين في كل من العبادية، الضبية (جبل لبنان)، كامد اللوز (البقاع)، ايعات، العبدة، مشمش والقبيات (عكار)، نظرا لوجود احد اقارب المراقبين مرشحاً للانتخابات البلدية، او لتدخلهم في العملية الانتخابية بشكل او بآخر. (راجع رسالة الجمعية الى وزير الداخلية بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٧)

د. مضايقات محلية

تعرض مراقبو الجمعية والتحالف لحالات محدودة جدا من المضايقات من قبل الماكينات الانتخابية بالدرجة الاولى. ولعل أهمها تعرض احد المراقبين، في بلدة بشمزين في الكورة، الى اعتداء من قبل مجموعة من المراهقين التابعين للائحة التوافقية في البلدة، والذين كانوا متواجدين داخل مركز الاقتراع. وقد وقعت الحادثة على خلفية تسجيل مخالفة لاحدى السيدات حيث ادلت بصوتها فيما ستارة المعزل مفتوحة.

ه. سجالات اعلامية حول اداء الجمعية

تعرضت الجمعية والتحالف، خلال فترة الانتخابات البلدية، الى بعض الاتهامات بالانحياز ما اضطرهما الى الدخول في سجال مع اصحابها نظرا لاعلانها في وسائل الاعلام. الاتهام الاول جاء على لسان النائب هادي حبيش على اثر مخالفتين سجلهما مراقبو الجمعية والتحالف بحق ناخبين مناصرين له ولافراد من عائلته، وهو ما تم الرد عليه اثناء مقابلات تلفزيونية في اليوم عينه. والاتهام الثاني جاء في بيان للوزير جبران باسيل تم الرد عليه في بيان خاص، تمت الاشارة اليه في تقويم المرحلة الرابعة من الانتخابات.

الى ذلك، صدر في الصحف اللبنانية، عدد محدود من المقالات، لحقوقيين وناشطين سياسيين، تضمنت انتقادا للجمعية وللتحالف. ازاء كل ذلك، اكدت الجمعية والتحالف انهما يتعاملان بكل جدية مع كل نقد وملاحظة بصدد ادائهما، وهذا جزء اساس من العمل المدني الذي لا يتقدم دونه، كما انه حق لأي مواطن. كذلك، فان من تكون مهمته مراقبة الانتخابات يجب ان لا يمانع ان يكون هو موضع مراقبة الرأي العام. وهذا ما تعد الجمعية والتحالف، مرة اخرى، بالنظر فيه والاستفادة منه في تحسين ادائهما.

و. تنظيم عملية المراقبة

عرضت الجمعية في تقريرها التقويمي، استراتيجيتها ومنهجية مراقبتها التي اعتمدت، وهو ما سبق ان تم عرضه في سياق معطيات مرحلة ما قبل الانتخابات والتحضيرات التي قامت بها الجمعية من اجلها.

كما لاحظت الجمعية ان عدد حالات التشكيك بالنتائج المعلنة من قبل لجان القيد، نظرا لاختلافها عن النتائج الاولية التي صدرت عن هيئات القلم، كبير نسبيا. وان عدد الطعون المقدمة الى مجلس شورى الدولة، هو،

بالتالي، كبير في جميع المحافظات. وحيث انه لا توجد مهل زمنية محددة لاصدار القرارات بهذه الطعون، وحيث ان معظم البلديات المطعون بنتائج انتخابها قد باشرت العمل بعد انتخاب رئيسها ونائبه، فان ذلك سيضاعف من الاشكاليات وحالات التشكيك بنتائج العملية الانتخابية برمتها. ما يثير موضوع مهل البت بالطعون وتفعيل آليات عمل مجلس شورى الدولة في هذه الحالات.

٣. خلاصة وخاتمة

يهمّ الجمعية، في نهاية تقريرها التقويمي، التأكيد على اهمية الانتخابات في الحياة السياسية العامة، وفي تعزيز المشاركة المواطَنَة، لا بل في تعزيز المواطنية عينها، بما هي حق وواجب في آن، اذ ان الانتخابات هي بمثابة تحديد للخيارات على كافة الصعد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتالي، لا بد من ان تتوفر فيها العناصر والمواصفات التي تسمح بان تكون ديمقراطية وسليمة.

لذلك، نعيد التأكيد على وجوب الاستمرار بالمسار الاصلاحي الذي انطلق في العام ٢٠٠٨ مع اقرار قانون ٢٥/٢٠٠٨ للانتخابات النيابية، والنقاش الذي دار حول قانون الانتخابات البلدية والاختيارية في المرحلة التي سبقتها.

ستعمل الجمعية في المرحلة المقبلة، الى جانب الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي على استكمال حملة تطوير قانون الانتخابات النيابية على اساس المبادئ الاصلاحية التي نؤمن بها والتي تنسجم مع المعايير الدولية، والواقع المحلي للبلاد، بما يضمن ديمقراطية حقيقية لا شكلية للانتخابات. وكذلك الامر بالنسبة الى اطلاق الحوار الوطني حول اصلاح النظام الاداري في لبنان، والذي يرعى عمل السلطات المحلية المنتخبة، وعلاقاتها بالادارة، بما في ذلك آليات انتخاب هذه السلطات المحلية.

ختاما، يهم الجمعية التأكيد على ان المواطن اللبناني قد اثبت مرة اخرى مستوى من المسؤولية عندما مارس حقه الانتخابي بشكل سلمي وهادئ، متجاوزا الخطب السياسية الحامية والمستثيرة للفئوية والعصبيات احيانا، وممارسات بعض الاطراف السياسية ومناصريهم في الضغط والتأثير. ولعل نسبة المشاركة المرتفعة نسبيا في بعض الدوائر التي تعتبر فيها المشاركة ضرورية في تحديد خيارات، او المتدنية نسبيا حيث النتائج محسومة، تعبر عن موقف اراد المواطنون اظهاره، ولو بشكل عفوي، الا انه مثير للاهتمام.

ـ الملحق رقم ١: بيانات ومواقف الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات والحملة المدنية للاصلاح الانتخابي، وكل ما له علاقة بملف الانتخابات وصدر قبل بدئها

- بيان صادر عن الحملة المدنيّة من أجل الإصلاح الإنتخابي تاريخ ٢ شباط ٢٠١٠
- بيان بعنوان "تحرّك مطلبي للحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي على هامش جلسة مجلس الوزراء" تاريخ ٣ شباط ٢٠١٠
- بيان صادر عن الجملة المدنيّة من أجل الإصلاح الإنتخابي بتاريخ ١٢ شباط ٢٠١٠
- بيان بعنوان "دعوة الجمعيّات للتحرّك من أجل إجراء الإنتخابات البلديّة في موعدها مع إدخال المبادئ الإصلاحيّة" بتاريخ ١٥ شباط ٢٠١٠
- بيان صادر عن الحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي والهيئة الوطنيّة الداعمة للكوتا النسائيّة بتاريخ ١٧ شباط ٢٠١٠
- بيان بعنوان "دعوة إلى تغطية التحرّك الرّمزي للحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي أمام مختلف المؤسسات الإعلاميّة غداً الأربعاء" بتاريخ ١٧ شباط ٢٠١٠
- بيان حول المؤتمر الصحفي للحملة المدنية للإصاح الإنتخابي والهيئة الداعمة للكوتا النسائيّة في قصر الأونسكو بتاريخ ١٨ شباط ٢٠١٠
- بيان للحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي والهيئة الوطنية لدعم الكوتا النسائيّة بعنوان "نعم للإصلاح لا للتأجيل" بتاريخ ١٨ شباط ٢٠١٠
- بيان بعنوان "إعتصام الحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي أمام مجلس النواب اليوم" بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠١٠
- مذكّرة إلى دولة رئيس مجلس النواب من الحملة المدنيّة للإصاح الإنتخابي والهيئة الوطنيّة الداعمة للكوتا النسائيّة بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠١٠
- بيان بعنوان "الحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي والهيئة الوطنيّة لدعم الكوتا النسائيّة تزوران معالي وزير الداخليّة والبلديّات" بتاريخ ٢ اذار ٢٠١٠
- بيان للأندية الاهليّة في بعلبك تضامناً مع مطالب الحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي
- بيان بعنوان الحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي ترحّب بالقانون الجديد للإنتخابات البلديّة والإختياريّة" بتاريخ ٥ اذار ٢٠١٠.
- بيان بعنوان "الحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي ترحّب بانطلاق العمل في اللجان النيابيّة حول قانون الإنتخابات البلديّة والإختياريّة" بتاريخ ١٢ اذار ٢٠١٠

- نداء من الحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي بعنوان "على مجلس النواب إقرار مشروع قانون الإنتخابات البلديّة والإختياريّة في المهل القانونيّة التي تسمح بإجراء الإنتخابات بموعدها مع الإصلاحات المقترحة بتاريخ: ٢٤ اذار ٢٠١٠
- بيان للحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي بتاريخ الأول من نيسان

ـ الملحق رقم ٢: معايير عملية المراقبة:

تم وضع لائحة اولية وتفصيلية بمعايير المراقبة، وهي:

- هل استعمل اي موظف دولة أو مؤسسة عامة أو موظف بلدية أو اتحاد بلديات نفوذه لمصلحة اي مرشح او لائحة؟ (التعميم رقم ١٠/ ام/ ٢٠١٠)؛
- هل ربط رئيس البلدية او احد اعضاء المجلس البلدي بين الخدمات الانمائية بالولاء الانتخابي؟ (التعميم رقم ١٠/ ام/ ٢٠١٠)؛
- هل قام رئيس البلدية او احد اعضاء المجلس البلدي خلال الحملة الانتخابية بتقديم خدمات او دفع مبالغ للناخبين، مثل التقديمات والمساعدات العينية والنقدية الى الافراد والجمعيات الخيرية؟ (التعميم رقم ٨/ام/٢٠١٠)؛
- هل قام احد موظفي الدولة او مؤسسة عامة او رئيس او احد اعضاء المجلس البلدي باستعمال الاموال العامة لغاية خاصة؟ (التعميم رقم ٨/ ام/ ٢٠١٠)؛
- هل قام المحافظون او القائمقامون، كل ضمن نطاقه، بالتعميم على كافة البلديات بالتوقف عن توزيع الاعانات والمساعدات المالية ضمن النطاق البلدي الى ما بعد اجراء الانتخابات البلدية؟ (التعميم رقم ٨/ام/ ٢٠١٠)؛
- هل استخدمت المرافق العامة، والدوائر الحكومية، والمؤسسات العامة، والجامعات والكليات والمعاهد والمدارس الرسمية والخاصة ودور العبادة لاجل اقامة المهرجانات واللقاءات الانتخابية او القيام بالصاق الصور للدعاية الانتخابية؟ (التعميم رقم ٢١/ ام/ ٢٠١٠)؛
- هل وزعت اوراق اقتراع او منشورات او اي مستندات اخرى لمصلحة مرشح او ضده طيلة يوم الاقتراع على ابواب مركز الاقتراع او في محيطه؟ (التعميم رقم ٢١/ ام/ ٢٠١٠)؛
- هل تأكد رئيس القلم قبل البدء بالعملية الانتخابية وحتى انتهائها بانه لا توجد اي صورة او رمز او كتابة او شعار من اي نوع كان في قلم الاقتراع؟ (التعميم رقم ٢١/ام/٢٠١٠)؛
- هل علّقت وراء المعزل لائحة كبيرة باسماء المرشحين؟ (التعميم رقم ٢١/ام/٢٠١٠)؛
- هل وضعت اوراق بيضاء داخل المعزل؟ (التعميم رقم ٢١/ام/٢٠١٠)؛

- هل تثبّت رئيس القلم من هوية الناخبين من خلال الهوية الشخصية او جواز السفر الصالح؟ (التعميم رقم ٢١/ام/٢٠١٠)؛
- هل اعتمد رئيس القلم على رقم بطاقة الهوية او جواز السفر في حال عدم تطابق المعلومات بين المستند الرسمي ولوائح الشطب؟ (التعميم رقم ٢١/ام/٢٠١٠)؛
- هل سمح رئيس القلم لاحد الناخبين بالاقتراع بجواز سفر دبلوماسي او خاص؟ (التعميم رقم ٢١/ام/٢٠١٠)؛
- هل زوّد رئيس القلم الناخب بمغلف ممهور بالخاتم الرسمي بعد توقيعه عليه؟ (التعميم رقم ٢١/ام/٢٠١٠)؛
- هل سمح رئيس القلم لاحد الناخبين بالاقتراع خارج المعزل؟ (التعميم رقم ٢١/ام/٢٠١٠)؛
- هل قام كل ناخب بعد الاقتراع بدمغ ابهامه بالحبر السري؟ (التعميم ٢١/ام/٢٠١٠)؛
- هال سمح لاحد الناخبين المدموغ ابهامهم بالحبر من الاقتراع؟ (التعميم رقم ٢١/ام/٢٠١٠)؛
- هل اقفل المركز عند الساعة السابعة مساء؟ (التعميم رقم ٢١/ام/٢٠١٠)؛
- هل سمح للناخبين الموجودين داخل مركز الاقتراع عند الساعة السابعة مساء من الاقتراع؟ (التعميم رقم/ام/٢٠١٠)؛
- هل تم تعليق او لصق الاعلانات الانتخابية وصور المرشحين في الاماكن العامة مثل جدران الطرق، اعمدة الكهرباء، المباني الحكومية او الاملاك الخاصة دون اذن اصحابها؟ (التعميم رقم ٢٠/ام/٢٠١٠)؛
- هل قامت البلدية بتعيين الاماكن المخصصة للدعاية الانتخابية؟ (التعميم رقم ٢٠/ام/٢٠١٠)؛
- هل كان هناك اي نشاط انتخابي او دعائي سيما مكبرات الصوت والموسيقى الصاخبة والاعلام الحزبية والمواكب السيارة ضمن محيط قلم الاقتراع- ٥٠ متراً عن مدخل المركز من كل اتجاه؟ (التعميم رقم ١٩/ام/٢٠١٠)؛
- هل تم دخول السيارات او الآليات الى محيط المركز؟ (التعميم رقم ١٩/ام/٢٠١٠)؛
- هل سمح لذوي الاحتياجات الخاصة من ادخال سياراتهم الى امام مركز الاقتراع؟ (التعميم رقم ١٩/ام/٢٠١٠)؛

- هل أقفلت جميع مراكز الاحزاب والتيارات السياسية والمكاتب الانتخابية الواقعة ضمن محيط مركز الاقتراع اعتبارا من الساعة العاشرة صباحا من صباح يوم السبت الذي يسبق يوم الاقتراع ولغاية الساعة ١٨ من مساء يوم الاثنين؟ (التعميم رقم ١٩/ام/٢٠١٠)؛
- هل عمل احد موظفي الدولة والمؤسسات العامة وموظفي البلديات واتحاد البلديات كمندوب لاحد المرشحين؟ (التعميم رقم ١٤/تم/٢٠١٠)؛
- هل دخل احد الاشخاص المرافقين او موظفي الاجهزة الامنية الى مركز الاقتراع وبحوزتهم اسلحة؟
- هل تدخل موظفو الاجهزة الامنية المعنية بالعملية الانتخابية في مجريات العملية الانتخابية؟
- هل كان لكل مرشح اكثر من مندوب ثابت واحد داخل كل قلم اقتراع؟ (التعميم رقم ١٨/ام/٢٠١٠)؛
- هل كان لكل مرشح اكثر من مندوب متجول لما يعادل الخمسة اقلام؟ (التعميم رقم ١٨/ام/٢٠١٠)؛
- هل تواجد احد عناصر قوى الامن داخل قلم الاقتراع بدون طلب من رئيس القلم؟ (التعميم رقم ١٨/ام/٢٠١٠)؛
- هل سمح بالبقاء داخل مركز الاقتراع بعد ختام عملية الاقتراع لاحد غير هيئة القلم ومندوبي المرشحين الثابتين والمتجولين والمراقبين المعتمدين؟
- هل قامت النيابة العامة المختصة بالتشدد في مكافحة اي رشوة لها علاقة بالانتخابات من اي نوع كانت؟
- هل احتسبت اي ورقة ملوّنة ـ غير بيضاء؟
- هل احتسبت اي ورقة مشمّعة؟
- هل احتسبت اي ورقة عليها اي علامة الى جانب اسم من اسماء المرشحين ام عدد منهم؟
- هل احتسبت اي ورقة وجد فيها عبارات مهينة للمرشحين او لاشخاص آخرين؟
- هل اعد رئيس القلم بعد اعلان النتيجة المؤقتة محضرا بالاعمال على نسختين، ووقع عليهما اعضاء هيئة القلم في جميع صفحاتهما؟

- هل وضع رئيس القلم في ملف خاص لوائح الشطب التي وقع عليها الناخبون وجميع اوراق الاقتراع ومحضر الاعمال وورقة فرز اصوات المرشحين؟
- هل ختم رئيس القلم المغلف المذكور اعلاه بالشمع الاحمر؟
- هل نقله هو ومساعده الى مركز لجنة القيد بمواكبة امنية وسلّمه الى لجنة القيد؟
- هل اقترع احد الاشخاص غير المدرج اسمهم على لوائح الشطب او غير الحاصل على قرار بتدوين اسمه من لجنة القيد؟
- هل دعا وزير الداخلية الهيئات الناخبة قبل شهرين من انتهاء مدة ولاية المجالس البلدية الحالية؟
- هل نشر قرار دعوة الهيئات الناخبة واجتماعها قبل ثلاثين يوما على الاقل من الانتخابات؟

ـ الملحق رقم ٣: البيانات والتقارير الصادرة عن الجمعية والحملة خلال فترة الانتخابات البلدية

- بيان بعنوان "التحالف اللبناني لمراقبة الإنتخابات يعلن عن إطلاق الحملة الوطنيّة لمراقبة الإنتخابات البلديّة والإختياريّة للعام ٢٠١٠" بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١٠
- تقرير متابعة عمليّة الإقتراع في محافظة جبل لبنان – البيان الأوّل – ٢ ايار ٢٠١٠
- تقرير متابعة عمليّة الإقتراع في محافظة جبل لبنان – البيان الثاني – ٢ ايار ٢٠١٠
- تقرير متابعة عمليّة الإقتراع في محافظة جبل لبنان – البيان الثالث – ٢ ايار ٢٠١٠
- نص المؤتمر الصحفي حول المرحلة الاولى للإنتخابات البلديّة والإختياريّة – ٣ ايار ٢٠١٠
- رسالة إلى معالي الوزير زياد بارود بتاريخ ٦ ايار ٢٠١٠
- بيان بعنوان "تمديد مهل سحب الترشيحات مسّ بديمقراطيّة العمليّة الإنتخابيّة" بتاريخ ٧ ايار ٢٠١٠
- تقرير متابعة عمليّة الإقتراع في محافظتي بيروت والبقاع – البيان الأوّل – ٩ ايار ٢٠١٠
- تقرير متابعة عمليّة الإقتراع في محافظتي بيروت والبقاع – البيان الثاني – ٩ ايار ٢٠١٠
- نص المؤتمر الصحفي بعد انتهاء المرحلة الثّانية من الإنتخابات البلديّة والإختياريّة – ١٠ ايار ٢٠١٠
- رسالة إلى معالي الوزير زياد بارود بتاريخ ١٣ ايار ٢٠١٠
- رسالة إلى معالي الوزير زياد بارود بتاريخ ١٧ ايار ٢٠١٠
- بيان صادر عن الجمعيّة اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الإنتخابات بتاريخ ١٩ ايار ٢٠١٠
- تقرير متابعة عمليّة الإقتراع في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطيّة– البيان الأوّل – ٢٣ ايار ٢٠١٠
- تقرير متابعة عمليّة الإقتراع في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطيّة – البيان الثاني – ٢٣ ايار ٢٠١٠
- نص المؤتمر الصحفي بعد انتهاء المرحلة الثّانية من الإنتخابات البلديّة والإختياريّة – ٢٤ ايار ٢٠١٠
- تقرير متابعة عمليّة الإقتراع في محافظتي لبنان الشمالي وعكار– البيان الأوّل – ٣٠ ايار ٢٠١٠

- تقرير متابعة عمليّة الإقتراع في محافظتي لبنان الشمالي وعكار – البيان الثاني – ٣٠ ايار ٢٠١٠
- نص المؤتمر الصحفي بعد انتهاء المرحلة الثّانية من الإنتخابات البلديّة والإختياريّة – ٣١ ايار ٢٠١٠
- بيان بعوان "جواب الجمعية البنانية من أجل ديمقراطيّة الإنتخابات على سؤال الوزير جبران باسيل" بتاريخ ٣ حزيران ٢٠١٠
- نصّ المؤتمر الصحفي بعنوان "التقرير الإجمالي عن الإنتخابات البلدسّة في لبنان – ايار ٢٠١٠"

ـ ملحق رقم ٤ : لائحة الجداول في التقرير

ـ الجدول رقم ١: توزع البلديات التي فازت بالتزكية حسب المحافظات وحجم البلدية

ـ الجدول رقم ٢: توزع البلديات التي فازت بالتزكية في جبل لبنان حسب الاقضية وحجم البلدية

ـ الجدول رقم ٣: توزع البلديات التي فازت بالتزكية في البقاع حسب الاقضية وحجم البلدية

ـ الجدول رقم ٤: توزع البلديات التي فازت بالتزكية في النبطية ولبنان الجنوبي حسب الاقضية وحجم البلدية

ـ الجدول رقم ٥: توزع البلديات التي فازت بالتزكية في الشمال وعكار حسب الاقضية وحجم البلدية

ـ الجدول رقم ٦: المشاهدات الاكثر انتشارا في جبل لبنان.

ـ الجدول رقم ٧: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظة جبل لبنان

ـ الجدول رقم ٨: ادارة العملية الانتخابية في محافظة جبل لبنان

ـ الجدول رقم ٩: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظة جبل لبنان

ـ الجدول رقم ١٠: المشاهدات الاكثر انتشارا في بيروت

ـ الجدول رقم ١١: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظة بيروت

ـ الجدول رقم ١٢: ادارة العملية الانتخابية في محافظة بيروت

ـ الجدول رقم ١٣: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظة بيروت

ـ الجدول رقم ١٤: المشاهدات الاكثر انتشارا في البقاع

ـ الجدول رقم ١٥: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظة البقاع

ـ الجدول رقم ١٦: ادارة العملية الانتخابية في محافظة البقاع

ـ الجدول رقم ١٧: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظة البقاع

ـ الجدول رقم ١٨: المشاهدات الاكثر انتشارا في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية.

ـ الجدول رقم ١٩: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظة لبنان الجنوبي

ـ الجدول رقم ٢٠: ادارة العملية الانتخابية في محافظة لبنان الجنوبي

ـ الجدول رقم ٢١: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظة لبنان الجنوبي

ـ الجدول رقم ٢٢: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظة النبطية

ـ الجدول رقم ٢٣: ادارة العملية الانتخابية في محافظة النبطية
ـ الجدول رقم ٢٤: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظة النبطية
ـ الجدول رقم ٢٥: المشاهدات الاكثر انتشارا في محافظتي لبنان الشمالي وعكار.
ـ الجدول رقم ٢٦: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في محافظتي لبنان الشمالي وعكار
ـ الجدول رقم ٢٧: ادارة العملية الانتخابية في محافظتي لبنان الشمالي وعكار
ـ الجدول رقم ٢٨: مشاهدات الاقفال والفرز في محافظتي لبنان الشمالي وعكار
ـ الجدول رقم ٢٩: توزع عدد الفائزات في الانتخابات البلدية ونسبهن في مختلف المحافظات
ـ الجدول رقم ٣٠: المشاهدات الاكثر انتشارا في مختلف المحافظات
ـ الجدول رقم ٣١: الثغرات التنظيمية في مرحلة افتتاح عملية الاقتراع في مختلف المحافظات
ـ الجدول رقم ٣٢: ادارة العملية الانتخابية في مختلف المحافظات
ـ الجدول رقم ٣٣: مشاهدات الاقفال والفرز في مختلف المحافظات
ـ الجدول رقم ٣٤: مجموع المراقبين وتوزعهم حسب المحافظات

ملحق رقم ٥: استمارات المراقبين الثابتين والمتجولين.